www.kassioun.org

915

الإثنين 27 ايار 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

تفكيك الألغام

تتهيأ الأجواء بشكل متسارع لخرق قريب ضمن عملية الحل السياسي. يتأسس ذلك على الضعف الأمريكي المتفاقم الذي يوصلهم إلى تنازلات تبدأ غير معلنة بوضوح، ولن يطول بها الوقت حتى تصبح علنية بالكامل.

في الوقت نفسه، تتعاظم خطورة الدور الذي يلعبه المعيقون والمتشددون في الطرفين، ويتحولون في هذا السياق إلى ألغام جاهزة للتفجير، ويجب تفكيكها بأسرع وقت ممكن.

أحد هذه المعيقات، وليس آخرها، هو سلوك رئيس هيئة التفاوض وأركانه، والذين لم يتركوا فرصة للعمل ضد الحل السياسي إلا وسارعوا إلى الانخراط بها:

● ابتداءً من استجداء الدعم العسكري الخارجي أيام معركة الغوطة، ومن ثم الجنوب السوري، بل والمراهنة قصيرة النظر، إن لم نقل العمياء، على ذلك الدعم، وبناء الموقف السياسي على أساس حصوله.

● رفض حضور مؤتمر سوتشي والعمل ضده حتى اللحظة الأخيرة، ثم التسليم الاضطراري بنتائجه للعمل اللاحق على تفخيخها، وهو ما ظهر بالتواطؤ مع دي مستورا لترويج القول بأن من حق هذا الأخير تعيين الثلث الثالث من اللجنة، والتخلي المقصود عن حق المعارضة في إبداء رأيها وملاحظاتها عليه.

● الانبطاح أمام المجموعة المصغرة الغربية، والتسليم لطروحاتها بما في ذلك «لا-أوراقها» التي كانت «قبل دفنها» تخالف القرار 2254 بحدة تفقأ الأعين.

● العمل المستمر ضد أستانا في الأروقة الخلفية، والذي بدأ برفض سوتشي، ثم انتقل إلى العلن في الأشهر الأخيرة، وبنغمة مضبوطة بدقة على الإيقاع الأمريكي.

● القراءة الحرفية من الصفحة الأمريكية نفسها في مسائل عودة اللاجئين وإعادة الإعمار والعقوبات، وفي هذه الأخيرة بشكل خاص لا يجري الاكتفاء بتأييد المواقف الغربية فحسب، بل والمزاودة عليها، كأن الغنائم التي يجنيها الفاسدون الكبار ضمن النظام من العقوبات لا تخصهم وحدهم!

● الموقف الهزيل في قضايا القدس والجولان، والذي لم يتعدَّ الشجب والتنديد «المهذبين»، ولم يصلا حد الإدانة، ناهيك عن عدم اتخاذ مواقف جدية بمقاطعة للأمريكي ولو لشهر واحد، بل إنّ كل قرار أمريكي من هذا الطراز لم تمض عليه بضعة أيام حتى كان يحصل اجتماع جديد مع الأمريكي.

● الإحجام شبه التام عن إدانة الاعتداءات الصهيونية المتكررة على سورية، وفي الأروقة يأتي التبرير على الطريقة الداعشية بأنْ اضرب الظالمين بالظالمين!

● ولعل هذا المنطق في التبرير لم يعد مستغرباً نهائياً بعد المواقف المتعلقة بإدلب، حيث يجري إغماض العين نهائياً عن النصرة وعن جرائمها بل والتهليل لها حين «تتقدم» أو «تصمد» تحت الكذبة المفضوحة بأن التهليل هو لـ«الجيش الحر»، وذلك في محاولة لحمايتها والتستر عليها، تمثلاً بموقف أشد عتاة الفاشية الأمريكية والصهيونية، الأمر الذي يمثل إرهاباً سياسياً موصوفاً، يقف في الخندق نفسه مع النصرة وداعش.

إنّ انتزاع وتفكيك الألغام المعيقة للحل، والمتوزعة في الطرفين، بات مهمة ملحة وناضجة للتحقيق خلال المدى المنظور القادم، وهو أمر لا حياد عنه في إطار استكمال تجهيز الأجواء للبدء بالتنفيذ الفعلي للقرار 2254، والذي بات تطبيقه أقرب وأكثر نضجاً من أي وقت مضى.

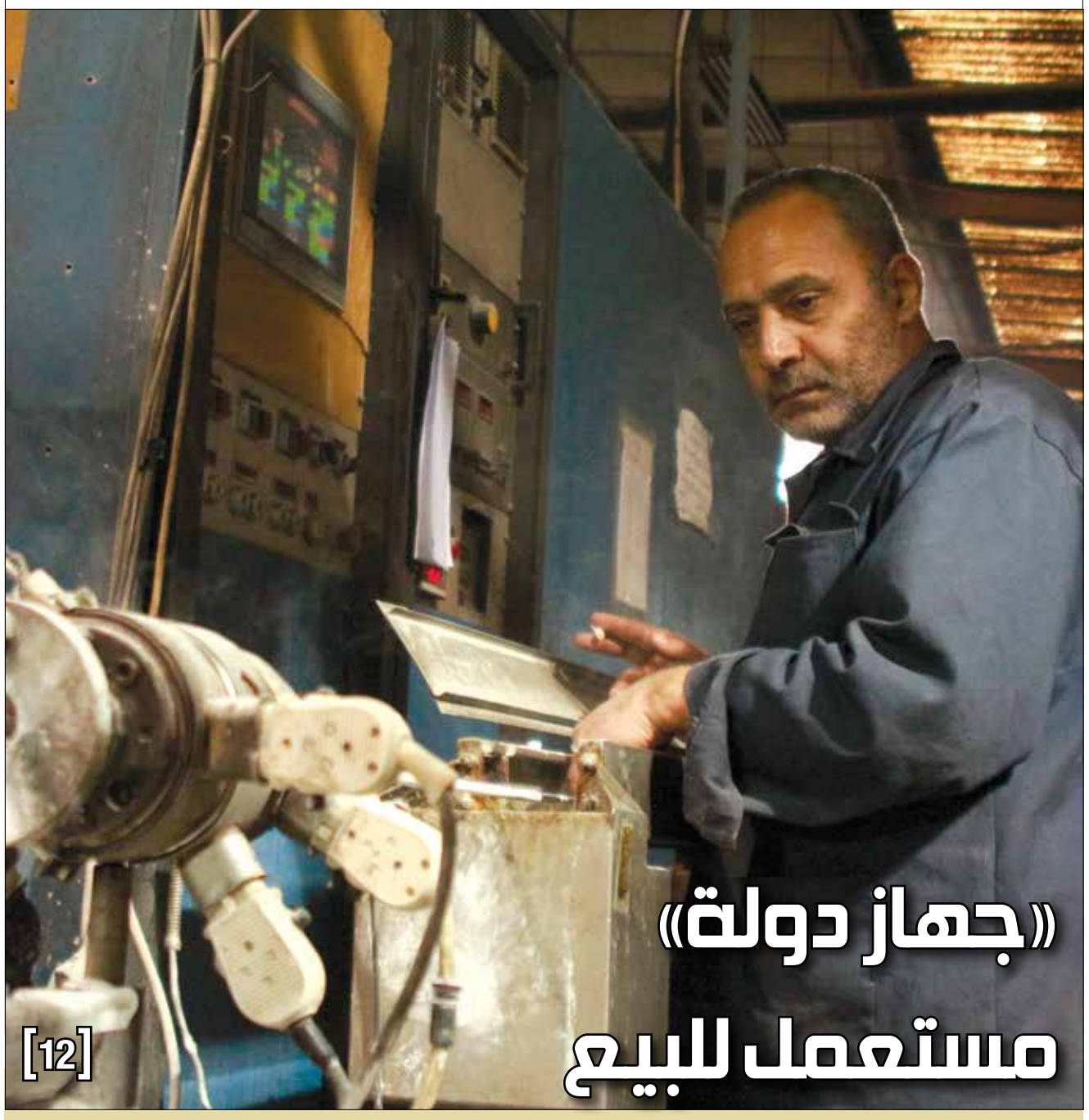

«جهاز دولة» مستعمل للبيع

[12]

شؤون عمالية

السياسات النقابية كيف ستكون؟

02

ملف «سورية 2019»

أكاذيب الـ «Overnight» الأمريكية!

05

شؤون محلية

قطاع الدواجن مجدداً وأبداً!

08

شؤون اقتصادية

أكثر من هواوي وأكبر من حرب تجارية

14

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مُنِعنا من الحضور إعلامياً

للمرة الثانية على التوالي وأثناء انعقاد جلسات المجلس العام لنقابات العمال يجري التدقيق على وجود جريدة «قاسيون» في اجتماعات المجلس العام، وهذا إجراء لم تعتد عليه جريدة قاسيون سابقاً، بأن يجري منعها من الحضور وتغطية فعاليات المجلس، هذه الجلسات التي نوليها أهمية من حيث كونها تعكس حجم المعاناة التي تتعرض لها الطبقة العاملة السورية، وكذلك تعكس من الواقع الأضرار الكبيرة التي تلحقها الحكومات بالاقتصاد الوطني بشكل عام وبموقفها الممانع تحت حجج مختلفة لإعادة تدوير عجلة الإنتاج كونه الرافعة الحقيقية لمجمل الاقتصاد الوطني، وهو الطريق الوحيد للتخفيف من مجمل الأزمات الاجتماعية التي سببتها الحرب والسياسات الاقتصادية الليبرالية المتوافقة إلى حد بعيد مع قوى رأس المال الكبير، الذي بات حائزاً على معظم الثروة التي ينتجها العمال والفلاحون وكل العاملين بأجر.

الانفتاح على الوسائل الإعلامية المختلفة من حيث التغطية والتحليل وإبداء الآراء ستغني تجربة الحركة النقابية، وستعزز مواقفها التي تعلنها من مختلف القضايا الجاري طرحها في اجتماعات المجلس وغيره من الاجتماعات، خاصة تلك المتعلقة بواقع القطاع الصناعي والشركات الإنتاجية التي يُعمل الآن على التخلص منها بطرق وأساليب عدة، كما جرى طرح ذلك في الاجتماع الأخير للمجلس فيما يتعلق بشركة بردى، وشركة إطارات حماة، والعقد المبرم مع مجموعة فرعون فيما يخص إسمنت عدرا.

إن إصرارنا على حضور الفعاليات المتعلقة بالحركة النقابية وإبداء وجهة نظرنا السياسية والطبقية ليس القصد منه سبقاً صحفياً، بل هو موقف يستند إلى برنامجنا الذي نناضل لإقناع الطبقة العاملة لتبنيه، وإلى كوننا جزءاً أساسياً من القوى الوطنية الحريصة بالدفاع عن مصالح شعبنا الجذرية، ومنها: الطبقة العاملة السورية، في التغير الحقيقي من أجل أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية، ولا نعتقد في هذا الموقف نختلف مع الحركة النقابية على الأقل في شكل الطرح، وقد نختلف معهم حول الأدوات ومضمون التغيير المطلوب.

تجربة الأزمة الوطنية، وما قبل الأزمة، تقول: ضرورة تعزيز ورفع منسوب الحريات العامة السياسية والديمقراطية، ومنها: الحريات النقابية التي تعني قدرة الجماهير في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، وكذلك قدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها وعن مكان عملها.

السياسات النقابية كيف ستكون؟

بدأ العد التنازلي للإعلان عن نهاية الدورة الإنتخابية الـ 26، والتحضير للدورة الإنتخابية الـ27، والتساؤلات التي تطرح هي: شكل ومضمون الإجراءات التي ستُتّخذ لإنجاز الانتخابات القادمة، هل هي ضمن نفس السياق العام الذي جرت فيه في الدورة السابقة؟ أم هناك تعديلات يمكن اعتمادها لإنتاج كوادر نقابية سِمتها الأساسية أنهم قادمون من خطوط الإنتاج على أساس قناعة العمال بقدرة هؤلاء المرشحين على تحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، بالوسائل والطرق التي تكفل تحقيق ذلك؟

■ عادل ياسين

وهذا إن تم سيؤدي إلى تغيّر نوعي في وزن الحركة النقابية من حيث هي كيان سياسي وطبقي، في مواجهة القوى الطبقية الأخرى التي خَبَر العمال أفعالها وسياساتها على مدار عقود من الزمن، وكانت النتائج كارثية على المستوى المعيشي للعمال، وكذلك على حقوقهم المفترضة الاقتصادية- السياسية والديمقراطية النقابية كما جاءت بالدستور السوري.

المؤشرات التي ستسير عليها الانتخابات القادمة لم تتضح بعد بالقدر الكافي والمصارحة الحقيقية عن تجربة العمل السابق بين العمال والنقابات لم تقدّم ليصار نقاشها بالطرق والأشكال التي تؤدي إلى رسم البرنامج القادم للحركة النقابية، الذي من المفترض أن يأخذ بالاعتبار مجمل التغيرات السياسية والاقتصادية بما فيها دور قوى الفساد الكبير الذي هو بوابة الأزمات ومفجرها، ودور السياسات الاقتصادية الليبرالية، وانعكاساتها الرديئة على الاقتصاد الوطني ومصالح العمال والفقراء بشكل عام، مما يتطلب تغييراً في الرؤية والأدوات التي تبنتها الحركة النقابية ونقطة الانطلاق في هذا أن تكون للعمال كلمة الفصل فيمن يكون مرشحاً للانتخابات القادمة دون تدخلات مباشرة في خياراتهم واختياراتهم أي: أن يتم رفع الوصاية عنهم بما سيقررون.

المكتب التنفيذي قدم تقريره كالمعتاد، وكذلك اتحادات المحافظات، والمعتاد بهذه الاجتماعات حضور أركان الحكومة ليجيبوا عمّا يطرحه أعضاء المجلس في مداخلاتهم وهي عامة وموارية.

غالباً ما تكون المداخلات تعكس الواقع في المنشآت الإنتاجية والخدمية، وكذلك الواقع المعيشي للعمال، وجملة المطالب والحقوق العمالية، وهذا مهم في الإطار العام ومع تكرارها، يجري تدويرها من اجتماع لآخر دون إيجاد الحلول الكفيلة بتحقيق تلك المطالب تحت حجج مختلفة، تقدمها الحكومة كَرَدٍّ على تلك المطالب، وأهمها: نقص الموارد التي أصبحت الشماعة التي تعلق الحكومة عليها رفضها وتسويفها لتحقيق جملة الحقوق العمالية، وفي مقدمتها: زيادة الأجور التي تتآكل كل يوم بسبب الارتفاع المتواصل للأسعار، بالرغم من أن التصريحات النقابية، تقول: إن معظم المطالب التي قدمت للحكومة في اجتماع المجلس السابق قد نفذت، ولكن متى وكيف؟ علمها عند المصرّحين بها والحكومة.

انعقاد المجلس العام للنقابات الآن أي: لحظة حدوث تطورات هامة في مسار الحل السياسي للأزمة السورية، وكذلك يأتي انعقاد المجلس في ظل التصعيد الحكومي تجاه المطالب الأساسية لفقراء الشعب السوري، في الغاز والكهرباء والمازوت وسعر الصرف وارتفاع الأسعار وضَعْف الأجور وفقدها لقيمتها الحقيقية، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الضرورية، هذا من جانب، والجانب الأخطر في اللّين الحكومي مع قوى رأس المال بألوانهم وأشكالهم المختلفة، الذين باتوا قاب قوسين أو أدنى من الاستيلاء حتى على الهواء الذي هو مشاع.

إن انعقاد المجلس في ظل كل هذه التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يضع القوى الوطنية، ومن ضمنها الحركة النقابية أمام مسؤولياتها الوطنية تجاه الدفاع عن القضايا الأساسية لحقوق أغلبية الشعب السوري في ثروته المنهوبة، ومنها: قطاع الدولة، والدفاع عن حقه في قول كلمته، أي: حرياته السياسية والديمقراطية.

إن انعقاد المجلس: هو محطة هامة للحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، إذا ما تمكن من تقديم إجابات عن التساؤلات العديدة التي يطرحها الواقع الصعب الذي يعيشه الاقتصاد الوطني، ليس بسبب الأزمة فقط مع أهمية الصعوبات الناجمة عن الأزمة، ولكن أيضاً بسبب السياسات المستمرة التي تزيد من تعقيدات الوضع الاقتصادي، وتجعل من إمكانية استنهاضه عبر العملية الإنتاجية أمراً في غاية الصعوبة، لأن هوى الحكومة وأصحاب القرار ليس في الإنتاج، ولكن في اتجاهات أخرى تُعزز من مركزة الثروة في أيدي قلة من السوريّين على حساب الأغلبية الفقيرة، التي تتجسد مصلحتها الحقيقية والجذرية في توزيع عادل للثروة المنهوبة بأشكال وألوان شتىً.

انعقاد المجلس هامٌ من أجل بلورة رؤية وخطاب مختلفين تجاه السلوك الحكومي بما يتعلق بحقوق ومصلحة الطبقة العاملة، ولم يعد نافعاً للحركة النقابية الاستمرار في اعتماد مقولة نحن والحكومة في مركب واحد وشركاء، لأن مركب الحكومة يختلف عن مركب العمال، وبالتالي، الاعتماد على نفس الأدوات السابقة من أجل التحصيل والدفاع عن الحقوق والمصالح لم تجد نفعاً طوال العقود المنصرمة، لا بل أوصلت الطبقة العاملة إلى حافة الجوع في الوقت الذي يستثمر الكثيرون في جوعهم، ويعتبرونهم أبطالاً، والبطولة حسب منطق هؤلاء تقتضي التحمل وشد الأحزمة إلى ما لا نهاية، وهم بالمقابل في نهبهم ينعمون.

انعقاد المجلس يكتسب أهميته الآن من أجل بلورة موقف واضح وقوي من جملة المشاريع التي تتبناها الحكومة، وهي قوانين تحمل في مضمونها مخاطر جدية على الاقتصاد الوطني، مثل: قانون التشاركية. إن اجتماع المجلس أخيراً، لا بدَّ أن يبرز التوجهات اللازمة للشكل والمضمون الذي ستجري على أساسه الانتخابات النقابية القادمة، والمفترض أن تكون خارج دائرة المادة الثامنة المعمول بها حتى اللحظة، والتي جعلت الطبقة العاملة السورية والحركة النقابية مغلولة اليدين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاقتصادية والديمقراطية النقابية بما فيها حقها بالإضراب.

مجلس الاتحاد العام للنقابات مع قانون التشاركية بشروط

عقد مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعه الدوري بتاريخ 20 و21 من هذا الشهر، وقد شاب الجلسة التي حضرتها الحكومة شيء من التوتر بسبب حساسية المواضيع المتعلقة بشركات قطاع الدولة من حيث طرحها للاستثمار كما هو وارد في قانون التشاركية، الذي لا ترفضه النقابات، ولكن لها شروط على تطبيقه وتؤكد على ضرورة الإعلان عن دفتر الشروط لأي منشأة يراد طرحها حسب قانون التشاركية.

■ قاسيون

أعضاء المجلس أدلوا بدلوهم بعدة قضايا أمام الحكومة، منها ما يتعلق بواقع الطبقة العاملة وما وصلت إليه من ضعف كبير في الأجور والرواتب وغلاء فاحش في الأسعار. كما عبرت عن ذلك إحدى المداخلات من أعضاء المجلس، حيث أضافت: أن هذا الأمر قد خلق تفاوتاً طبقياً واضحاً بين العمال وأثرياء الحرب وتجار الأزمة ولمعلومكم: فإن العمال يزاولون أكثر من عمل حتى يتمكنوا من ردم جزء من الهوة الحاصلة بين الأجور والأسعار.

مداخل آخر من حلب، أشار إلى واقع شركة الريجي التي كان يعمل فيها حوالي 1100 عامل، وتم إعادة ترميمها بمئات الملايين من الليرات ليصار الآن إلى تحويل عمالها إلى القطاع الصناعي في حلب لعدم تشغيل الشركة، وأضاف أيضاً: أن أحياء حلب الشرقية لا توجد فيها كهرباء ويعتمد سكانها على الأمبيرات وهي مكلفة .

عضو المجلس من اتحاد عمال حمص: أشار إلى واقع محطة جندر حيث تعمل بطاقة إنتاجية كاملة وبوثوقية عالية كما تساءل عن الأموال المكدسة في المصارف التي لا تستثمر، منوهاً إلى أنّ هناك تهرباً ضريبياً يقدَّر بـ 1200 مليار ليرة سورية، وأوضح: أنّ التجار باتوا متحكمين بالقرار الاقتصادي.

بالنسبة لمعمل إسمنت عدرا، أشار رئيس الاتحاد المهني لعمال الإسمنت: أنه لم يتم حتى اللحظة التوصل إلى صيغة عقد جديد مع مجموعة فرعون، وأن المجموعة لا تلتزم بنص العقد، حيث وصلت المبالغ المتراكمة حد الـ 10 مليارات ليرة سورية.

أشار مندوب حماة إلى الواقع التأميني للعمال وعدم تسجيلهم بالتأمينات الاجتماعية حيث يوجد 12 ألف منشأة وعدد العمال المسجلين 18 ألف عامل.

وطالب ممثلو عمال الرقة بصرف الرواتب المتوقفة للعمال منذ عام 2018 وكذلك صرف تعويض المعيشة المتوقف منذ عام 2016، وطالب المجلس بعودة العمال الذين حالت ظروف الأزمة من التحاقهم بالعمل خلال الفترة الماضية، وطالب بتشكيل لجنة لتحديد الأعمال الخطرة والشاقة، ومنها ما يتعلق بواقع قطاع الدولة، وكيف تتم إعادة تشغيله وتطويره والوضع الاقتصادي العام. وتساءل أحد أعضاء المجلس حول شركة الإطارات التي يتم تقييم أصولها الثابتة، فهل يعقل أن تقدر اللجان المكلفة بتقييمها ببضعة ملايين حتى ولو كانت خردة، وعلى سبيل المثال: تم تقييم قيمة فندق مؤلف من 104 غرف بستة ملايين ليرة؟. وحول العقد المزمع توقيعه مع شركة بردى والشركة الماليزية بعوائد 10% من الأرباح فقط!

وتساءل أحد أعضاء المجلس: لماذا تستمر الإعاقات لمشروع صناعة السيرومات وخاصة أن هذه الصناعة من الصناعات الرابحة والضرورية وذات التكاليف البسيطة؟. وفيما يتعلق بالفساد ومحاربته، تساءل رئيس المجلس العام لاتحاد العمال: لماذا كل ما أشرنا إلى ملف فساد يتم محاسبة العمال الذين أشاروا إليه؟ وقال: لم تكن الحكومة في يوم من الأيام بعيدة عن الاتحاد العام لنقابات العمال كما هي اليوم، ولم يكن الفساد بهذه الجرأة والتوغل والتوحش كما هو اليوم.

الطبقة العاملة

المغرب- احتجاج القضاة

أعلن المكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب يوم 23 أيار، أنه شرع في تقرير أشكال تعبيرية للدفاع عن مطالب القضاة المهنية والاجتماعية العالقة بعد المماطلة والتجاهل من قبل السلطات، داعياً جميع قضاة المملكة إلى لقاء عامّ في المعهد العالي للقضاء في الرباط، وذلك قصد تدارس واقتراح الأشكال الاحتجاجية الكفيلة بتحقيق ذلك، والتعبئة لها لضمان نجاحها، مع عقد دورة للمجلس الوطني لترتيب هذه الأشكال الاحتجاجية وبرمجتها زمنياً.

دعا المكتب التنفيذي الحكومة إلى الوفاء بالتزامها الدولي بخصوص تفعيل المبدأ العالمي القاضي بالمراجعة الدورية لأجور القضاة بما يتلاءم مع المؤشرات المعيشة على أرض الواقع، وبالإسراع في إخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بالتعويضات عن التنقل والإقامة والإشراف على التسيير ومهام المسؤولية والانتداب.

لبنان- هجوم على الحقوق

أعلن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين يوم 22 أيار، عن هجمة من قبل السلطة على الحقوق من الرواتب إلى المعاشات التقاعدية وعلى التقديمات الاجتماعية، والتهرب من طرح تصحيح الأجور ورفع الحد الأدنى للقطاع الخاص، وطرح وتخفيض بدل النقل المرفوض من الاتحاد.

وأشار الاتحاد في بيانه إلى أنه: «في ظل عملية المواجهة لسياسات هذه السلطة في الشارع من قبل العمال والموظفين والمتقاعدين والفئات الشعبية، يأتي هجوم التحالف الحاكم على الحريات العامة والنقابية بشكل خاص لتوجيه الرسائل إلى هذه التحركات، وإلى الحركة النقابية والشعبية وقمعها، وأنه في حال استمرار هذا الهجوم من قبل السلطة، فسيلجأ إلى التحرك بكافة الأشكال.

الولايات المتحدة- مطاعم ماكدونالدز

أعلن مئات الموظفين من الجنسين في مطاعم «ماكدونالدز» في الولايات المتحدة يوم 24 أيار، إضرابهم عن العمل احتجاجاً على الأجور المنخفضة، وعدم تأمين أماكن عمل لهم، وتعرضهم للتحرش الجنسي.

وقالت نقابات العمال وجماعات حقوقية: إن مئات الموظفين في 13 مدينة بمختلف أنحاء البلاد غادروا أماكن عملهم للتظاهر أمامها في وقت كانت فيه مطاعمهم مكتظة بالزبائن.

وأسفرت هذه الحملة عن إغلاق عشرة مطاعم على الأقل في مدينة سانت لويس بولاية ميزوري.

وطالب المتظاهرون إدارة الشبكة العملاقة برفع رواتبهم وتحسين ظروف عملهم، بالإضافة إلى تشديد الإجراءات الرامية إلى حماية الموظفين من التحرش الجنسي.

والجدير ذكره: أن عمال هذه الشركة قاموا بالعديد من التحركات الاحتجاجية.

إيطاليا- لا للحرب

رفضت اتحادات عمالية إيطالية يوم 21 أيار، تحميل مولدين للكهرباء على متن سفينة سعودية محملة بأسلحة، احتجاجاً على حرب التحالف السعودي ضد اليمن.

وحاولت اتحادات العمال في جنوة منع السفينة من الوصول إلى إيطاليا، لكنها رست واستقبلها عدد صغير من المحتجين تجمعوا على الرصيف. وكُتبوا على إحدى اللافتات التي حملوها «لا للحرب».

وقال قادة اتحادات العمال في بيان لهم: «لن نكون متواطئين فيما يحدث في اليمن».

والجدير ذكره: أنه تم تحميل الأسلحة على السفينة البحرية «ينبع» في مدينة أنتويرب البلجيكية هذا الشهر، لكن السفينة مُنعت من أخذ شحنة أخرى من الأسلحة من ميناء لوافر الفرنسي بعد احتجاجات من جماعات حقوقية.

كيف نلزم أرباب العمل بتأمين حقيقي؟

لماذا يتهرب أرباب العمل من تسجيل العاملين لديهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية؟

■ مراسل قاسيون

للإجابة عن هذا السؤال، لابدَّ من معرفة ماذا يترتب على صاحب العمل والعامل الواجب تأديته لمؤسسة التأمينات:

أ- اشتراك العامل بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بنسبة 7% من أجره الشهري.

ب- اشتراك صاحب العمل بنسبة 14% من أجور العاملين لديه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

ج- اشتراك صاحب العمل بتأمين إصابات العمل بنسبة 3% من أجور العمال.

د- دفع الرسم الشهري والبالغ واحداً بالألف.

بالتالي، أرباب العمل لا يسجلون عمالهم في التأمينات لعدة أسباب، بحيث يترتب على صاحب العمل دفع نحو 17% من راتب الموظف دون الاقتطاع من راتب الموظف الشهري، ولتوضيح الفكرة السابقة نأخذ مثالاً:

بفرض أن راتب الموظف لدى شركة ما نحو 50 ألف ليرة فيتوجب على رب العمل دفع مبلغ 8500 ليرة سورية شهرياً.

ودفع سنوياً نحو 100000 ل س ولو كان لدى الشركة نحو 10 موظفين فرب العمل مجبر بدفع مليون ليرة شهرياً إن كان راتبهم الشهري جميعاً 50 ألفاً.

كما يجب على صاحب العمل تسجيل نفسه أيضاً بالتأمينات، ولو فرضنا أن إحدى الجولات التفتيشية التي يقوم بها مراقبو التأمينات الاجتماعية، قد اكتشفت أنّ هناك عمالاً غير مسجلين في موقع عمل ما فيتم تسجيل هؤلاء العمالة بعد سؤالهم عن فترة بدء العمل، وتقوم اللجنة بتحميل الأثر الرجعي على صاحب العمل مع الغرامات، إضافة إلى إجبار صاحب العمل على توقيع عقود مع جميع الموظفين تضمن لهم حقوقهم لعدم طردهم من العمل تعسفياً، وضمان حصولهم على تعويضاتهم.

فهل يتم تطبيق الإجراءات القانونية السابقة بحذافيرها من جهة، وهل يلتزم بعص أرباب العمل بهذه الإجراءات دون تحايل ما؟.

من الملاحظ وجود الكثير من أرباب عمل يتلاعبون على هذه الإجراءات من باب التحايل على حساب العمال، من الوقائع التي رصدتها قاسيون الآتي: معظم شركات القطاع الخاص تسجل موظفيها في التأمينات بأدنى راتب في سلم الرواتب الوظيفية المسموح بها، إذ تجد مديراً تنفيذياً بشركة كبيرة راتبه على الورقة 50 ألف ليرة سورية ومدير قسم 20 ألف ليرة، وجميع العاملين لدى الشركة مهما اختلفت وظائفهم وأعمالهم مؤمنون على الحد الأدنى للأجور رغم أنهم يقبضون رواتب عالية لا تقل كحد أدنى عن 40 ألف ليرة سورية. ويلجأ رب العمل لهذا التحايل ليخفض من الرسوم الشهرية المفروضة عليه، وكما يضاف إلى ما سبق: أن أرباب العمل لا يقومون بإعلام الوزارة أو المؤسسة بالزيادة الدورية للعاملين، وهي من المفترض أن تكون على الأقل 9% كل سنتين، وفقاً للقوانين المعمول بها، وأعطي للعامل حق اللجوء للقضاء في حال لم تطبق هذه المادة من القانون وبأثر رجعي.

وبالتالي، التهرب التأميني نوعان يمتد إلى القطاع العام والخاص. فمثلاً: تسجل جميع الوزارات والدوائر الحكومية موظفيها في التأمينات الاجتماعية وتقوم باقتطاع- من رواتبهم الشهرية- نسبة التأمين، لكن لصالح الوزارة ذاتها ولا ترسل المبالغ إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ويتم إنفاقها على أمور غير معروفة، أي: أنها تسرق بشكل أو بآخر. وهذا ما يفسر تراكم الديون على جهات القطاع بمليارات الليرات وبقاءها دون تسديد في ظل البحث الحكومي عن ضالتها الموارد. أما القطاع الخاص، فيسدد ما عليه مباشرة، ولكن يتهرب بالأساس من التأمين على العمال برواتبهم الحقيقية ويسجل أرقاماً وهميةً هزيلةً لرواتب هؤلاء العمال وهناك وجهات نظر مختلفة لدى أرباب العمل تتعلق بطبيعة الأعمال والواقع التجاري الحالي.

معظم شركات القطاع الخاص تسجل موظفيها في التأمينات بأدنى راتب في سلم الرواتب الوظيفية المسموح بها إذ تجد مديراً تنفيذياً بشركة كبيرة راتبه على الورقة 50 ألف ليرة سورية!

قاسيون حاولت تقصّي تفاصيل هذه الظاهرة المتمثلة بتهرب أرباب العمل من تسجيل العاملين لديهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وكانت لها اللقاءات التالية :

هذا وقد اختلفت زاوية الرؤية والمصالح بين أرباب العمل والعمال.

عمال معمل وفرن للحلويات البالغ عددهم حوالي أربعين عاملاً حاولوا إقناع رب العمل بتشميلهم بالتأمينات، وبتعويض إصابة العمل، وما كان من ربّ العمل إلا القيام بفصل عدد من العمال المحرضين لزملائهم وتحدّث إلينا أحدهم قائلاً: قمت برفع دعوى قضائية على صاحب المعمل أطالبه بكامل تعويضاتي من بداية العمل لديه، أي: من عشر سنوات ولا زالت القضية منظورة في أروقة القضاء.

مدير شركة مبيع كافة الأجهزة الخليوية واكسسواراتها في السويداء، قال: إن «شركتي تضم نحو 15 موظفاً، يعملون على مبدأ العمولات وبعضهم يعمل عن بعد «أون لاين» وفي هذه الحالة لا يمكنني القيام بتسجيل الجميع في التأمينات».

وتابع: إن «تسجيل جميع الموظفين مكلف والواردات لدينا ضعيفة وإن بعض العاملين يعملون في منازلهم، أو في المكتب مطالبين بمهام معينة وليس بدوام ثابت، وهذه الآلية قد لا يتفهمها موظف التفتيش» على حدّ تعبيره.

أبو طلال مدير شركة توزيع ومبيع المواد الغذائية قال: «لو فرضنا أن تسجيل الموظفين بالتأمينات ملزم، فيجب أن يكون هناك ما يحمي صاحب العمل، فأغلب الأحيان يأتينا موظف ولا يستمر بعمله لأكثر من شهرين فقط وبحسب التأمينات الاجتماعية يجب تسجيل العامل بعد 15 يوماً وهذا غير منطقي كون جميع الشركات اليوم تضع فترة تجريبية من شهر حتى 3 أشهر لا يثبّت خلالها الموظف، ويكون تحت التجريب باتفاق شفهي بين الطرفين».

وأضاف: إن «انسحاب أحد الموظفين فجأة يضر بالعمل ويضرني كصاحب عمل وبالتالي نريد شيئاً يحمينا أيضاً»... إن «تسجيل أكثر من 15 عاملاً في التأمينات يجعلنا تحت بند قانوني يجبرنا بوضع نظام داخلي وسياسة عمل مكتوبة ترسل للمؤسسة والوزارة للرقابة على أساسها».

أبو جواد صاحب مركز بيع وصيانة هواتف ذكية، طرد أحد عماله في قسم الصيانة لعدة أسباب، منها: سرقة الزبائن إلى خارج المحل وهي تعتبر بالنسبة إليه كرب عمل «عدم أمانة وقلة انتماء» بعد نحو 3 سنوات من عمله لدي بات يتغيب كثيراً عن العمل، وزبائني قلّت، حتى وصلتني أنباء أنّه قام بسحب أغلب زبائن محلي إلى المحل الذي افتتحهُ.

هذا وقد علمت قاسيون من مؤسسة التأمينات الاجتماعية: أن قيمة الديون المستحقة والمتراكمة لصالح المؤسسة على جهات القطاع العام تبلغ أكثر من 220 مليار ليرة سورية.

إن المؤسسة حصّلت نحو 86 مليار ليرة كاشتراكات من الوزارات والجهات التابعة لها خلال العام 2017.

إنّ ديون المؤسسة على القطاع الخاص تبلغ أكثر من 15 مليار ليرة في حين تم تحصيل 13 مليار ليرة قيمة ديون واشتراكات العام الماضي.

وبحسب إحصائيات المؤسسة لعام 2017 بلغ عدد العاملين الذين تم الاشتراك عنهم بالقطاع العام 55231 عاملاً، وفي الخاص 42482 عاملاً، فيما وصل عدد العمال المؤمن عليهم لدى المؤسسة إلى مليون و254384 عاملاً.

ونحو نصف مليون صاحب معاش مستحق، وعدد العمال المشتركين عن أنفسهم 2669، وعدد العاملين في القطاع الخاص المسجلين 187276 وعدد المستفيدين من أحكام المرسوم 346 لعام 2006 الخاص بالأعمال والمهن الشاقة والخطيرة بلغ 2054 عاملاً، بحسب إحصاءات مؤسسة التأمينات.

أكاذيب الـ «Overnight» الأمريكية!

في عالم البورصة هنالك ما يسمّى القروض الليلية، ذات الغاية المضاربية... والتي تكتنف كما في كل منتجات عالم المضاربة، على مرابح وعلى خطورة، وهي أقرب للمغامرة، وما هو اختراع من عالم المال الأمريكي، يمكن أن ينطبق على عالم السياسية الأمريكية اليوم!

■ سعد صائب

يستخدم مصطلح overnight loan، أو القرض عبر الليل كترجمة حرفية، أو القرض «بين ليلة وضواحيها» استعارة من زياد الرحباني، للتعبير عن شكل من التعاملات المالية ضمن أسواق البورصة، حيث تلجأ الشركات– التي تتوقع ازدياداً فوق المتوسط المعتاد في حاجة عملائها للمال السائل في يوم العمل التالي– إلى اقتراض أموال بين إغلاق السوق وافتتاحه في اليوم التالي، وعملياً خلال الدقائق الأولى من يوم العمل الجديد، وبالعكس فإنّ الشركات التي تتوقع انخفاضاً في حاجتها للسيولة، تقوم بإقراض عبر الليل. وفي الحالتين فإنّ هذا النوع من القروض هو الأقصر عمراً بين كل أنواع القروض، وهو في الواقع لا يستغرق حتى ليلة وصولاً إلى «ضواحيها»، بل يستغرق في الغالب الدقائق العشر الأولى من يوم عمل البورصة، ولهذا السبب فإن معدلات الفائدة فيه هي الأخفض بين جميع أنواع القروض.

ما أوردناه أعلاه هو التفسير «الرسمي» لغاية هذا النوع من القروض، ولكن لا يخفى على من يدقق في العملية قليلاً، أنّ هذه القروض يمكنها ببساطة أن تستخدم كأداة فعالة في عمليات المضاربة؛ فمجرد قيام شركة باقتراض كمية Overnight هو إشارة إلى أن الطلب على أسهمها سيكون عالياً في يوم العمل المعني، وبالتالي السعر أعلى والطلب أعلى، الأمر الذي سينشط حركة تداول أسهمها، وكلّما كان القرض أكبر فإنّ الكذبة ستكون أكبر، واحتمال الإقبال أعلى، بما يسمح ليس بتعويض فوائد القرض فحسب «وهي نسب مئوية صغيرة عادة»، بل وبتحصيل نسبة أرباح.

الخطير في هذا النوع من المضاربة «من وجهة نظر الشركات والمضاربين»، أنّ الإقدام عليها ينبغي أن يكون محسوباً وليس عملية تلاعب بحتة Bluffing؛ لأنّ الخسارة في هذه الحالة، حين تحصل، فإنها لن تقتصر على خسارة فائدة القرض، بل أهم من ذلك أنها ستزعزع ثقة العملاء بالشركة، وفي حال تكرارها فإنها ستفقدها الثقة نهائياً وتهوي بها.

ورغم أنّ الكلام السابق، يبدو خاصاً بأسواق البورصة فحسب، وبالطريقة التي يفكر فيها «المتبورصون»، إلا أنه قابل للاستخدام كأداة في فهم السياسات الأمريكية؛ ولا غرابة في ذلك، لأنّ الشركات نفسها، والأشخاص أنفسهم، ومع سيطرة رأس المال المالي التامة، هم ملوك الساحتين المالية والسياسية، بل وتنزل الغرابة بشكل كامل حين نرى شخصية من طراز ترامب على رأس الهرم السياسي الأمريكي...

«Overnight سياسي» خاسر

لنقف عند بعض القروض الليلية التي خسرتها واشنطن خلال السنة الماضية...

سرعان ما «يخبص» الأمريكيون باتجاه مستوى جديد من التصعيد لا تمر عليه أيام قليلة حتى تظهر الورطة ويدفعوا فوائد قروضهم الليلة وفوقها خسارات إضافية

قروض جيمس جيفري، البدء بجيفري ليس عشوائياً؛ فهو أحد أهم مقرضي الغسق، وأكثرهم فشلاً.

بالعودة إلى الأشهر الأخيرة، يمكننا التوقف عند القروض الكلامية التي منحها لأطراف مختلفة في سورية ومن جهات مختلفة، من البقاء الطويل الأمد و«الهزيمة الدائمة» لداعش، إلى زعمه أن الأوربيين وافقوا ليس على إبقاء قواتهم الرمزية أصلاً في سورية، بل وزيادة عديدها، بل وزيادة عديدها بشكل ضخم. إلى منطقته «الآمنة» العجائبية المكونة من خمس مناطق تسيطر على كل منها قوة تحتاج إلى قوات فصل بينها وبين القوى الأخرى، وليس انتهاءً بوعود تدفق أموال «إعادة الاستقرار– Restabilization» على منطقة واحدة من سورية بما يسمح بفصلها عن سورية، أو تحويلها إلى ورقة ضغط لتفجير الحل السياس.

ولعل أكبر قرض كلامي لجيفري، هو القرض الذي سلمه لتركيا يوم أعلنت الولايات المتحدة عن جوائز مالية ضخمة لأية معلومات يجري تقديمها عن ثلاثة قيادين في العمال الكردستاني، والذي ترافق مع إشارات كثيفة عن تعاون أوروبي خليجي أمريكي يهدف للوصول إلى «منطقة آمنة» تكون تركيا فيها طرفاً ثانوياً إنْ كانت أصلاً، بالترافق مع ملف منبج الذي بقي معلقاً بينهما. قروض ترامب مع ترامب، فإنّ للقروض الليلية نكهة أخرى، أكثر قوة؛ وهي قروض لا في الشأن السوري وحده بطبيعة الحال، بل وعبر البورصات السياسية العالمية بأسرها، وعلى رأسها: الصين التي كلما ظهر أنّ هناك احتمالاً لتقدم التوافق معها، كما جرى في الأسابيع الأخيرة، سرعان ما «يخبص» الأمريكيون باتجاه مستوى جديد من التصعيد لا تمر عليه أيام قليلة حتى يظهر أنهم ورطوا أنفسهم بدفع فوائد قروضهم الليلة وفوقها خسارات إضافية بالجملة؛ المثال الأقرب زمنياً هو: الحرب ضد شركة «هواوي»، التي باتت نتائجها واضحة ومحسومة بعد ساعات قليلة من إعلان مقاطعتها.

وفي الملف الإيراني أيضاً، فإنّ لترامب استثماراته الليلية، والتي أدى رفع سقوف الاقتراض فيها الهادف إلى التفاوض بسقف أعلى إلى فتح الطريق نحو التفاوض أيضاً ولكن بسقوف أدنى من السابق.

و«صفقة القرن»، التي تشكل القرض الأكبر الخاص بمنطقتنا، تلقت ضربة شديدة القسوة بصواريخ المقاومة في غزة، والضربة الأكبر لن تتأخر كثيراً، لأنّه حتى تلك الدول التي تعتمد أمريكا على تبعيتها لتسيير الصفقة، باتت أعجز من المضي بها قدماً، ليس لأنها لا تريد أو لا ترغب، بل ببساطة لأنها لا تستطيع! عن تصعيد مرحلة التفاوض، إنّ سيطرة عقلية المضارب على سياسة واشنطن، هي عامل نزعم أنه لا يمكن إغفاله في فهم تلك السياسة.

الطريف في الأمر أنّ القوة العظمى المتراجعة، ومع كل تصعيد جديد تقوم به، وفي كل ساحة من الساحات، وفي سعيها لرفع سقوف تفاوضها، لا تفعل سوى تخفيض تلك السقوف عبر كشف حجم قواها الفعلي، وعجزها عن طرح أي مشروع بديل؛ فمشاريع الـovernight باتت مكشوفة بالنسبة للجميع، بما في ذلك حلفاؤها، ليس بوصفها مشاريعاً، بل كما هي حقيقة: تكتيكات، هدفها: إعاقة مشاريع الآخرين في ظل غياب المشروع!

واشنطن- برلين: «المعركة دون صخب»

في أية علاقات سياسية، وتحديداً تلك العلاقات القائمة بين دول حليفة، ثمة مكان ليس فقط للخطط الإستراتيجية العامة التي يقوم على أساسها التحالف، بل كذلك تنشأ بين الحين والآخر مجموعة من التناقضات التي عند حدّ معين من تراكمها، تصل العلاقة إلى مرحلة يبدو فيها التحالف صعباً، نظراً لما يترتب عليه من نتائج مجحفة بحق أحد طرفي العلاقة.

■ مالك سعد

على هذا النحو، يصل عدد كبير من المتابعين للعلاقات الأمريكية الألمانية إلى استنتاج مفاده: أن علاقة التحالف والتعاون القائمة بين الدولتين قد وصلت إلى حائط مسدود، ويعود ذلك إلى عجز واشنطن عن لعب دور الحليف، الذي ينبغي عليه كي يكون دوره بشكلٍ منطقي أن يضع في حساباته ضرورة مراعاة مصالح الأطراف التي يتحالف معها. لكن الولايات المتحدة التي ترفض بهذا الشكل أو ذاك الاعتراف بتحلل نظام القطب الواحد، وبدء تشكل منظومة عالمية متعددة الأطراف، لم يعد في جعبتها سوى إلحاق الضرر بهؤلاء الحلفاء. وليس أكثر دلالة على ذلك من طريقة التعامل الأمريكي مع أوروبا فيما يتعلق بموضوع الملف النووي الإيراني، وكذلك في مسألة «السيل الشمالي2».

«السيل الشمالي2» ومعركة الدولار

يتضمن مشروع نورد ستريم –2، بناء خطين لأنابيب الغاز بطاقة إجمالية تبلغ 55 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، من الساحل الروسي عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا، ومن المخطط بناء خط أنابيب جديد بجوار «السيل الشمالي» الحالي. ويمر المشروع عبر خمس دول وهي روسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا.

وسيمتد «السيل الشمالي2» بموازاة «السيل الشمالي1»، حيث تشارك في المشروع عدة شركات عالمية هي «غازبروم» الروسية التي تمتلك 50% منه، وتحالف مكوّن من 5 شركات طاقة أوروبية تحتفظ بالـ50% المتبقية منه بواقع 10% لكل منها، في ظل كلفة إجمالية تصل إلى 8 مليارات يورو.

ونظراً لسعيها للسيطرة على سوق الطاقة العالمي، وفي محاولة منها للحفاظ على التبادلات النفطية بالدولار الأمريكي، تطالب الولايات المتحدة «حلفاءها» من الدول الأوروبية بالتوقف عن المشاركة في مشروع «السيل الشمالي2»، وتهدد بفرض عقوبات على أولئك الذين لا يقبلون بمطالبها. وفي مقابل الاستغناء عن الغاز الروسي، تروّج الولايات المتحدة للغاز الطبيعي المسال الذي تنتجه وتعرض بناء محطات لإعادة تحويل الغاز في أوروبا، محاولة فرضه على الأوروبيين بعيداً عن المصلحة المشتركة التي تجمعهم بروسيا.

عقوبات ثانية

تعتزم الولايات المتحدة التي تهدف إلى تحصين المنتجات الأميركية من أية منافسة أجنبية، خصوصاً إذا كانت خاسرة مسبقاً في هذه المنافسة، فرض عقوبات ثانية على ألمانيا في محاولة لثنيها عن مشروع «السيل الشمالي2»، وهو ما يرقى إلى طريقة تعاطي الإمبراطوريات في العادة مع الدول التي تستعمرها لا إلى علاقة طبيعية بين دولتين من المفترض أنهما دولتان حليفتان.

ويرى العديد من المتابعين في هذا المجال، أن التدخّل الأمريكي السافر والبعيد كل البعد عن الأعراف الدبلوماسية، لمنع أي تقارب روسي أوروبي، ليس ناتجاً فقط عن صراع القوى التقليدي الذي يهدف إلى تأمين النفوذ، بقدر ما هو مرتبط بالسياسة التجارية الحمائية الأمريكية، ولا سيما بعد الصفعات التي تتلقاها الولايات المتحدة فيما يتصل بإيجاد بنى بديلة عن هيمنة الدولار على التبادلات العالمية.

المشاريع الاقتصادية والاستثمارات وتداول السلع تتزامن اليوم مع كثرة التحليلات السياسية المتعلقة بإعادة التفكير في منطق التحالفات وأسسها

بوادر للمضي قدماً

في نيسان الماضي، نشرت غرفة التجارة الروسية الألمانية تقريراً مفاده: أنّ عام 2018 وعلى الرغم من العقوبات، استثمرت الشركات الألمانية 3,2 مليار يورو في روسيا. وكان هذا رقماً قياسياً في السنوات الـ10 الماضية. وإلى جانب المشاريع الكبيرة مثل: «السيل الشمالي2»، تفتح الشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة أعمالاً جديدة لها السوق الروسية،

ووفقاً لرئيس الغرفة، ماتياس شيب، فإن «الشركات الألمانية التي تعرف السوق الروسية جيداً ليست خائفة من العقوبات والضغط من الولايات المتحدة. لقد لعب مشروع السيل الشمالي2 أكبر دور في نمو الاستثمارات الألمانية».

كل هذا يحدث على خلفية النمو في تداول السلع بين البلدين. إذ نمت بنسبة 8,4 % وبلغت 61,9 مليار يورو. بينما زادت الشركات الألمانية شحناتها إلى روسيا بنسبة 14,7% لتصل إلى 36 مليار يورو، وكذلك زادت روسيا شحناتها بنسبة 0,6% لتصل إلى ما يقارب الـ 25,9 مليار يورو.

تعزيز العلاقات «دون صخب»

على هذا الأساس تخرج الاستنتاجات: أنّ تحوّل ألمانيا في اتجاه تعزيز العلاقات مع روسيا جارٍ بالفعل، لكنه سيتواصل وإن كان يظهر ذلك في الجانب الاقتصادي، فإنه لن يطول كي يجد تعبيراته السياسية. ربما لن نسمع أقوالاً صاخبة من المسؤولين الألمان حول بداية صداقة كبيرة مع روسيا. فلا تزال هنالك الكثير من التعقيدات التي تتعلق بطبيعة علاقة ألمانيا مع الولايات المتحدة، وبقايا الهيمنة الأمريكية في هذا المجال.

ومع ذلك، فإن النقطة المهمة هي: أن المشاريع الاقتصادية، والاستثمارات، وتداول السلع، تتزامن اليوم مع كثرة التحليلات السياسية المتعلقة بإعادة التفكير في منطق التحالفات وأسسها، وقياس ميزات التعاون مع الجار الروسي في مقابل التبعات غير المعروفة العواقب التي يلوّح بها احتمال إبقاء ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية دائرة في فلك واشنطن، التي لم يعد في جعبتها تقريباً سوى توريط حلفائها التقليديين بتحمل تكاليف فاتورة تراجعها على الصعيد العالمي.

الملفات الدولية جميعها: معركة واحدة

بعد كل الأحداث المتسارعة في السنة الماضية حول الملف الكوري، والتقدّم الكبير الذي جرى خلالها بين الجارتين الكوريتين، وبين كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، عاد الملف مجدداً ليعلّق بلا حلّ، لكن هذه المرة بغير مصلحة واشنطن.

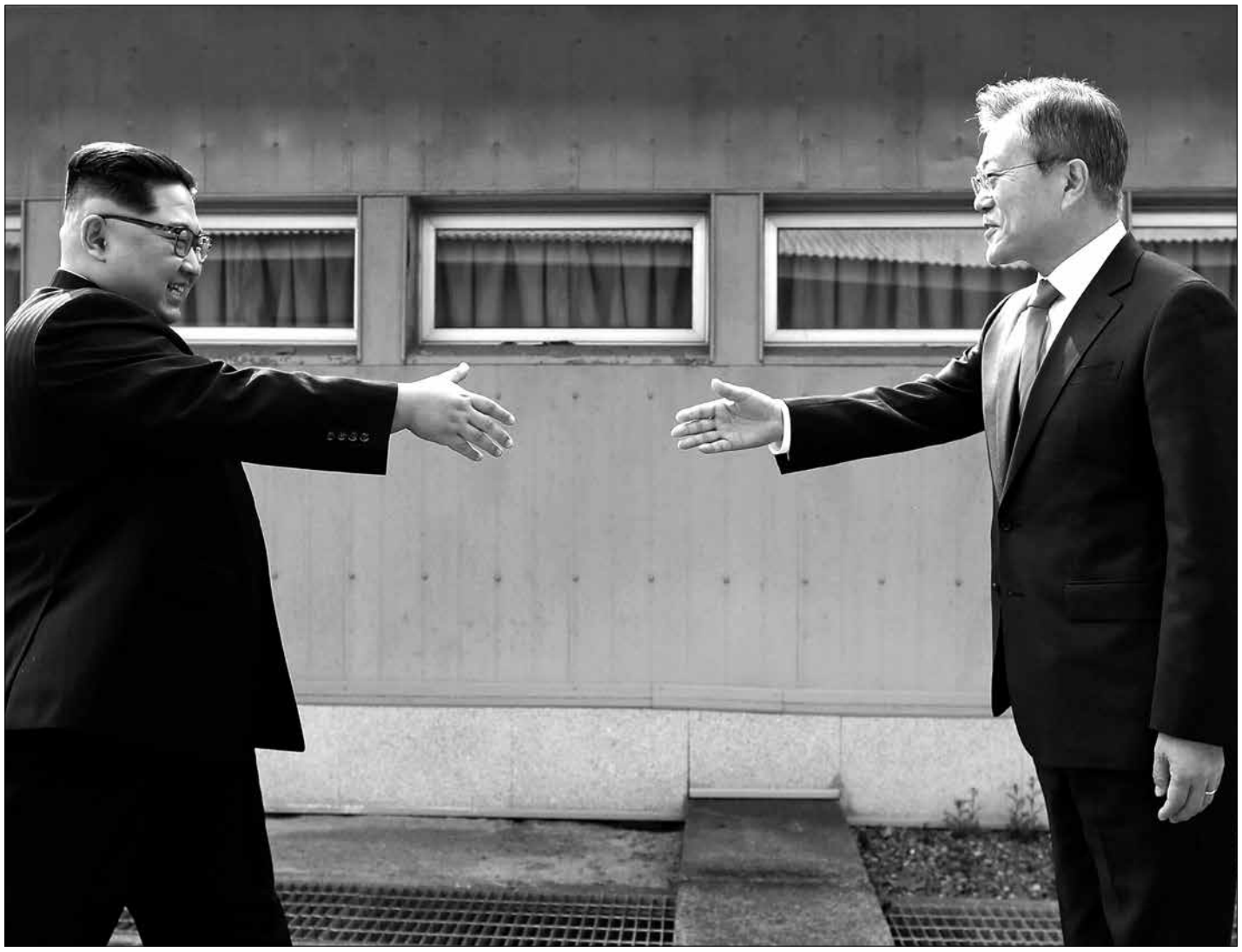

■ ملاذ سعد

اعتقدت واشنطن: أنها بدخولها على خط التقارب الكوري– الكوري في السنة الماضية بعد جهود صينية وروسية في هذا الإطار، بأنه سوف يكون بإمكانها تحصيل «كعكة» ما في الملف هناك، لتجري القمة التاريخية الأولى بين الرئيسين كيم وترامب بأجواء إيجابية وإشارات عامة، بأن المسألة الكورية باتت على حافة الحل بعد إعلان الطرفين عن اتفاقات تخص إزالة المنشآت النووية عن شبه الجزيرة الكورية، ورفع العقوبات الاقتصادية وغيرها... إلا أن القمة الثانية كانت على العكس تماماً، حيث عاد التصعيد من جديد، ومن قبل بيونغ يانغ لعدم التزام واشنطن باتفاقياتها ووعودها، الأمر الذي يُهدد «كعكة» الولايات المتحدة في هذا الملف، بمقابل تقارب الكوريتين مستقبلاً، بالدفع الصيني– الروسي.

كوريا تَصعّد وأمريكا تحتوي؟

إن التصعيد الحالي والذي عاد بالظهور بعد القمة الثانية بين كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة في هانوي، هو على العكس مما قبلها: تصعيد تقوده وتدفع به بيونغ يانغ، بينما تسعى واشنطن على احتوائه وتأريضه كما يجري مؤخراً حول التجارب الصاروخية التي تجريها كوريا الديمقراطية، حيث كتب ترامب على «تويتر» قوله: «أطلقت كوريا الشمالية بعض الأسلحة الصغيرة أقلقت عدداً من رجالي، فضلاً عن آخرين، لكنها لم تقلقني، كوني على ثقة من أن الرئيس كيم سينفذ وعده». بالمقارنة مع لغة واشنطن قبل سنتين، بالإضافة إلى مناوراتها العسكرية المشتركة التي كانت تجريها مع كوريا الجنوبية وتوقفت.

تأخير الملف الكوري يُخرج واشنطن منه

إن المسألة هنا لا تدور حول شبه الجزيرة الكورية وحدها، حيث إن الملف بذاته بات ناضجاً بإطار إطلاق حلّ حوله وتفعيله، كما تبين في السنة الماضية، إلا أنه على العكس من بقية الملفات الدولية بما يخص علاقته بواشنطن: فمع كُل تأخير به يتزايد ضعف واشنطن بداخله وحصتها منه بالنظر إلى تسارع تراجعها دولياً، ليصبح الملف نفسه ورقةُ بيد الكوريين والصينيين والروس في مواجهة واشنطن وتصعيدها على الملفات الدولية الأخرى كسورية وفنزويلا مثلاً.

ساحة المعركة دولية وواحدة

لم يعد أي من الملفات اليوم منفصلاً بنفسه عن غيره، أو محدوداً بمحليته أو إقليمه، حيث المشكلة في العمق، هي واحده بجميع الملفات باختلاف شكلها: الأزمة الرأسمالية وسعي واشنطن بالتنفيس عنها خارجاً، وتغيّر ميزان القوى الدولي، لتصبح المواجهة في أيّ من الملفات هي مواجهة بين القوى الدولية حوله، وبسبب ذلك تصبح جميع الملفات مترابطة مع بعضها ضمن ساحة المعركة الدولية الواحدة... حيث تجري المناورات في جميع الملفات، وتتبادل الضغوط في جميع الملفات بوقت واحد: فإذا كانت مصلحة واشنطن في هذه اللحظة إعاقة الملف السوري وتصعيد الأزمة فيه، واحتواء التصعيد الكوري ومحاولة تعزيز موقعها داخله، فإن الروس والصينيين على العكس من ذلك، بكل الملفات نحو الحل. ومنع المحاولات الأمريكية من إعاقة أيا منها

بيان حزب الإرادة الشعبية أنقذوا الفلّاح .. أنقذوا الإنتاج الوطني!

يتهدد موسم الحبوب وبالأخص مادة الشعير هذا العام مخاطر كبيرة في محافظة الحسكة، رغم الإنتاج الوفير الذي بشر بموسم واعد للإخوة الفلاحين، وذلك بسبب التعقيدات البيروقراطية التي تحول عملياً دون شراء «الجهات الحكومية» لهذا المنتج الإستراتيجي

حزب الإرادة الشعبية

، مما أدى إلى انخفاض كبير في سعره، وترك الفلاح تحت رحمة التجار حيث تراجع سعر الكيلوغرام الواحد إلى ستين ليرة سورية، رغم أن سعره الرسمي هو130 ليرة، ويعيش الفلاحون حالة قلق كبيرة تجاه هذا الوضع السلبي، ومما زاد الطين بلة هو قرار سلطة «الإدارة الذاتية» بشراء المنتج من الفلاحين بأسعار تقل عن السعر الرسمي المعتمد بما يقارب ثلاثين ليرة سورية.

وجـرّاء كل ذلك ستتسع حلقات الفساد الموزعة بين التجار والجهات الرسمية، ويتضرر على إثر ذلك الوطن والمواطن، فالحبوب محصول إستراتيجي من واجب الدولة الحفاظ عليه في كل مراحل إنتاجه، من البذار إلى الزراعة إلى الرعاية والشراء بأسعار تشجيعية.

إن المطلوب من الجميع في هذا المجال وضع حلول إسعافية، دون تسويف أو تأجيل والقيام بالإجراءات التالية:

– أن تبادر الجهات الرسمية إلى شراء كل الإنتاج فوراً وبموجب البطاقة الشخصية حصراً، أو كشف حسي على الواقع، وتجاوز كل العراقيل البِيروقراطية من تراخيص وشهادة منشأ وغيرها من الأمور التي تقف عثرة أمام الفلاحين في تسويق الإنتاج.

– إعادة مراكز استلام الحبوب إلى سلطة «المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب» وعدم إخضاع الإنتاج الوطني وبناه التحتية للتجاذب السياسي الذي يضر كل أبناء المحافظة.

– تأمين مستلزمات التسويق بشكل فوري وقيام مؤسسة الأعلاف بالدور المطلوب منها في هذا المجال.

لقد أدت السياسات الليبرالية المتبعة من قبل جهاز الدولة خلال السنوات السابقة إلى تدمير ممنهج للقطاع الزراعي، وتأتي ممارسات هذا العام من مختلف الجهات إلى الإجهاز على البقية الباقية من هذا القطاع.

إن لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية تدعو كل أبناء المحافظة إلى الضغط على أصحاب القرار، سواء كانت الجهات الحكومية أو سلطة الإدارة الذاتية، وإنقاذ الفلاحين وما يتهدد مصدر دخلهم، لاسيَّما وأنَّ المنتج هو أحد أعمدة الإنتاج الوطني.

■ لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية

القامشلي2019/5/22

قطاع الدواجن مجدداً وأبداً!

بين الحين والآخر يعلو صوت مربي الدواجن ومنتجي الفروج وبيض المائدة، وذلك بالتناوب، مرة بشأن الخسارات المترتبة من إنتاج بيض المائدة، ومرة بشأن الخسارات المترتبة من إنتاج الفروج، ومع كل دورة إنتاجية يخرج البعض من هؤلاء ويدخل آخرون، في سلسلة تنحو باتجاه استمرار التراجع، والتي لم تتوقف حتى الآن، تضاف إلى ما تعرض له هذا القطاع من تراجع كبير جراء الحرب والأزمة، وخلال سنواتها.

■ عاصي اسماعيل

وعلى الرغم من كل المناشدات التي يتم التقدم بها من أجل دعم هذا القطاع ومنتجيه، وبالحد الأدنى منعاً من استمرار الخسائر فيه والحد منها، إلا أن الدلائل تشير إلى أن الأفاق على هذا المستوى لا تبشر بالخير، فالخسائر تتزايد، وتتزايد معها مقدمات خروج المزيد من المنشآت من الخدمة.

نسب تراجع كبيرة

بحسب بيانات المجموعة الإحصائية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2017، كانت: أعداد مداجن الفروج في عام 2010 كما يلي: المرخصة /7299/، وغير المرخصة /3202/، بمجموع /10501/ منشأة. وفي عام 2017 كانت المرخصة /5911/، وغير المرخصة /2688/، وبمجموع /8599/ منشأة، بانخفاض /1902/ منشأة، بنسبة 18،11%.

أعداد مداجن الدجاج البياض لبيض المائدة كانت في عام 2010 كما يلي: المرخصة /1595/، وغير المرخصة /230/، وبمجموع /1825/ منشأة. وفي عام 2017 كانت: المرخصة /1001/، وغير المرخصة /243/، وبمجموع /1244/، بانخفاض /581/ منشأة، بنسبة 31،83%.

إنتاج بيض المائدة بالألف في 2010 كان: مداجن /2474791/، وقروي /432263/، وبمجموع /2907054/. وفي عام 2017 كان: المداجن /1602133/، والقروي /231666/، وبمجموع /1833799/، بانخفاض /1073255/ بيضة، بنسبة 36،91%.

إنتاج لحم الدجاج /طن/ في عام 2010 كان: مداجن /175922/، وقروي /13823/، وبمجموع /189745/ طن. وفي عام 2017 كان: مداجن /112677/، وقروي /9503/، وبمجموع /122180/ طن، بانخفاض /67565/ طن، بنسبة 35،60%.

البيضة والتقشيرة

البيانات الإحصائية أعلاه، تعتبر مؤشراً عن حجم التراجع في قطاع الدواجن، وتحديداً على مستوى الفروج وبيض المائدة ومنشآتهما فقط. مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الأرقام ربما ذات طابع تأشيري فقط، حيث يمكن أن تكون مستويات التراجع الواقعية أكبر من ذلك، وقد سبق أن تم تداول بعض الأرقام والمعطيات والتصريحات التي تؤكد ذلك.

التراجع أعلاه في جانبه الرئيس عبارة عن تراكم خسائر تكبدها المنتجون من الناحية العملية، سواء بسبب الحرب والأزمة مباشرة، أو بسبب تداعياتها بالترافق مع السياسات المعمول بها والمعتمدة، وخاصة على مستوى مدخلات العملية الإنتاجية ومستلزماتها، وتحديداً مصادر الطاقة «كهرباء- محروقات»، بالإضافة إلى المستلزمات المستوردة والمتحكم بها من قبل كبار التجار، وخاصة الأعلاف التي تأخذ الحصة الأكبر من التكلفة في حلقة الإنتاج، ناهيك عن المشاكل المرتبطة بسلسلة التسويق وبفائض إنتاج البيض وأسواق التصدير، التي تراجعت خلال سنوات الحرب الطويلة، وما نجم عن ذلك من زيادة في التحكم من قبل بعض التجار القائمين على عمليات التصدير، بغض النظر عن كل ما يقال حيال التشجيع الرسمي على هذا المستوى، والذي يستفيد منه هؤلاء دوناً عن المربين والمنتجين، مع عدم تغييب المنافسة مع بعض الكميات المهربة من لحوم الفروج التي تدخل الأسواق في بعض الأحيان.

وفي الجانب الآخر، فإن الانعكاسات السلبية المترتبة على ذلك لا تقف عند حدود المنتجين والمربين فقط، بل تنعكس كذلك على السوق الاستهلاكي المحلي وحركته، وبالتالي على المستهلكين على شكل ارتفاعات متتالية في أسعار منتجات الفروج والبيض، وإن تمظهرت أحياناً بالاستقرار النسبي، خاصة عبر حلقات الوساطة التجارية المتحكم بها أيضاً، والنتيجة: أن «البيضة والتقشيرة» يتم ابتلاعها من قبل التجار، على حساب المنتجين كما على حساب المستهلكين، سواء بالسعر أو على شكل المزيد من تراجع معدلات الاستهلاك.

لا جديد بالمطلوب!

ربما لا جديد إن قلنا بأن قطاع الدواجن يعتبر من قطاعات الإنتاج الهامة في البلد، سواء كان حكومياً أو خاصاً أو أهلياً، خاصة على مستوى دوره في استقرار الأمن الغذائي، وبظل ما يوفره من فرص عمل، وما يحققه من وفر اقتصادي، برغم كل ما يعانيه من صعوبات ومعيقات واستغلال ولا مبالاة.

كذلك ليس جديداً القول: إن مشكلات هذا القطاع الهام وصعوباته تتمحور حول قضيتين رئيستين، الأولى: تتعلق بمستلزمات الإنتاج، والثانية: تتعلق بالتسويق، وهذا ما يجب التركيز عليه ومعالجته من أجل الحفاظ على هذا القطاع ومنشآته.

مشكلات هذا القطاع الهام تتمحور حول قضيتين رئيستين الأولى تتعلق بمستلزمات الإنتاج والثانية بالتسويق وهذا ما يجب التركيز عليه ومعالجته من أجل الحفاظ عليه

وبهذا الصدد تجدر الإشارة لما ورد في «قاسيون» بعددها الصادر بتاريخ 2019/2/18: «لعلّ المطلوب هو دعم مستلزمات العملية الإنتاجية بجميع مكوناتها، وخاصة الأعلاف والأدوية، وغيرها من المستلزمات المستوردة المرتبطة بالدولار، بعيداً عن جشع كبار التجار والمستوردين المتحكمين بهذه المستلزمات وأسعارها بالنتيجة، والخطوة الأولى في هذا المجال: أن تقوم الدولة عبر جهاتها الحكومية بتأمين هذه المستوردات وتوزيعها على المربين بأسعارها المنطقية، وربما على دفعات، خاصة وأن هناك مؤسسات وجهات عامة بالأصل معنية مباشرة بهذه المهام، كسراً للاحتكار وآليات التحكم بالأسعار، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه على مستوى توفير الطاقة وأسعارها، مع إعادة النظر بالكثير من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة المرهقة المفروضة على هذا القطاع.. وعلى مستوى الاستهلاك والتسويق، لعل الخطوة الأولى، هي: إعادة الاعتبار لمعدلات الاستهلاك الطبيعي لمنتجات هذا القطاع على المستوى المحلي، والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية بسبب تدهور الوضع المعيشي عموماً، والمرتبط بشكل مباشر بالقدرة الشرائية للمواطنين ومتوسط الدخل الشهري لديهم، أي: عبر رفع الأجور وتحسين المستوى المعيشي بشكل فعليّ، ثم أن تقوم جهات التسويق الحكومية بتحمل مسؤولياتها على مستوى تسويق جزء من الإنتاج في الأسواق المحلية لتكون أداة تدخل فاعلة على مستوى الضبط والتحكم بالسعر والكميات، وبآليات العرض والطلب فيها، وأن تعمل على إعادة فتح قنوات التصدير لتسويق فائض الإنتاج، أي: تنفيذ جزء من الوعود على هذا المستوى، بما يحقق الجدوى الاقتصادية للمربّين وللاقتصاد الوطني، بعيداً عن هيمنة المصدرين وكسراً لتحكمهم على هذا المستوى».

البيض المجفف حل ولكن!

أخيراً، تجدر الإشارة لاقتراح ورد عبر صحيفة تشرين مؤخراً، عرضه المهندس عبد الرحمن قرنفلة- الخبير في الإنتاج الحيواني، كحل لمشكلة فائض الإنتاج في بيض المائدة، وذلك عبر: «إنشاء مصنع لتجفيف البيض وتحويله إلى مسحوق «بودرة» بطرق مشابهة جداً لطريقة تحويل الحليب السائل إلى حليب مجفف، ما يسمح بتخزينه مدة تصل إلى عشر سنوات من دون الحاجة إلى نفقات تبريد. كما يمنح هذا الإجراء البيض جواز سفر للنفاذ إلى الأسواق العالمية.. والبيض المجفف هو بيض طبيعي تماماً تم نزع الماء منه وبسترته فقط، ويمكن إعادته إلى وضعه الطبيعي بإضافة نسبة الماء المنزوعة منه نفسها ليتحول إلى بيض سائل. وللبيض المجفف استعمالات كثيرة جداً سواء في مجال المخبوزات أو في صناعات متعددة جداً تعتمد على البيض، لاسيما أنّ هذه التقنية تسمح بتجفيف البيض كاملاً أو تجفيف البياض منفصلاً وحده، أو تجفيف الصفار منفصلاً وحده.. لتلبية حاجات السوق والمستخدمين النهائيين للمنتج».

في مطلق الأحوال، وفي ظل استمرار السياسات الليبرالية، لن نتفاءل خيراً مع هذا الاقتراح، فالمؤشرات تقول: إنه لن يكون أحسن حالاً من اقتراح مصنع العصائر الذي قدم منذ عقود كحل لمشكلة فائض إنتاج محصول الحمضيات المزمنة، وما زال بين صد ورد حتى تاريخه!.

فمن أجل حلحلة مشاكل القطاعات الإنتاجية بشكل عام وصولاً لمعالجتها بشكل كامل، ومن أجل الحفاظ على أمننا الغذائي، لا بدّ من تغيير السياسات الليبرالية المعمول بها كي تستعيد الدولة مهامها ودورها.

«الحديدية».. خطوة غير مبررة نحو الخصخصة!

دخلت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية على خطى الاستثمار بما يتوافق مع التوجه الحكومي والسياسات الليبرالية المتبعة من قبلها، وخاصة على مستوى موضوع «التشاركية» المصاغ بقانون يحمي مصالح المستثمرين ويمنحهم الكثير من الامتيازات والإعفاءات، وهي بذلك تعتبر كما غيرها من مؤسسات الدولة الأخرى التي سبقتها بهذا الميدان.

■ مالك أحمد

فقد أعلن: أن المؤسسة «أعدت خارطة طريق لاستثمار الأراضي والعقارات التي تملكها في المحافظات ليتم طرحها لاحقاً للاستثمار وفق قانون التشاركية أو الـ BOT من أجل الحصول عن إيرادات مالية للمؤسسة لتنفيذ مشاريعها الإستراتيجية وتخفيف العبء المالي على خزينة الدولة»، وذلك حسب ما ورد عبر صفحة الحكومة الرسمية بتاريخ 2019/5/22.

خطوة غير مبررة

بعيداً عن الموارية واللف والدوران، فإن الخطوة «الحديدية» نحو الاستثمار تحت عناوين التشاركية وتأمين الموارد، وغيرها من التبريرات ما هي إلا خطوة جديدة نحو الخصخصة المبطنة، وغير المبررة، خاصة وأن المؤسسة بدأت تتعافى مؤخراً وبدأت خطوطها تعاود العمل والتشغيل بعد فترات من التوقف.

فقد رشح عن اجتماع العمل التخصصي مع إدارات وفروع قطاع السكك الحديدية السورية، بحسب ما ورد عبر صفحة المؤسسة الرسمية بتاريخ 2019/5/26 ما يلي: عودة تشغيل قطار طرطوس حمص، وقطار حلب وشحن الفوسفات وما حققه عمالنا من كسب رهان إنجاز 189 كم في زمن الـ70 يوماً- أهمية المرفأ الجاف في حسياء، وما سيحققه من عوائد جذب اقتصادي وتنموي- قطار مدينة المعارض لهذا العام وجديد خدماته، وقطار الحبوب الذي وصل الناصرية بعد جهود نوعية وبظروف جوية صعبة.. ووصلة شنشار وما حققته من مكاسب- قطارات الركاب التي لم تتوقف بين طرطوس واللاذقية- ورشات تعمير وصيانة القطارات والعربات ونماذج في ورشات طرطوس والجهود النوعية للكوادر- عمليات النقل التي تمت للعربات والقاطرات على متن لودرات من حلب إلى حمص ودمشق- المشروع العملاق في نقل الإحضارات بحسياء- معامل الشركة العامة لإنشاء الخطوط بحلب، والتأمين اللوجستي والفني وإمداد المشاريع بالمواد، وتجهيزها وقت الحرب لمدها عند التحرير- الرؤية التي يتم العمل بها لمحافظة حمص كعقدة ربط نظراً لموقعها الهام وأهمية إنجاز خط حمص دمشق، ووضع رؤية لإنجاز حمص حلب لاحقاً- العمل الجاري باتجاه الربط السككي الإقليمي بين الموانئ السورية والعراقية وأهمية ذلك لمشروع طريق الحرير.

فإذا كانت الخطوات العملية السابقة مع الخطط المستقبلية واعدة، نتساءل: لماذا تطرح فكرة الاستثمار وفقاً لقانون التشاركية؟.

لجان متابعة وتقارير دورية!

كل كم يوم منسمع أنو الحكومة شكلت لجنة جديدة مشان تتابع موضوعاً معيناً، طبعاً الموضوع، بغض النظر عن اسمو وطبيعتو، بيكون متآخد فيه قرار ومكلفة فيه جهة حكومية معينة، يا وزارة يا محافظة أو مؤسسة.. اللي هو..

■ نوار الدمشقي

أو بيكون أصلاً من مهام هَيْ الجهات ومسؤولياتها، وما في داعي يمكن لا لقرار جديد ولا لتوجيه.. المهم أنو في قرار وتوجيه، وبرغم هيك بعد فترة بتتشكل لجنة مشان متابعة هالموضوع والقرار ولوين وصل.. غير اللجان المشكلة سلفاً عند الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة..

وخود بعد هيك ع تقارير دورية عن عمل لجان المتابعة.. غير التقارير تبع الجهة المكلفة بالموضوع أصلاً.. والقصة بتصير ع خود وهات اجتماعات وورقيات ووقت ضايع وبينتسى الموضوع بالأخير.. وياما سمعنا عن توجيهات وما عاد عرفنا شو صار فيها..

ووقت الناس بتنق ع شي موضوع حياتي بيهمها، من التوجيهات بتتشكل لجنة جديدة ع أساس ع وجه السرعة مشان المتابعة وهيك ع نفس الموال..

يعني أقرب مثال عن اللي عم نحكيه هو الجولات الحكومية اللي صارت من فترة ع المحافظات واللقاء مع الأهالي والفعاليات والتوجيهات اللي صارت ع المشاريع المستعجلة بهي المحافظات.. واللجان الوزارية اللي تشكلت للمتابعة ووين صارت النتيجة بالأخير!؟.

بكل الأحوال ما فينا نقول: أنو ما في شغل.. والدليل بالمتابعة واللجان اللي عم تتشكل والاجتماعات الدورية والتقارير المكتوبة.. حتى لو بيبقى الموضوع سنين وأيام وهو عم يراوح بمكانو..

أحياناً بيخطر ع بالي أنو لازم شي جهة تعمل إحصاءات للجان اللي بتتشكل كل سنة مع رصد لشغلها ولوين صار.. ويمكن الأهم أنو بيبين شو نصرف ع اجتماعات لجان المتابعة وتكاليفها، إن كان ع المكافآت اللي بتنصرف إلها أو المهمات المصروفة عليها أو ع الورقيات والحبر والذي منو.. والأهم من كل هاد: شو صار بالمواضيع المكلفين فيها.. مو مشان شي بس مشان العملية الإحصائية مو أكتر..

الله وكيلكم يمكن هاد الشغل بدو لجان ولجان ولجان، وع تقارير متابعة بدها عشرات السنين وما بتخلص.. طبعاً غير التكاليف المرقومة..

بس شو بدكم بالحكي.. كلو متابع وفي إلو تقارير دورية بالعلامة!!.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول مستوحى من الأيام الفضيلة، يقول البوست:

● «عاجل..!! الحكومة تقرر صرف رواتب موظفي الدولة في ليلة القدر.. من أجل احتسابه عن ألف شهر..!».

من صفحة الحكومة خبر يقول: إن «اللجنة الاقتصادية صادقت على العقد بين وزارة الأشغال العامة، وهيئة التخطيط الإقليمي والشركة العامة للدراسات لإنجاز دراسة المخطط الإقليمي للمنطقة الساحلية». وقد علق بعض المواطنين بالتالي على الصفحة:

● «وهل المخططات التنظيمية للمناطق الموجودة ضمن مناطق منظمة ومصدقة... سيتم تنظيمها وتصديقها ضمن هذه الخطة؟؟».

● «فرزووا الأراضي اللي بدها فرز وشوفوا كام بتحصل الدولة مصاري.. والناس بترتاح وبدل ما تضل الملكية سهمية فقط».

ومن صفحة الحكومة أيضاً خبر يقول: «المهندس خميس»: «زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 80٪ بين عامي 2016 و 2018 نتيجة الدعم الذي قدمته الحكومة لزراعة كل متر قابل للزراعة في سورية».

وقد علق بعض المواطنين بالتالي:

● «هههه وينه الدعم بدنا مازوت لسقايه الحمضيات هههه دعم وين وسعر الحمضيات بالحضيض».

● «يا رجل الحرب على الفلاح أكبر من الحرب العسكرية الي موجودة كل موسم بتضربوه بطريقة من الطرق من الحمضيات للحبوب للتفاح..».

خبر متداول يقول: «الاتصالات تزف بشرى إطلاق خدمة «الفايبر المنزلي» بسرعة عالية في دمشق قريباً». وفيما يلي بعض التعليقات عليه:

● «أغرب خدمة نت بالعالم بسورية سرعة معدومة وأغلى فواتير بالمنطقة».

● «بشرى شووو!! هي البشرى والخدمة خاصة لأصحاب المليارات.. إلا في حال كان سعر الاشتراك متناسب مع مستوى مدخول المواطن السوي».

وحول خبر يقول: «الإسكان تشدد على شركات التطوير العقاري الالتزام بتنفيذ المشاريع السكنية خلال سنة من الحصول على الترخيص». نورد بعض التعليقات عليه:

● «إنتو نفذوا مشاريعكن بعد 20 سنة وبعدين تعو حاسبو الناس وتشرطو».

● «على أساس مؤسسة الإسكان بتبني ناطحة سحاب وخصوصي بالسكن الشبابي».

وحول خبر يقول: «الحكومة.. تشكيل لجنة لمتابعة إعداد المخططات التنظيمية!!» نورد التعليقات التالية:

● «مشروع لمرسوم 66 ليش لهلق واقف ليش».

● «شو شغلتها اللجنة حاج شبعنا لجان».

كما تم التعليق على خبر يقول: «المؤسسة العامة للخطوط الحديدية تطرح أراضيها للاستثمار»، بالتالي:

● «ليش اللف والدوران خبرونا مين المستثمر».

● «بالله عليكن شو بقي شي ما طرحوه للاستثمار».

ونختم مع بوست عميق ودقيق وموجع تم تداوله من قبل الفيسبوكيين مع صور مختلفة مؤلمة مرفقة من قبل كل منهم تعبر عن مضمونه، يقول البوست:

● «بتعرف إيمتى الناس بتبطل تاكل من الزبالة؟.. لما الناس الزبالة تبطل تاكل حقوق الناس!!».

وناقل الكفر ليس بكافر

دون تأكيد أو نفي.. هل تفعلها الاتصالات والحكومة؟

أعيد فتح الحديث مجدداً، عبر أحد المواقع الإخبارية، عن نية وزارة الاتصالات «رفع أسعار أجور مكالمات الهاتف المحمول، بالإضافة إلى رفع رسوم اشتراكات الإنترنت» وذلك من خلال دراسة أنهتها وتم رفعها للحكومة للقرار، وقد نُسب الخبر لـ«مصدر خاص» في الوزارة.

■ عادل ابراهيم

كما نُسب للمصدر الخاص قوله: إن «الرفع منطقي ومواكب لارتفاع أسعار كل شيء، ولا زالت أسعار الاتصالات في سورية هي الأرخص في المنطقة، ولم نقم برفع أسعار الاتصالات منذ أكثر من أربع سنوات».

سوابق ومقدمات

لن نخوض بالتأكيد والنفي حول الخبر أعلاه، لكن بكل أريحية يمكننا القول: «لا دخان بلا نار»، خاصة وأن موضوع تسعير الإنترنت المنزلي وفقاً لشرائح المستخدمين تحت مسمى «باقات الاستهلاك العادل» سبق وأن تم طرحها ولم يتم نفيها كلياً، بل تم تأجيل البت بها، كذلك كانت هناك أحاديث عن أسعار الاتصالات بالمقارنة مع دول المنطقة.

ففي حديث عبر إحدى الإذاعات المحلية الخاصة نهاية شهر نيسان، وضّح وزير الاتصالات عن موضوع الباقات: «إن الموضوع مؤجل حالياً وهو قيد الدّراسة وبحاجة لاستكمال التّجهيزات اللازمة، وسيجري الإعلان عنه للسّادة المواطنين في حال تقرر العمل به»، وعن حقيقة التّحضير لإطلاق تطبيق فيسبوك سوري: «نفى هذا الموضوع حالياً، ونوّه إلى أن الوزارة وفق مرسوم إحداثها تدعم أي توجه لأية جهة أو فعالية عامة أو خاصة تعمل لإنتاج تطبيقات على الشّبكة السوريّة المحلية، وكذلك شبكة الإنترنت العالمية، وبذلك فهي مستعدة لرعاية أي تواجد لأي من التّطبيقات التي تشبه في عملها عمل الفيس بوك، دون أن يعني ذلك بأية حال من الأحوال حجب تطبيق الفيس بوك العالمي بما فيه من مساوئ ومحاسن».

وقد بيّنت الوزارة قبل ذلك بأيام عبر صفحتها الرسمية: «أن عدد المشتركين بخدمة الـ ADSL في سورية حالياً يبلغ /1,4/ مليون مشترك من أصل /1,6/ مليون بوّابة ADSL متوفرة، وأشارت إلى أنه في حال تحليل الحزمة الدولية لمستخدمي الإنترنت تبين أن /70/ بالمئة من مستخدميه يعتمدون على تطبيقات التواصل الاجتماعي من «فيسبوك- واتس آب- يوتيوب»»، الأمر الذي كان مقدمة للحديث عبر صفحات التواصل عن نية التحضير لإطلاق تطبيق «فيسبوك» سوري.

أمّا عن سوابق الأخبار المتداولة ونفيها ثم صدورها، فيمكن طرح مثال قريب حول ذلك، عندما جرى الحديث عن رفع قيمة بدلات التصريح الإفرادي عن الأجهزة الخلوية، الذي تم نفيه أولاً، ثم صدر بشكل رسمي للعمل به اعتباراً من بداية شهر نيسان الفائت.

يشار بهذا الصدد إلى أن أسعار خدمات الاتصالات الخلوية كانت قد تم رفعها مطلع حزيران 2016، وذلك بناء على طلب من قبل شركات الخليوي مرفقاً بدراسة وسيناريوهات تحت مسمى «تصحيح الأسعار» في حينه مقدماً إلى الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات.

ولا نعلم إن كانت هناك سيناريوهات مشفوعة بدراسات حديثة مقدمة من أجل رفع أسعار خدمات الاتصالات الخليوية، خاصة مع التبرير الوارد أعلاه «لم نقم برفع أسعار الاتصالات منذ أكثر من أربع سنوات»، علماً أن مدة أربع السنوات غير دقيقة بهذا الشأن.

إيرادات وأرباح

من موقع سانا بتاريخ 2019/5/9 حول خطة عمل وزارة الاتصالات ورد التالي: «تشير بيانات الوزارة إلى تجاوز إيرادات وعوائد الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد 63 مليار ليرة سورية العام الماضي، ومن المتوقع أن تتجاوز 63 ملياراً و656 مليون ليرة بنهاية العام الجاري منها 10 مليارات و656 مليون ليرة عن إجمالي خدمات الهيئة، مثل: تراخيص الترددات والأقنية ومزودات الإنترنت وغيرها تضاف إلى 53 ملياراً عن إجمالي نسبة تقاسم الإيرادات مع شركات الخلوي.. ووفقاً للبيانات ذاتها فإن إيرادات وعوائد الشركة السورية للاتصالات تجاوزت 56 ملياراً و216 مليون ليرة سورية العام الماضي، ويتوقع تجاوزها 61 ملياراً و783 مليون ليرة بنهاية العام الجاري، وذلك عن إجمالي إيرادات تبادل المعطيات والبنى التحتية والهاتف الثابت وبوابات الإنترنت «أيه دي إس إل» وحصة الشركة من إيرادات الإنترنت من الخلوي.. وبناء على مؤشرات الوزارة بلغت إيرادات الخدمات التي قدمتها الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة العام الماضي 35 ملياراً و677 مليون ليرة، ويتوقع أن تبلغ إيراداتها بنهاية العام الجاري 53 مليار ليرة سورية».

فإذا كانت حصة الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد 53 مليار كنسبة من تقاسم الإيرادات مع شركات الخلوي، فلكم أن تتخيلوا حصة هذه الشركات!

وعلى الرغم من ذلك هناك من يتحدث عن «تصحيح أسعار» و«استهلاك عادل» و«أسعار المنطقة» كمقدمة وتبرير لرفع الأجور والأسعار لقاء خدمات الاتصالات «الخليوي والنت»!.

لا مبرر لأي رفع في أسعار خدمات الاتصالات «الخليوي- النت» وكل ما يمكن أن يساق بهذه الغاية لن يكون إلا ذريعة

خدمة سيئة وأسعار مرتفعة

المؤسف، أن خدمة الإنترنت في سورية من سيء إلى أسوأ، فجميع المشتركين بالخدمة يتذمرون من البطء في الشبكة بالمقارنة مع السرعات المتعاقد عليها والأجور المرتفعة المترتبة على ذلك، بمقابل الخدمة السيئة والتبريرات التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي أصبحت بجلها تُحمل المشتركين وحدهم المسؤولية حيالها بعيداً عن مسؤوليات الاتصالات نفسها.

وبهذا الصدد نورد ما تمت تسميته بـ«حقوق المستهلك» بحسب الصفحة الرسمية للوزارة:

الحصول على خدمات الاتصالات الأساسية بأسعار معقولة- الحصول على معلومات عن الأسعار قبل التعاقد على أن تكون واضحة ومفيدة وكافية ودقيقة ومجانية من قبل مزودي خدمات الاتصالات، ليتمكن المستهلك من اتخاذ القرار المناسب- الحصول على المساعدة وتلقي المعلومات من مزودي الخدمات- الحصول على المعاملة العادلة دون تمييز بين مستهلك وآخر في نفس الخدمة- الحصول على الأحكام والشروط الخاصة بالخدمة التي يطلبها المستهلك- الحق في التعبير مباشرة عن عدم الرضا عن خدمات الاتصالات إلى مزود الخدمة الذي يوفر خدمة الاتصالات- الحصول على المعالجة الفعالة للشكاوى- الحصول على الخدمات الآمنة- الحصول على الخصوصية وحفظ المعلومات الشخصية- الحصول على فاتورة خدمات اللاحقة الدفع- إعلامه بفترات انقطاع خدمة الاتصالات- حق الحماية ضد ممارسات التسويق والاتصالات المضللة- الحق في التعبير عن الاستياء من نتائج معالجة المرخص له بشأن شكوى عن خدمات الاتصالات، وكذلك الحق في رفع الشكوى إلى الهيئة- الحصول على فرصة لإنهاء عقد الاشتراك دون أية رسوم قبل تنفيذ أية زيادة في الأسعار- الحق في عدم تلقي رسائل الاتصالات الإلكترونية غير المرغوب فيها «الرسائل المزعجة».

من المؤكد، أنه لا مبرر لأي رفع في أسعار خدمات الاتصالات «الخليوي- النت»، وكل ما يمكن أن يساق بهذه الغاية، سواء من قبل شركات الخليوي أو من قبل الوزارة أو من قبل الحكومة، لن يكون إلا ذريعة، مهما أخذ من أشكال وتسميات «باقات- شرائح- كبل ضوئي- وغيره..»، مع الأخذ بعين الاعتبار طبعاً: أن كل الذرائع المساقة معروفة الأهداف مسبقاً، فهي تتمثل أولاً وآخراً بالمزيد من جني الأرباح في الجيوب على حساب المستهلكين والمشتركين.

ليبقى السؤال بعد كل ذلك: أين هي حقوق المستهلك؟.

صناديق الحرفيين «المساعدة» و«العجز والشيخوخة»

بحاجة المساعدة!

تم إحداث صندوق «العجز والشيخوخة» للحرفيين بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم 44 تاريخ 2010/5/16م، وبعد خمس سنوات أقره مجلس الاتحاد العام بجلسته المنعقدة بتاريخ 14-2015/6/15م.

■ محمد سلوم

وبعد ستة أشهر من ذلك أقرته وزارة الصناعة بناء على قرار رقم 2142 تاريخ 2015/12/8م، وبعد ثلاثة أشهر إضافية صدرت التعليمات التنفيذية لنظام الصندوق، المعتمدة بقرار المكتب التنفيذي للاتحاد العام للحرفيين تحت رقم«70» تاريخ 2016/6/22م.

الآن، نحن في منتصف الـ 2019م، ولم ير هذا الصندوق النور بعد على أرض الواقع، أي: احتاج المشروع حتى الآن إلى تسع سنوات حتى تمت حفر أحرفه على الورق فقط.

فكرة الصندوق

كما جاء في مقدمة المشروع، بأن التنظيم الحرفي هو الجهة المعنية والمسؤولة عن الرعاية والاهتمام بشؤون الحرفيين، ونظراً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن إضافة إلى انخفاض الدخل للحرفيين، ولمواجهة ظروف الحياة بات من الضروري تأسيس صندوق العجز والشيخوخة للأخوة الحرفيين، لتأمين إعانات للإصابات ورواتب العجز والشيخوخة، ومعاش لورثة المتوفى حسب الأصول.

وتقوم فكرة هذا الصندوق، على التعاون بين مجموعة من الأخوة الحرفيين على منح إعانات ومعاشات تقاعدية، أو أية معاشات لأسرة المتوفى من الحرفيين المنتسبين للصندوق، من خلال اشتراكاتهم الدورية.

موارد الصندوق

لقد اعتمد مُشَرّع نظام هذا الصندوق، نفس تشريع بقية الصناديق للنقابات المهنية الأخرى كنقابات «المحامين- المهندسين- الصيادلة ....» واعتمدت الموارد على «اشتراكات الأعضاء- إعانات وتبرعات- نسبة من ريع المشاريع المعتمدة- طوابع- غرامات المخالفين- تصديق الوثائق....».

لكن ما ميز هذه النقابات بأن المُشرّع أعطى الحق لمؤتمراتها بإقرار حقوق لها ولصناديقها، بزيادة واردات الصناديق من خلال رسوم معاملات المواطنين، وبأرقام عالية في بعض الأحيان «كنقابة المهندسين مثلاً»، في حين نظام صندوق الحرفيين لم يعط للمؤتمرات هذه الصلاحيات، ولأنه لم يطبق حتى الآن بقيت مصادر موارده محدودة.

مخاوف ومطالب الحرفيين

منذ عشرات السنين وعلى رأس مطالب الحرفيين، سواء في مؤتمراتهم أو غيرها، كانوا يطالبون الجهات المعنية بما يؤرقهم ويقض مضاجعهم وهو الخوف من الشيخوخة، نتيجة لطبيعة عمل الحرفي الدائمة وظروف العمل القاسية والإصابات المتكررة نتيجة طبيعة عمل القسم الأعظم منهم، وعندما زفّ لهم المسؤولون في أحد المؤتمرات خبر إنشاء صندوق للتقاعد يقيهم شرّ الحاجة بعد عجزهم، ضجت القاعة بتصفيق لم تألفه قبل، ومرت ما يقارب عشر سنوات، ولم ير النور بعد، ومعظم الحرفيين الذين انتابتهم موجة الدهشة والسرور كانوا فوق الخمسين من عمرهم، والآن أصبحوا فوق الستين من عمرهم، وأصبح هاجسهم الجديد الخوف من عدم الاستفادة منه، لأن أهم شروط للمستفيد من هذا الصندوق أن يكون قد مضى على تسديد اشتراكاته السنوية، وبانتظام وعلى رأس عمله، لمدة «30سنة» لهذا الصندوق، والصندوق لم يطبق بعد..!!

لذلك جلّ مطالبهم الآن الإسراع بتطبيق نظام الصندوق على أرض الواقع، وأن يكون لعملية الاشتراك بالصندوق مفعول رجعي، يُمكّن الحِرَفيّ من دفع اشتراكات السنوات الماضية بالتقسيط، وأن يتم احترام من أمضى عمره في التنظيم الحرفي وهو يناضل ويحلم بهذه اللحظة وبلغ من العمر فوق الستين، أن يمنح اشتراك عشر سنوات مجاناً.

صندوق المساعدة الاجتماعية

كان تقرير اللجنة الفرعية لهذا الصندوق- المقدم للمؤتمر السنوي لاتحاد الحرفيين في طرطوس- متواضعاً كتواضع خدماته، وعبّر التقرير عن الطموح في تطوير وتدعيم إمكانات هذا الصندوق وصولاً إلى خدمات ورعاية أفضل لأعضائه، وعبّر التقرير عن غايته في الوصول إلى الضمان الصحي، الذي هو من أهم المقومات التي تسعى الدول المتقدمة إلى الوصول بها لتأمين شروط أفضل للإنسان، الذي هو في الأساس الغاية الحقيقية في الوجود، حيث كان الاشتراك السنوي ولعشرات السنين «1000» ليرة، وبالتالي كان تعويض الوفاة للحرفي المشترك في الصندوق بانتظام والقائم على عمله «25» ألف ليرة، لذلك طالب الحرفيون في المؤتمر بشطب هذا الرقم من تقرير المؤتمر، حفاظاً على كرامتهم وإنسانيتهم، وفي العام الماضي تم رفع الاشتراك السنوي إلى 4000 ليرة سنوياً، ورفع تعويض الوفاة إلى 100 ألف ليرة، وعندما تمت مطالبة رئيس الاتحاد العام في المؤتمر برفع خدمات الصندوق «وهو يبرر بأن الخدمات جيدة بالنسبة للاشتراك السنوي» وأن يصبح تعويض الوفاة لا يقل عن 500 ألف ليرة، وتصرف نصفها مباشرة لذوي المتوفي لمساعدتهم قال: «طالبنا في المؤتمر العام لاتحاد الحرفيين برفع الاشتراك السنوي، ورفع سقف الخدمات للصندوق، لكن مع الأسف لم يوافق معظم أعضاء المؤتمر على ذلك، ومنهم زملاؤكم الأعضاء من طرطوس ممثلوكم أنتم».

وهنا السؤال عن بنية وهيكلية التنظيم الحرفي، وكيفية وصول الممثلين إلى المؤتمرات العامة، وعن أسباب العجز في اتخاذ قرارات لصالح الحرفيين من قبل ممثلين الحرفيين أنفسهم؟!.

نحن في منتصف الـ 2019 ولم ير هذا الصندوق النور بعد أي احتاج تسع سنوات حتى تمت حفر أحرفه على الورق فقط

المركزية المعرقلة

أجاز مجلس إدارة الصندوق المركزي في دمشق، للصندوق الفرعي بتقديم الخدمات فيما يتعلق بصرف الوصفات، والمعاينات، والأجور للتحاليل، والصور الشعاعية وغير الشعاعية «حسب تسعيرة وزارة الصحة»، أمّا العمليات الجراحية فتتم إحالتها إلى مجلس إدارة الصندوق بدمشق لاتخاذ القرار اللازم بصرفها، وشكى كثير من الحرفيين من طول المدة التي تبقى المعاملة في المركز، ومنهم من شكى «في المؤتمرات السنوية» بضياع إضبارته بالكامل، ومنهم من عبر عن استيائه من المبلغ المصروف.

مثلاً: «عملية جراحية بفاتورة نظامية كلفت 100 ألف ليرة، تم صرفها من المركز بعد عدة أشهر/4/ ألف ليرة، وعندما احتج الحرفي على المبلغ وأراد أن تعاد الأوراق من جديد، عاد بعد شهر ليفاجأ بأن مستحقاته عمرها الزمني شهر واحد وفقدها كلها»!.

والسؤال: لماذا أجاز المركز لنفسه بالزمن الطويل، وعدم المسؤولية بفقدان الأوراق، في مقابل تحديد الزمن للحرفي لاستلام مستحقاته؟.

والسؤال الآخر: لماذا يحق للصندوق المركزي أخذ كل واردات الصندوق الفرعي، التي تقدر بالملايين، ولا تعود بالفائدة للصندوق الفرعي إلا بالآلاف؟.

ولماذا لا يعطى الصندوق الفرعي الحق في الاحتفاظ بقسم من موارده، وإعطائه الصلاحيات في صرف العمليات الجراحية؟ فالحرفي بحاجة ماسة لهذا التعويض زمنياً، وما دامت القوانين والأنظمة لعملية الصرف واضحة، سواء كانت في المركز أو الفرع، وعند التدقيق حاسبوا المخطئين إن وجدوا!.

إن الحرفيين يعتبرون من الفئات الاجتماعية الأكثر عملاً وإنتاجية، وعملهم طويل ومرهق، ويشكلون نسبة كبيرة من القوى المنتجة في البلد، والقاعدة العملية الحياتية المفروضة عليهم تقول: «من لا يعمل لا يعيش»، وكرامة هؤلاء مرتبطة بحقوقهم، التي يطالبون بتكريسها قانونياً، وزيادتها طرداً مع المستجدات الجديدة التي تطرأ على الحياة اليومية.

أدت العقوبات الاقتصادية على سورية، وحملة تشديدها الأخيرة منذ نهاية العام الماضي، إلى دفع كبير لسياسة «جهاز دولة للبيع»! فالممارسات الملموسة للسياسة الاقتصادية أخذت شكل تقليص الصرف والإنفاق الحكومي، لأضيق الحدود... وتحت ذريعة عدم قدرة جهاز الدولة على الإنفاق، تم البدء بعملية عرض استثماري واسعة لخدماته، وتحديداً «المحرزة» منها.

«جهاز دولة» مستعمل للبيع

لا يكاد يخلو يوم من تصريحات حكومية، حول آخر عروضها على المستثمرين، وقد اشتدت هذه الحملة منذ عام مضى، وتحديداً بعد تشديد العقوبات: فاستلم السماسرة الاستيراد في قطاع المحروقات، وتكفلت شركة خاصة بحصة من خدمات التوزيع عبر البطاقة الذكية، وسبقها المرسوم الذي سمح لشركات بإدارة أملاك المحافظة، الذي طُبّق في شركة «الشام القابضة» على أملاك محافظة دمشق، مع نية للتوسع في إيرادات الشركة منه، والتوسع به جغرافياً نحو محافظة حلب. وفي قطاع آخر أيضاً يتم الحديث عن شركة مساهمة مشتركة ستدير التأمين الصحي.

■ عشتار محمود

كما ستعرض المؤسسة العامة للخطوط الحديدة السورية أراضيَ وعقارات تمتلكها للاستثمار، والعديد من الشركات الصناعية العامة معروضة للتشاركية، كإطارات حماة التي يتم الحديث عن عروض حكومية لأصولها بأرخص الأسعار «6 مليون ليرة مثلاً لفندق بـ 104 غرف تابع للشركة!»، وشركة بردى التي يتم الحديث عن عقد تشاركية مع شركة ماليزية بنسبة 10% للدولة! هذا عدا عن نتائج ما تم مشاركته سابقاً كالاستثمار في إسمنت عدرا مع مجموعة فرعون، التي تخالف العقد وأصبحت التراكمات عليها 10 مليارات ليرة... «وفق ما ورد في اجتماع مجلس الاتحاد العام بحضور الحكومة في 19–20 آيار 2019».

وطبعاً ما سبق هذا وذاك من عقود لاستثمار الفوسفات، بنسبة 30% فقط للدولة، والحديث عن عقد استثمار مرفأ طرطوس الذي «لا حسّ عنه ولا خبر»، وبنسبة 30% أيضاً... وهكذا دواليك. وعلينا أن نترقب القادم، في قطاعات كالكهرباء والمياه وغيرها، ولا شيء مستبعد.

الخصخصة أشكال ألوان

الخصخصة ليست «صبّة» أو وصفة واحدة، بل هي منطق عمل مطبق ومتوسع تدريجياً في سورية. قانونياً: فتح له الباب منذ التسعينات، أما فعلياً فأبعد من ذلك... حيث يمكن القول: إن الخصخصة تعود إلى منتصف السبعينات، المرحلة التي بدأ التقدم الاجتماعي والتنموي السوري يتراجع فيها، ويتضخم أثرياء البيروقراطية التنفيذيون، على حساب المال العام، وكذلك يتوسع الأثرياء الطفيليون الذين يسمسرون بين جهاز الدولة وبين المجتمع من متعهدين وتجار ووكلاء وغيرها. وكل هؤلاء تضخموا من إنتاج ومن عائدات المال العام، لعقود طويلة، فكانت الملكية للدولة، ولكن امتيازات التوزيع للمتحكمين به والمتطفلين عليه. ليصبحوا منذ ما قبل الأزمة القوى الأساسية في السوق، وليعودوا اليوم و«يتسلبطوا» على ما تبقى من مهمات و«أبواب رزق» لجهاز الدولة.

استهداف القليل المتبقي

يتم استهداف مواضع الدخل المتبقية لدى جهاز الدولة: فبينما كانت الأسبقية لقطاع الاتصالات الخليوية، فإن التوزيع في قطاعات أساسية: كالمحروقات يتلوه اليوم، حيث أصبح لكبار المستوردين وشركائهم المصدرين حصة هامة منه، تكلف نسبة 40% تقريباً فوق السعر العالمي. كما أن للدولة أملاكاً وعقارات يجري العمل على استثمارها، أو المشاركة في إدارتها، وبالتالي إيراداتها. وكذلك لديها أموال في قطاع التأمينات تقارب ضعف التأمين في القطاع الخاص «8 مليارات مقابل 4 تقريباً سنوياً»، ويجري الدوران حول المشاركة في استثمارها كما في التأمين الصحي وغيره.

وأيضاً في كل المتفرقات الأخرى: فإذا ما كانت الدولة تحدد إجازات الاستيراد، فإنها تعطي حصة للمصارف الخاصة والمكاتب، من عملية تمويل المستوردات. وإذا ما كانت الدولة مسؤولة عن استلام قطع الحوالات، فإنها تعطي حصة للمكاتب والشركات من القطع الأجنبي الوارد، وإذا ما كانت الدولة تخصص أموالاً لإنفاق البلديات، فإنها تتحول لحصة للمتعهدين والشركات التي تتعاقد مع الجهات المحلية... وهلم جراً.

اليوم تجري عملية بيع واسعة بذريعة الضغط على جهاز الدولة وتراجع قدراته وموارده وضعف فعاليته الإنتاجية بحجة «اهترائه»!

اليوم، تجري عملية بيع واسعة، بذريعة الضغط على جهاز الدولة وتراجع قدراته، وموارده وضعف فعاليته الإنتاجية... بحجة «اهترائه»! بينما تعرف التجارب التاريخية البعيدة والقريبة، أن التضييق والحصار يرفع من أسهم جهاز الدولة ودوره، ولكن هذا يتطلب أن تكون الدولة مُدارة بدافع وعقلية تحقيق مشروع وطني عميق، وشعبها قادر على الدفاع عنها... الأمر الذي لا يتوفر في الشرط السياسي السوري اليوم.

إنّ الأموال التي دارت في فلك العمل الحكومي، قاربت 2900 مليار ليرة في 2017: بين مستورداتها 1500 مليار، وإنفاقها الاستهلاكي النهائي 1130 مليار، وإنفاقها على رأس المال الثابت 270 ملياراً ليرة تقريباً. وهي بمجموعها تشكل نسبة: 33% من الناتج السوري. ولكن مقابل هذه الأموال فإن مجمل الإيرادات العامة، إن كانت قد تحققت، فهي 1900 مليار ليرة، وفق المجموعة الإحصائية لعام 2017... ولكن لا يمكن الركون تماماً إلى أيّ من الأرقام الرسمية المتعلقة بالموازنات لأنها تقديرية، ولكن يمكن الركون منطقياً إلى أن حصة كبار المتنفذين والمستثمرين والمتعاقدين والوكلاء هي حصة هامة من هذا المال العام، الذي يعتبر هدفاً استثمارياً تفتح له الأبواب باتساع مضطرد. وهذه العملية لا تهدد المال العام، والإيرادات العامة فقط... بل تهدد الدور الوظيفي لجهاز الدولة، فهو اليوم يتآكل بشرياً، بقوى عاملة أقل عدداً، وأقل كفاءة وارتباطاً مع مستوى أجور لا يترك للفرد من أسر القوى العاملة إلّا 9000 ليرة شهرياً، وأقل من 20 دولاراً. ويتآكل من حيث الفعالية والموارد مع إنفاق متقلص بشكل استثنائي وتحديداً مع مطلع العام الحالي، وموارد متراجعة مع عمليات الاستثمار التي تقوم على منطق التطفل على مواضع موارد الدولة، وشرائها بلحظة الأزمة وبأرخص الأسعار... إن كان جهاز الدولة السوري بخطر، وقادَتنا هذه المرحلة إلى تعقيدات سياسية واجتماعية أخطر، فإن توزيع المسؤوليات لن يكون فقط على الطرف الغربي والأمريكي الذي يقوم بمشروعه، بل على الأطراف المحلية التي تدفع الجهاز للتآكل، وتصدح ليل نهار بالدفاع عن الوطن والسيادة.

القمح سلاح في «أزمة الجزيرة»

AP

الحسكة هي المنتج الأكبر للقمح السوري، قبل الأزمة وبعدها... القمح الذي تلقّى ضربات كبرى في مناطق زراعته الأساسية الأخرى، مثل: ريف حلب والرقّة ودير الزور وسهل الغاب وحوران، استمر في الحسكة بمساحات أوسع، مع الظروف التي أبقت المنطقة خارج دائرة المعارك الكبرى طوال سنوات الأزمة، ولكن القمح قد يتحول في هذا العام إلى «أزمة الجزيرة»...

قدرت مديرية الزراعة في الحسكة: أن المنطقة قد تنتج ما يقارب: مليوني طن من القمح والشعير، بحوالي 850 ألف طن قمح، و1,1 مليون طن من الشعير، وهي المرة الأولى منذ عام 2008. في موسم يتوقع الجميع أن يكون استثنائياً من حيث كميات الإنتاج، نتيجة لوفرة الأمطار.

ولكن «خير السماء» هذا... لا يكفي في الظروف السورية، التي تكثر فيها التعقيدات السياسية، والتي تدخل اليوم على خط زراعة القمح.

فبعد موسم العام الماضي، الذي تراجعت فيه غلة المساحات البعلية المزروعة بالقمح بنسبة قاربت90%، وطالت خسارات القمح غالبية مزارعيه، فإن الموسم الحالي الواعد، تحديداً بعلاً. لن يحقق التعويض لمزارعي الحسكة، حيث أتى التسعير أقل من المتوقع، وعلى حدود التكلفة.

سعرت الإدارة الذاتية في المنطقة سعر كغ القمح بـ 150 ليرة للكغ، ثم رفعته إلى 160 ليرة للكيلو، بعد حملة ضغط للقوى المجتمعية والسياسية. ولكن السعر أتى مفاجئاً للمزارعين حيث كانت تصريحات الإدارة الذاتية، وتجربة العام الماضي وما قبله، تقول: إنّ السعر سيكون موحداً، مع السعر الحكومي. ولكن هذا لم يجرِ في العام الحالي، حيث سعر الحكومة بسعر أعلى 185 ليرة لكغ القمح، و130 ليرة لكغ الشعير. ليكون تسعير الإدارة الذاتية أقل بنسبة 15% في القمح... بينما يتدهور سعر الشعير في سوق المنطقة إلى 60 ليرة للكغ.

إن تسعيرة الإدارة الذاتية، تقارب التكلفة، التي وصلت في العام الماضي إلى 157 ليرة للمروي، و137 ليرة لكغ القمح البعلي. ما يعني: أن أية صعوبات في النقل، أو تصنيف أقل لقمح، سيعني بيعاً بخسارة للمزارعين. الذين كانوا يتوقعون موسماً بمرابح تقارب: 18– 35% من التكلفة، تُعوض خسائر العام الماضي!

جرت العادة، أنه يصعب وصول قمح مزارعي الحسكة إلى مراكز تسليم الحكومة القليلة الموجودة في الحسكة والقامشلي فقط... وهذه الصعوبات التي تأخذ شكل المنع أحياناً، ستتحول إلى ملف إشكالي لدى مزارعي المنطقة، وواحدة من عوامل التوتر.

الإدارة الذاتية تقول: إنها قد خصصت مبلغاً يقارب 200 مليون دولار لاستلام القمح، وهو ما يعني قرابة: 110 مليار ليرة، تستطيع شراء ما يزيد على 690 ألف طن، وهي نسبة 80% تقريباً من الإنتاج التقديري للمحافظة، والكمية القصوى تقريباً التي يمكن تخزينها، في مناطق الإدارة الذاتية التي تُدير 12 صومعة حبوب، تتسع لحوالي 700 ألف طن. أما بالنسبة للشعير فإن الإدارة الذاتية كانت قد صرحت بأنها تنوي شراء كميات أقل ولا تزيد على 25 ألف طن، لن تتعدى نسبة 0,2% من كميات إنتاج الشعير المتوقعة. وهو ما انعكس انخفاضاً كبيراً في أسعار الشعير في سوق المنطقة إلى 60 ليرة للكغ... وما يجعل منتجي الشعير الذين أنتجوا كميات كبيرة في حالة خسارة، إذا لم يوصلوا محصولهم إلى مراكز الاستلام الحكومية.

إن خسارة مزارعي الحسكة في محصول القمح، أو البيع عند حد التكلفة للعام الثاني على التوالي، يهدد جدياً هذه الزراعة، وتحديداً مع وجود عوائق غير طبيعية، بل عوائق سياسية وفي التسعير، ما يفقد المزارع الثقة والأمان في زراعة القمح. فيتجه أكثر إلى زراعة محاصيل السوق التصديرية، مثل: النباتات العطرية وغيرها، التي اتسعت مساحاتها بمعدلات قياسية خلال سنوات الأزمة. ولكن هذا لن يعني فقط خسارة لمزارعي الحسكة، بل للأمن الغذائي الوطني، الذي تتوفر إمكانية تغطية جزء كبير منه بالإنتاج المحلي. هذا عدا عن أن محاولة إلزام المزارعين أو الضغط عليهم ليسلموا إلى مراكز الإدارة الذاتية بالسعر الأقل سينجم عنها توترات اجتماعية في منطقة يجري تسخينها سياسياً.

أما الحكومة التي لم توصل دعمها لهؤلاء المزارعين، فإنها عملياً تقدم لهم مغريات بالسعر المرتفع، ولكن هذا غير كاف في الظروف السياسية المعقدة للمنطقة، إذ يجب أن تسعى لإيجاد طرق تحفيز أعلى وتوافقات، بحيث يصل الجزء الأكبر من القمح إلى الحكومة، ويضمن عوائد أعلى لمزارعي القمح في المنطقة، تُبقي حافزهم لزراعته في العام القادم، وأن تسعى أيضاً إلى إيجاد توافقات كي لا يتحول تناقض المزارعين مع الإدارة الذاتية إلى توترات اجتماعية، لا تخدم أحداً من الوطنيين السوريين، بل تخدم كل من يريد أن يحوّل القمح في الحسكة إلى أزمة اجتماعية وسياسية.

خسارة مزارعي الحسكة في القمح والبيع عند التكلفة للعام الثاني على التوالي يهدد جدياً هذه الزراعة وتحديداً مع وجود عوائق غير طبيعية بل سياسية

160 ليرة

سعرت الإدارة الذاتية سعر كغ القمح بـ 160 ليرة بينما التكاليف في العام الماضي كانت بين 137-157 ليرة للكغ بين البعلي والمروي، ما يعني: أنّ المزارعين قد يبيعون بسعر التكلفة وعلى حد الخسارة للعام الثاني على التوالي.

1,1 مليون طن

من المتوقع أن يصل إنتاج الجزيرة من الشعير إلى قرابة 1,1 مليون طن ولكن الإدارة الذاتية لا تنوي أن تشتري إلا 25 ألف طن ما خفض سعر الشعير إلى 60 ليرة للكيلو في سوق المنطقة.

أكثر من هواوي وأكبر من حرب تجارية

تتبنى الصين في صعودها الاقتصادي الجاري، وفي إدارة موقعها الدولي بين الدول الكبرى على قاعدة بسيطة: المنافسة وتحقيق التقدم في عالم الغد وتكنولوجياته، وليس العراك على الصدارة ضمن الأطر السائدة اليوم. المعركة الجارية حول شركة هواوي هي تجلٍّ لإتيان هذه الإستراتيجية لثمارها في واحدة من المجالات التكنولوجية الرائدة، وهي تعبير عن محاولة يائسة، وذات نتائج عكسية، لقوى العالم القديم على إيقاف هذا المسار.

■ سلام الشريف

على سطح الحدث، تقوم الولايات المتحدة بفرض عقوبات على شركة هواوي لأسباب تتعلق بمخاوف أمنية. في العمق تطال العقوبات الشركة الأولى عالمياً من حيث الحصة السوقية في مجال معدات الاتصالات. المجال الذي تعمل فيه شركة هواوي، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، هو واحد من مجالات التقنيات عالية التقدم من ناحية، ويقع في قلب التحول التكنولوجي التاريخي الذي تعيشه البشرية مع ما يسمى بالثورة الرقمية.

الجيل الخامس والاقتصاد الرقمي

بالملموس، تعد هواوي الشركة الأكثر تقدماً في مسار إطلاق تقنيات الجيل الخامس للاتصال اللاسلكي على الشبكة العنكبوتية، الأمر الذي سيعطي الشركة والصين معها أفضلية في تطوير التطبيقات الجديدة المعتمدة في خدماتها على سرعة الإنترنت الفائقة لمعدات الجيل الخامس. فمثلاً: سمح الجيل الثالث باستخدام تطبيقات تحديد الموقع عبر الأقمار الاصطناعية «GPS»، أما الجيل الرابع فسمح بتطبيقات تتضمن محتوىً مرئياً عالي الدقة.

من خصائص الاقتصاد الرقمي والتطبيقات والمنصات الإلكترونية هو ما يسمى بتأثير الشبكة «Network effect»، حيث إن التطبيقات التي تدخل السوق أولاً تتزايد حصتها السوقية بشكل أساسي، مما يجعل من الصعب على شركات أخرى منافسة دخول هذا السوق، وهو ما يمكن تلمسه مع تطبيقات، مثل: فيسبوك، واتس أب وإلخ.

لهذه المسألة آثارها المتعددة على الاقتصاد الأمريكي... فرغم التراجع الكبير في الوزن الاقتصادي الأمريكي، إلا أنه حافظ على مركز الصدارة فيما يخص مختلف عناصر الاقتصاد الرقمي: من تصميم المعالجات، الذكاء الصناعي، التطبيقات الخدمية، أو وسائط التواصل الاجتماعي. إن تحقيق الصين تقدماً على أمريكا في هذا المجال يعني: فقدانها لأهم المعاقل الأخيرة التي تحافظ فيها على وزن ما.

بالإضافة إلى ذلك، إن التقدم الصيني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يهدد الموقع العسكري للولايات المتحدة، إذ تعتبر هذه التكنولوجية عماد النمط العسكري الحديث القائم على ما يسمى الحروب السيبرانية، أو حروب فضاء الإنترنت والشبكات، التي لا تقوم على المواجهة المباشرة بين الجيوش، وإنما تعمل على تعطيل البنى التحتية وشل قدرات العدو. عدا عن ذلك فإن التكنولوجيا العسكرية التقليدية، مثل: القوة الصاروخية أصبحت تعتمد على التسيير عبر الأقمار الاصطناعية ضمن منظومة تحتل فيها معدات الاتصالات موقعاً مركزياً.

الصين من مستخدم لمصمم فمصدّر للمعايير

في العمق أيضاً، يمثل تصدّر الصين إنتاج تكنولوجيا الاتصالات نقلة نوعية، فهو يعني تحولها من مستخدم سلبي للمعايير التقنية التي يجري عبرها تصنيع وتشغيل الشبكات «في حالة الشبكات اللاسلكية» والتي كانت تقوم بها الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية بشكل أساس، لتنتقل الصين إلى موقع مصمم ومصدّر للمعايير التقنية التي ستتبناها الشركات والدول الأخرى. إنّ من يضع ويحدد المعايير التقنية للإنتاج، هو بمثابة من يحدد قواعد اللعبة التي سيلعب الآخرون على أساسها، ومن يحقق سبقاً على هذا الصعيد يضمن مكاناً مركزياً وقيادياً في المجال التكنولوجي المعني.

يُذكر، أن الصين عملت بشكل ممنهج لرفع مستويات تمثيلها وفاعليتها في المنظمات الدولية الواضعة للمعايير التقنية، التي كانت حكراً على الدول الصناعية التقليدية، وتحوّلت لصانع ومصدّر معايير في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية المعروفة بأنها مشروع «وصل» قاري، تتضمن جانب الوصل الرقمي، والذي تعمل عبره الشركات الصينية على تدويل وتصدير المعايير التقنية التي تستخدمها.

إذاً، تهدف العقوبات الأمريكية لخنق تطور الشركة الصينية، أولاً: عبر إغلاق السوق الأمريكية والأوروبية عليها «وهو ما لم ينجح حتى الآن إذ يبدو أن الأوروبيين المتخلفين في تكنولوجيا الاتصالات سيعتمدون على هواوي عكس الرغبة الأمريكية». وثانياً: عبر منع الشركات العالمية المنتجة للمعالجات، الكاميرات إلخ من التعامل مع هواوي، الأمر الذي سيدفع الشركة الصينية باتجاه صناعة مكونات معدات الاتصالات بما فيها الهواتف الذكية «من الألف إلى الياء»، وهو أمر قيد التحقيق منذ ما قبل العقوبات، إذ كشفت شركة هواوي عن تقدمها بصناعة معالج لأجهزتها بالإضافة إلى كشفها عن نظام التشغيل البديل عن الأندرويد والمسمى بـ هونغ ميغ.

إن من يحقق التقدم والسبق في مجال التكنولوجيا الصاعدة سيكون في موقع أسبقية في تحديد طابع تنظيم العلاقات الاجتماعية

الصورة الأكبر: تكنولوجيا العالم الجديد

تترافق التحولات النوعية التاريخية التي تطرأ على أشكال التنظيم الاجتماعي مع تحولات مرافقة على صعيد طابع التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، فالمحراث كان أبرز التحولات التكنولوجية المرافقة لصعود المجتمع الإقطاعي، كما لعبت الآلة العاملة بالطاقة البخارية دوراً أساسياً في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية وظهور الرأسمالية. اليوم تعيش البشرية منعطفاً تاريخياً نوعياً نتيجة التحول التكنولوجي الجاري في الـ 40 سنة الأخيرة، الأمر الذي يفتح الباب باتجاه تنظيم مختلف جذرياً للعلاقات الاجتماعية.

تقانة المعلومات والاتصالات تقع في المركز من الثورة الرقمية، والتي تُحدث تغييراً غير مسبوق على التقسيم الاجتماعي للعمل بطريقة مركبة. فمن ناحية، تؤدي إلى توسع العمل الذهني على حساب العمل العضلي إلى مستوى غير مسبوق تاريخياً، الأمر الذي سيكون له آثار عميقة على المنظومة الرأسمالية، نذكر منها اثنين:

إحلال الآلة محل العمل بشكل غير مسبوق في جميع القطاعات، بما فيه في قطاع الخدمات الذي يشغّل العدد الأكبر من اليد العاملة في الدول الصاعدة والصناعية، ما يعني انخفاض معدل الربح الذي يعتبر قاطرة الإنتاج، مع ما يرافقه ذلك من زيادة العاطلين عن العمل وارتفاع التوترات الاجتماعية الناتجة عن البطالة مرتفعة المعدلات في الاقتصاديات الصناعية مسبقاً.

إحلال الآلة محل العمل البشري يعني أيضاً نهاية العمل المأجور كمصدر الدخل الأساس الذي يسمح للجموع بالاستهلاك، وبالتالي، لعجلة الإنتاج بالدوران. وهو ما يفسر مطالبة بعض القوى الاشتراكية الديمقراطية في الدول الصناعية بتبني دخل حدٍّ أدنى يكتسبه المواطنون بغض النظر عن ساعات العمل التي يعملوها، بما يسمح باستمرار عجلة الإنتاج/الاستهلاك.

طبعاً هذه المسائل توضح طابع التحكم القائم بالثورة الرقمية من قبل السلطات الرأسمالية في الدول الصناعية، إذ تعمل على الحد من نشر التطبيقات التكنولوجية التي تسبب قلب طابع التنظيم الاجتماعي القائم والقوى المستفيدة منه.

من ناحية أخرى، بنية وطبيعة الثورة الرقمية تتميز بكونها لا تقوم فقط بدفع التقسيم الاجتماعي للعمل، ورفع مستوى التخصص كما جرى سابقاً، لا بل إنها تدفع باتجاه التربيط والتشبيك بين مختلف مجالات الإنتاج، وهو ما يتجلى بسيادة العمل الذهني الذي ستكون مهمته الأساسية حل مسائل التربيط والتشبيك، مع ما يتطلبه من إتقان تقني عابر للمجالات والاختصاصات.

إن من يحقق التقدم والسبق في مجال التكنولوجيا الصاعدة، سيكون في موقع أسبقية في تحديد طابع تنظيم العلاقات الاجتماعية، وفي موقع يؤهله من قلب النظام القديم الرأسمالي الذي غدا خانقاً ليس فقط للبشر وللتطور التكنولوجي بحد ذاته، بل للطبيعة.

ألف أزمة وأزمة والحرائق ليست آخرها

أصبحت الضربات المتلاحقة التي يتلقّاها السوريون فوق أزماتهم المعيشية اليومية أكبر من أن تُعدّ وتُحصى، فكل لحظة تحمل معها إما تفاقماً لأزمة مستمرة دون حل، أو أزمة ومصيبة جديدة تسد معها بوابة أمل منشود تعلقوا به.

مواسم الخير التي استبشر بها الفلاحون هذا العام نتيجة معدلات الهطول المطري كانت مفتاح أملٍ لهؤلاء، عسى تكون بداية نهاية السنين العِجاف! لكنها لم تكن كذلك مع الأسف، حيث أتت موجة الحر وارتفاع درجات الحرارة تزامناً مع الحرائق لتكون وبالاً على البعض من هؤلاء، كما على بقية السوريين، فقد ضاع معها ما تلعقوا به من بعض أمل.

بين الحذر والقدر واستهتار البشر

رسمياً، حذرت المديرية العامة للأرصاد الجوية بداية الأسبوع الماضي من: «زيادة احتمال نشوب حرائق نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستوى الرطوبة، خاصة مع اقتراب مواسم الحصاد وامتداد الغطاء النباتي بشكل كبير هذا العام، وأوضحت المديرية: أن تأثر البلاد بمرتفع جوي شبه مداري مرفق بكتلة هوائية حارة وجافة تبلغ ذروتها يومي الخميس والجمعة يزيد من احتمال الحرائق».

وكذلك ورد عبر صفحة الحكومة بتاريخ 2019/5/17 ما يلي: «في إطار السعي لتمكين الوحدات الإدارية في كافة المحافظات من القيام بواجباتها، استلمت وزارة الإدارة المحلية والبيئة «30» آلية إطفاء تم توزيعها على أفواج ووحدات الإطفاء في كافة المحافظات.. دخول هذه الدفعة من الآليات إلى الخدمة يأتي بالتزامن مع دخول فصل الصيف وبدء موسم الحصاد، حيث يرتفع معدل الحرائق الزراعية وحرائق الأعشاب والحرائق الحراجية».

كما كشف مدير عام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، عبر أحد المواقع الإعلامية بتاريخ 2018/5/16: «أن الهيئة اتخذت كافة الاستعدادات اللازمة للوقاية ومكافحة الحرائق الحراجية والزراعية، لافتاً إلى أنه تم تجهيز 14 إطفائية وتعيين 400 عامل إطفاء موسمي مؤقت، وتوزيع آليات وفرق الإطفاء على المواقع الحراجية وحقول القمح والشعير، مع تزويدها بكامل احتياجاتها، بالإضافة إلى استعداد الآليات الأخرى لحماية المحصول».

في المقابل كانت قد بدأ تسجيل حوادث الحرائق، الكبيرة والصغيرة، التي أتت على بعض الأراضي الزراعية والمحاصيل، بكثير من الرقع الجغرافية على امتداد مساحة القطر، والتي كانت نتائج بعضها كارثية، ليس على مستوى المحاصيل فقط، بل على مستوى التعب والجهد والأمل الذي تحول بغمضة عين إلى رماد أمام الأعين والأفئدة المحترقة معها.

آلاف الدونمات المحروقة

بتاريخ 2019/5/14 اجتاحت الحرائق بعض الأراضي الزراعية في قرى «المبعوجة– بري الشرقي– السعن» في ريف حماة، التهمت خلالها مساحات واسعة من القمح وأشجار الزيتون.

بتاريخ 2019/5/16، وثقت إحدى المحطات التلفزيونية المحلية الخاصة فيديو لحريق مرفقاً بالخبر التالي: «نشب حريق في قرية غتشية شرق بري بريف سلمية الشرقي.. فيما التهمت النيران مساحات تزيد عن ألف دونم من الأراضي الزراعية، حيث ساعدت الرياح على انتشار الحريق».

بتاريخ 2019/5/17، ورد عبر سانا ما يلي: «تمكنت فرق الإطفاء في محافظة حماة.. من تطويق الحرائق التي اندلعت في الحقول والأشجار المثمرة والأعشاب اليابسة في عدد من مناطق ومواقع المحافظة، وكان أشدها في ريفها الشرقي المتاخم للحدود الإدارية لمحافظتي الرقة وحمص.. وأفاد محافظ حماة أن: الحريق الذي أتى حتى الآن على مساحة قدرها 100 ألف دونم من الأعشاب الرعوية.. وقد أشار قائد فوج إطفاء حماة إلى أن حريقاً ضخماً شبَّ مساء أمس في منطقة البادية جنوب شرق منطقة إثريا، حيث أتت النيران على مساحات واسعة من الغطاء النباتي والأعشاب اليابسة وبعض حقول محصول الشعير.. وأوضح مدير زراعة حماة أن الحريق الذي اندلع مساء أمس واستمرت عمليات إخماده حتى اليوم أتلف نحو 300 دونم من أشجار الزيتون ومحاصيل الحبوب، بالإضافة إلى مساحات واسعة من الشجيرات والأعشاب الرعوية.. يذكر أنّ حرائق أخرى شبت اليوم في صبورة شرق محافظة حماة حيث أتت النيران على مساحة وقدرها 150 دونماً مزروعة بمحصول الشعير وأشجار الزيتون وفي منطقة طيبة الإمام، حيث أتلفت النيران مساحة تقدر بأكثر من 2000 دونم من محصول الشعير والأعشاب اليابسة وفي معرين الجبل ومصياف.. كما تمكن عناصر فوج إطفاء حلب من إخماد عدة حرائق نشبت في ريف المحافظة على مساحة تقدر بـ 50 دونماً من الأعشاب البرية في البلدات والقرى الممتدة على طريق خناصر إثريا، وهي قرى الكروز والجديدة ورسم الحمام وبردة وأم رويلات وتل الضمان جنوب حلب».

بتاريخ 2019/5/12، أوردت سانا ما يلي: «أخمد عناصر الإطفاء في سلمية في محافظة حماة اليوم عدة حرائق نشبت في الحقول والأعشاب اليابسة في محيط المدينة ومداخلها، وأتت على مئات الدونمات من المحاصيل الزراعية ولا سيما الشعير.. وأخمدت فرق وعناصر إطفاء سلمية وزراعة حماة منذ 3 أيام حريقاً ضخماً اندلع في مساحات من المحاصيل الزراعية وأشجار الزيتون واللوز في موقع عقارب الصافية باتجاه تل التوت في الريف الشرقي لمحافظة حماة».

بتاريخ2019/5/21 ورد عبر سانا ما يلي: «أخمد عناصر إطفاء ريف دمشق اليوم حرائق عدة اندلعت في مناطق مختلفة أدى أحدها إلى التهام خمسين دونما من محصول الشعير في الضمير شمال شرق دمشق.. وفي ريف دمشق الجنوبي اندلعت حرائق في السبينة وداريا وببيلا ضمن مساحات محدودة من أراض خالية تنتشر فيها الأعشاب الجافة».

بتاريخ 2019/5/24 أوردت صحيفة تشرين ما يلي: «أخمد عناصر من فوج إطفاء ريف دمشق اليوم حريقين في منطقتي صحنايا وحرستا مما ألحق أضراراً مادية بأراض زراعية.. وذكر مصدر في قيادة شرطة الريف: أن حريقاً اندلع في أرض زراعية تمتد على مساحة 20 دونماً من أشجار الزيتون والشعير على طريق الزيتون في منطقة صحنايا جنوب غرب دمشق.. وأضاف المصدر: إن حريقاً آخر اندلع في أراض زراعية من الأشجار والأعشاب الجافة غربَ الأوتوستراد في منطقة حرستا شمال شرق دمشق».

بتاريخ 2019/5/25 تداولت بعض وسائل الإعلام خبر «اندلاع حريق على طريق شميميس غرب مدينة السلمية والتهم مئات الدونمات من محصولي الشعير والحنطة».

كذلك تداولت بعض وسائل الإعلام أنّ حريقاً أتى على مساحة 2000 دونم من الأراضي المزروعة بمحصول الشعير في الحسكة، وفي دير الزور أتت الحرائق على المئات من الدونمات المزروعة بالقمح والشعير، وكذلك تم تسجيل عدة حرائق في الأراضي الزراعية في مدينة الرقة، وفي طرطوس وبانياس والسويداء..

المسؤولون عن وأد الحياة

ربما من الصعوبة إحصاء ما أتت عليه الحرائق من مساحات واسعة أضحت سوداء متفحمة، ومن إجمالي محاصيل تحولت إلى رماد خلال الفترة القريبة الماضية، مع ما يمكن أن تحمله الأيام القادمة من كوارث إضافية.

ولعله من السهل القول: إن ارتفاع درجات الحرارة والرياح هي المسبب الرئيس في زيادة أعداد الحرائق واتساع مساحتها، مع عدم نفيها طبعاً.

لكن لعل ما خفي أعظم! فبالمقابل لا يمكن بحال أنّ نغفل الدور البشري، سواء بما يمكنُ وصفه بالاستهتار واللامبالاة والإهمال بالتزامن مع درجات الحرارة المرتفعة والرياح وعوامل الطبيعة، أو ما يمكن أن يوصف بأنه جرمي ومقصود وبفعل فاعل بالتزامن مع موعد حصاد المحاصيل الزراعية، وخاصة الإستراتيجية منها: «القمح– الشعير– الزيتون– وغيرها».

لا يمكن تبرئة ساحة المافيات المرتبطة محلياً وإقليمياً ودولياً من كبار التجار والفاسدين وتجار الحرب والأزمة والمستفيدين من ضرب المحاصيل الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي

لقد أعلن تنظيم «داعش» الإرهابي مثلاً عن مسؤوليته عن بعض الحرائق «مفاخراً» بإجرامه، بحيث يتضح أن المحاصيل الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي والاقتصاد الوطني مستهدفة ومطلوب أن توجه لها الضربات.

وعلى هذا المستوى أيضاً، لا يمكن تبرئة ساحة المافيات المرتبطة، محلياً وإقليمياً ودولياً، من كبار التجار والفاسدين وتجار الحرب والأزمة، والمستفيدين من ضرب المحاصيل الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، خاصة وأن الموسم كان مبشراً، فهؤلاء جميعاً لا يقلون إجراماً عن «داعش»، من حيث أنهم متفقون على وأد مقومات الحياة، وصولاً لإنهائها إن استطاعوا لذلك سبيلاً، في مقابل استمرار استغلالهم المرتبط بحصصهم السوقية، استيراداً وتصديراً وتسويقاً محلياً.

ضرورات وواجبات

بمطلق الأحوال، الفأس وقعت بالراس، والفلاحون وحدهم من يعرف ماذا يعني احتراق أشجار الزيتون وحقول القمح، ووحدهم من حصدوا الرماد، فقوت عيالهم هو الذي تحول إلى دخان الكارثة، ما يوجب ويفرض بالحد الأدنى:

تعويض المتضررين عن خسائرهم بشكل عادل.

تقديم التسهيلات اللازمة للإسراع باستكمال عمليات الحصاد.

تقديم التسهيلات اللازمة على مستوى نقل الحبوب من الحقول إلى مراكز الاستلام.

الإسراع بعمليات استلام كميات الأقماح والحبوب من الفلاحين بعيداً عن تعقيدات الروتين وأوجه الاستغلال.

تقديم الدعم الحقيقي والكافي للفلاحين استعداداً للموسم القادم، في مستلزمات الإنتاج والعملية الإنتاجية، من أجل استمرار العمل ودعماً للإنتاج.

الاستعداد الدائم والمسبق لتفادي أيّ خلل أو مشكلة متوقعة قد تصيب المحاصيل الزراعية، طبيعية أو غير ذلك، وخاصة ذات الطبيعة الإستراتيجية.

العجز عن التأقلم وأزمة انقراض الجنس البشري

تَطَوّر الإنسان إلى وضعه الحالي: هو نتيجة ملايين السنين التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. هذا التطور حافظ على قواعده التي وضعتها الطبيعة في كيفية البقاء على قيد الحياة. والتي تتمثل بتأقلم الكائنات مع المحيط والحفاظ عليه للاستمرارية. وفي المجتمع الإنساني انتقل التطور من جيل إلى جيل، إما بيولوجياً: عبر انتقال الجينات، أو اجتماعياً عبر تغير أسلوب الحياة التي تمثّلها التربية والتعليم والتكنولوجيا في الحياة اليومية.

■ مروى صعب

ولكن مع تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية، وسيطرة الرأسمالية على السياسة العالمية واستغلالها للطبيعة وتغييرها أسلوب الحياة، أدخلت على الطبيعة تغييرات أثرت وتؤثر على تطور الإنسان. ولكون جانب من هذا التطور هو عبارة عن انتقال الجينات من جيل إلى جيل، والتي لا تنتقل بشكل متطابق بل متشابكة ومتغيرة، وهي تتعدل عبر ما يسمى: بالطفرات الجينية نتيجة للتغيرات في أسلوب الحياة. فإن إدخال عنصر جديد بشكل حاد وسريع و«صادم» على الحياة اليومية، يؤدي إلى إدخال عناصر حركية أو نفسية جديدة على الإنسان، وبالتالي تدفع عملاً بمبدأ التأقلم إلى تغيير في تركيبة الجينات لكي تتأقلم مع الجديد. وتلك التي لا تستطيع التأقلم تؤدي إلى دمارها أو إلى التخثر، مثل: حالة السرطانات.

وهذا التأقلم أو التطور يتأثر بالعديد من التأثيرات التي أدخلت على المجتمع مقارنة مع المراحل التاريخية السابقة. وبنظرة سريعة على الوضع العالمي الحالي نجد: أن الدول، إما في حالة حرب، أو في حالة أزمة اقتصادية أو الاثنين معاً، خصوصاً أن هذه الملامح ممتدة مع الزمن وطويلة. ما رفع نسبة التخبط في الحاضر وعدم معرفة المستقبل، ونتج عنه تطرف في أسلوب الحياة، إما في ارتفاع نسبة التعصب، أو في ارتفاع النمط الليبرالي في الحياة. فرص العمل تقل تدريجياً مع الوقت. هذا نتج عنه تراجع في الخدمات المعيشية البسيطة، مثل: المسكن والملبس والتعليم، وحتى لو أن نسبة التعليم ترتفع، لكن نسبة العمل بعد التخرج تقل. ونتج عنه أيضاً ارتفاع في الفقر أو تراجع في أسلوب الحياة، لكون الغاية من الحياة تغيّرت من: الطموح للعيش، في حياة أفضل، إلى: القدرة على العيش فقط. التغير في المناخ أثر على الزراعة مما أدى إلى خسارة العديد لعملهم. وبالتالي على هؤلاء إيجاد مصدر آخر للعمل أو للعيش فاكتظت المدن واكتظت العشوائيات. كما أنه أثر على العديد من الكائنات مما أثر على بعض المأكولات وعلى النظام الإيكولوجي بالاجمال. وأثر على طريقة الأكل أو العيش اليومية، فمثلاً: تغير أسلوب الغذاء مع السابق مع استخدام الأكل السريع أو الأكل الأقل تكلفة، أي: انحدار نوعية الغذاء.

عدم القدرة على السيطرة على الحاضر، أو معرفة المستقبل، أدى إلى ارتفاع في نسبة التوتر والاكتئاب والقلق، وهذا سينتج طفرات في الجينات بالترافق مع الأمراض النفسية والجسدية. وهذا أيضاً ما يدفع العلم إلى إيجاد طرق لتمويه الصراع والمشكلة كالتركيز مثلاً على دور الطاقة الداخلة، أو التفكير الإيجابي وممارسة التأمل، وقدرة الإنسان على تخفيف التوتر فردياً، أو ضرورة اكتساب مهارات معينة لإيجاد عمل، أو اعتبار أن الإنسان هو من لا يريد أن يعمل، بدل الاعتبار أنه لا توجد فرص عمل. بالإضافة إلى الإيحاء برفع نوعية المتخرجين، التي تفشل إلى الآن، لكون المشكلة ليست في قدرة المتخرجين نفسها، بل في النظام التعليمي وانغلاق أفقه وأساليبه.

أي، بمعنى آخر: إن جميع مخارج الأزمة منغلقة اليوم، إما في الأزمة الاقتصادية أو عبر الوضع الاجتماعي المتفكك أو في الحروب المدمرة، حتى انغلاق إمكانية الهجرة «الهرب» إلى مكان آخر أيضاً. وهذا ما يؤثر بشكل كبير على الوضع الصحي والنفسي عند البشر باختلاف تردي وضعهم.

وهذا ما يؤدي أيضاً إلى تغيّر في التركيبة الجينية وارتفاع الطفرات بشكل أسرع من قدرة الإنسان على التأقلم. وأزمة عدم التأقلم تلك التي لا «تجد الوقت» لكي تنعكس في الطفرات فهي تنعكس من خلال الأمراض الجسدية والنفسية والاجتماعية دون القدرة على السيطرة عليها و«علاجها»، لكون أساس تكونها هو الوضع المعيشي، وعدم القدرة على السيطرة على الحاضر. فتجاوز هذه الأمراض هو عبر بالخروج من السبب الذي أدى إليها، والذي حتى لو بدأنا به اليوم سيحتاج إلى سنين لكي يتم حله. والاحتمال الأصعب، أنه: سينتج العديد من المشاكل الجديدة ضمن أفق دمار الحياة، إذا كانت عجلة التغيير لم تكن بسرعة التدمير الحاصل. وهذا سيحتاج إلى مهجود جماعي عالمي لتخطي ما وصلنا إليه اليوم من انغلاق في أفق الحياة. خالقاً ظرفاً ضرورياً أمام القوى الحية في العالم لكي تعمّق من تعاونها في عملية تجاوز معقدة للنظام الرأسمالي نفسه، وإلا فنحن أمام مرحلة انقراض الجنس البشري، ومعه قسم كبير من الوجود الحيواني والنباتي على الأرض.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الآزوت النادر لم يعد كذلك!

في أوائل القرن التاسع عشر، أعلن الكيميائيون الزراعيون قانون الحد الأدنى، الذي ينص على أن نمو النبات محدود ليس بالكمية الإجمالية من العناصر الغذائية المتاحة، ولكن بكمية المواد الغذائية النادرة. في معظم الحالات، كان العامل المحدد هو الآزوت بأشكاله التي يمكن أن تستخدمها النباتات بسهولة. وهو يوجد في معظم الأنظمة البيئية بنسبة أقل من العناصر الغذائية الأساسية الأخرى، ولا يزداد إجمالي الكمية في المحيط الحيوي بمرور الوقت. في المحيطات والبر، يعتبر الآزوت، كما كتب عالم البيئة الأسترالي توماس وايت، «أكثر المواد الكيميائية محدودية».

يعتبر الآزوت كمواد مغذية، مطلوباً بكميات تأتي بعد الكربون. إنه مكون رئيس لجميع الخلايا الحية. بدون الآزوت لا يمكن بناء البروتينات. حيث البروتينات هي الهياكل الفيزيائية والكيميائية الأساسية لجميع الكائنات الحية، وهي مصنوعة من الأحماض الأمينية. الآزوت: هو المكون الرئيس لهذه الأحماض الأمينية التي يجب أن تمتلكها جميع الكائنات الحية. لا يمكن لأي كائن حي- نباتي أو حيواني أو أولي- البقاء على قيد الحياة، ناهيك عن النمو، دون توفر كمية كافية من الآزوت لتخليق البروتينات. إن إنتاجية كل أشكال الحياة على الأرض، في البيئات الأرضية والمائية، محدودة بالآزوت المتاح حيوياً.

على مستوى العالم وفي معظم النظم البيئية، حدّ توافر الآزوت التفاعلي من كمية الكتلة الحيوية على الأرض، وقد أدى الانتقاء الطبيعي إلى تفضيل الكائنات الحية التي تستخدمه بكفاءة. ولكن في القرن الماضي، عَطلت ثلاث عمليات رئيسة التوازن بين تثبيت ونزع الآزوت، وذلك بإضافة كميات غير مسبوقة من الآزوت التفاعلي إلى المحيط الحيوي:

- الإنتاج الصناعي للأمونيا للأسمدة والمتفجرات، باستخدام عملية هابر بوش.
- زراعة الأرز وفول الصويا والمحاصيل الأخرى التي تعزز إنتاج الآزوت التفاعلي على نطاق واسع.
- حرق الوقود الأحفوري، والذي ينتج، بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الآزوت وغازات أكسيد النيتريك NO2 و NO.

وتنتج هذه العمليات الآن آزوتاً تفاعلياً أكثر من جميع النظم الأرضية الطبيعية مجتمعة- ولم تحدث زيادة مقابلة في نزع الآزوت.

ونتيجة لذلك، كتب عالم الكيمياء الأحيائية جيمس جالواي: «إننا نراكم الآزوت التفاعلي في البيئة بمعدلات تنذر بالخطر، وقد يكون هذا خطيراً مثل: وضع ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي».

aroub@kassioun.org

الحرب التجارية الأمريكية على ماذا؟

تشن أمريكا حربها التجارية على العالم كلّه، وإن كانت تظهر بشكل أكبر على الصين، لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تستثني أحداً من عقوباتها وتهديداتها، من حيث الشكل: تريد أمريكا كبح نمو الاقتصاديات المعادية كما تصفها الآلة الإعلامية الأمريكية، ووزير الخارجية مايك بومبيو، لكن في المضمون كل ما تقوم به أمريكا: هو تدمير تلك المفاهيم الاقتصادية الكلية، أي: مجموع السياسيات النقدية والمالية التي حاربت من أجلها أمريكا أكثر من سبعين عاماً.

■ عماد بيضون

فهذه العلاقات التجارية التي لا تعجب أمريكا، هي نفسها من أنشأتها وبنت في سبيلها أكثر من 750 قاعدة في أكثر من 130 دولة، وجنّدت لها فقهاء اقتصاديين ومنظّرين وطوابير مساندة في أغلب دول العالم، وهنا يطرح السؤال: لماذا تدمر أمريكا ما صنعته؟ وهل تحل القومية المشكلة الاقتصادية كبديل للعولمة؟

لماذا تدمر أمريكا ما صنعته؟

إذا فرضت الولايات المتحدة مجموعة من الرسوم الجمركية على الصين على بضائع بأكثر من 600 مليار دولار بحوالي 25 % وفي نفس الوقت شنت هجوماً على عملاق التكنولوجيا الصينية «هواوي»، حيث قام الرئيس ترامب الذي يفرض حالة الطوارئ بمنع الشركات الأمريكية التي تساهم في إنتاج هواتف وحواسب شركة «هواوي» من التعامل مع الشركة الصينية، شمل المنع منتجات غوغل ومعالجات ARM وفي نفس الوقت هدد الرئيس الأمريكي الدول التي تقوم بتخفيض قيمة عملاتها لدعم صادرتها والإفلات من الرسوم التجارية بعقوبات وإعادة تقييم اقتصادي، وتشمل هذه التهديدات الصين وألمانيا والسويد ومجموعة أخرى من الدول، تعزي الولايات المتحدة سلوكها هذا مع الصين إلى عجز الميزان التجاري مع الصين، وإلى خرق الصين لقواعد براءات الاختراع، ورغم المرونة الصينية في المفوضات التجارية، إلا أن أمريكا تصرّ على تأجيل توقيع اتفاق تجاري مع الصين، لأن أي اتفاق مع الصين لن يغير شيئاً من الرؤية الأمريكية للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أمريكا، فهي طبقاً لشعارات ترامب الشعوبية، تريد إعادة الصناعة إلى داخل أمريكا وإعادة الشركات الصناعية العملاقة إلى داخل أمريكا، وهذا يدخل في باب تنظيم السقوط أو تنظيم التراجع رغم عدم واقعية الطرح بحكم أنه لا يعمل أحد في أمريكا بالأجور التي تدفع في الصين وفي حال أعادت الشركات إنتاجها إلى داخل أمريكا فإن 2000 دولار متوسط الدخل في أمريكا لن تكفي لتغطية النفقات الاجتماعية الأمريكية، حيث سترتفع أسعار المنتجات بشكل جنوني في حال تم إنتاج البضائع في أمريكا، إضافةً إلى العوامل الموضوعية التي أدت بشكل أساسي لانتقال الصناعات إلى خارج الولايات المتمثلة في انتقال الصناعات الأقل ربحية وقيمة مضافة الى مناطق الدخل المتوسط والمنخفض، كنتيجة موضوعية لإعادة توزيع العمل والقيمة العالمي. إذاً، أمريكا في وضعية خاسر- خاسر فهي إن أبقت على العلاقات الاقتصادية التقليدية فإنها ستنهار، وإن غيرت أسلوبها فإنها لن تستطيع إنتاج ما تحتاج بأسعار تضمن أقل تكاليف وأعلى ربحية، وهذا ما يسمى أزمة حكم في أمريكا. فهل تصبح أمريكا اشتراكية كمخرج وحيد من الأزمة الرأسمالية التي وعد ترامب بعدم حصولها؟ هل يستطيع هو منعها؟

القومية بدل العولمة

إنّ من سخرية القدر ما يحصل اليوم على المستوى الاقتصادي العالمي. إنّ ذلك الاقتصاد الذي أنشأته أمريكا أصبح عدو أمريكا الأول، الرئيس الأمريكي ترامب في خطاب الاتحاد، قال: إن العولمة أصبحت عدّواً لأمريكا، وأن الحل: هو الوطنية كبديل أو القومية. وبهذا تقوم أمريكا بفك ما جمعته على مدى عشرات السنيين، لكن بظروف مختلفة، فهي اليوم- على عكس ما بعد الحرب العالمية الثانية- أقل قدرة على التأثير على العالم. هناك عدم اتفاق، وقوى مقاومة ليس فقط عند الأعداء كما تصفهم أمريكا، بل أيضاً لدى الحلفاء. فالسياسيات الأمريكية الجديدة تضر دولاً، مثل: ألمانيا التي تعتمد على دعم قوي من الصادرات. ومثل: موضوعة الرسوم التي ستؤثر على نمو الاتحاد الأوروبي، والذي تقول المؤشرات الاقتصادية أنه لن ينمو كما المتوقع، بل في أسوأ السيناريوهات سنشهد انكماشاً فيه، لذا لن تكون الخطوات الأمريكية محل ترحيب بل سيتم إعاقتها قدر المستطاع، وهي ما تشكل خطراً على النظام الأمريكي، الذي قد يتلقى ضربات قوية حتى من الحلفاء لمنع التغيرات التي ترغبها أمريكا.

القمم العربية والخليجية مفردَتان من مفردات انهيار النظام الرسمي العربي

إثر تفجيرات الفجيرة في الإمارات خلال شهر آيار الحالي التي استهدفت أربع ناقلات نفطية اثنتان منهما سعوديتان والأخريان إماراتية ونرويجية، واستهداف اليمنيين لمحطات الضخ وأنابيب النفط السعودي، وسقوط قذائف الهاون جانب السفارة الأمريكية في العراق، دعت المملكة العربية السعودية إلى عقد قمتين للجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي في الثلاثين من الشهر الحالي.

■ ناريمان عاطف

تفرّدت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن باتهام إيران بالهجمات، وعليه لا يمكن فصل التفجيرات المذكورة عن سياق التصعيد الأخير القائم بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران بشقيه: الاقتصادي الرامي إلى تصفير النفط الإيراني وإعلان إيران عن نيتها الرد بإغلاق مضيق هرمز، والعسكري حيث صرحت إيران رداً على التهديدات الأمريكية أنها ستكون انتحاراً سياسياً «لمجموعة المتآمرين ومفتعلي الحروب»، فيما بدا أنه توافق ضمني منها مع حلفائها الروس الذين «لا يعملون إطفائية في العالم»، وانتهى بتصريح ترامب بكونه «لا يأمل أن نكون متجهين إلى حرب مع إيران»، وإعلان أن السعي لتسليح المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية هو للردع وليس الهجوم.

وعلى ذلك فإن انعقاد القمتين العربية والخليجية يوضع في سياق الضغط السياسي على إيران، والذي ما فتئت القمم العربية والخليجية في السنوات الأخيرة تمارسه، بما يعنيه ذلك من تصعيد أمريكي بذراع خليجية هذه المرة تجاه تركيا آستانا الذي تشكل إيران طرفاً أساسياً فيها مع روسيا وتركيا والآخذة بالاتساع الموضوعي في منطقتها الحيوية عبر آسيا وأواسطها، وما يمثله هذا التصعيد من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للانكفاء نحو الداخل مع الحفاظ على امتداداتها التقليدية الصهيونية . الرجعية في المنطقة والعالم.

وبالعودة إلى أسباب نشوء جامعة الدول العربية في 1945 كأقدم منظمة سياسية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية تحت رعاية غربية في حينه، دعت إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها! وما تمثله هذه الدعوة من صد تبلور وعي تحرري تصاعدي يشكل قاعدةً لتوحيد شعوب في منطقة تشكل السيطرة عليها بوابة للهيمنة الدولية. وبتتبع سريع لتاريخ قمم الجامعة العربية، ونتائجها بعد حسم الصراع فيها ضد الاتجاه التحرري القومي ممثلاً بمصر في مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر، وما يعنيه ذلك من خروج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني، ولمصلحة الاتجاه الأكثر رجعيةً فيها ممثلاً باتفاقية كامب ديفيد 1978، أعقبها تشكيل مجلس التعاون الخليجي 1981، ثم تبني النظام السياسي العربي ضمنياً للاتفاقية في 1989. أعقبه موقف الجامعة من العدوان على العراق 1990/ 1991، حتى تعرضه للغزو 2003، وما يعنيه ذلك من خروج للعراق من دائرة الصراع إياه، وتبنيها اتفاقيات أوسلو ووادي عربة تسعينات القرن المنصرم، ومبادرة الملك السعودي 2002، وموقفها من الأحداث الجارية في المنطقة برمتها، متضمناً موقفها من الأزمة في سورية بقصد إخراجها من دائرة الفعل وشلّ قدرتها على المواجهة ضد الصهيونية، حتى لو أدى إلى استهدافها وجودياً. ثم الاستدارة الكاملة لوجهة الصراع العربي ضد الصهيونية نحو الصراع ضد إيران! والذي كانت الحرب الإيرانية العراقية خلال القرن المنصرم تؤدي الدور الرجعي المضمر والمطلوب من النظام السياسي الرسمي العربي، في المنطقة تجاهها الذي يسعى اليوم إلى تمرير صفقة القرن الأمريكية تصفيةً للقضية الفلسطينية، انتهاءً بحصر دور الجامعة في إطار التحريض المذهبي والطائفي، في تقزيم فاقع للمشاكل والقضايا الجوهرية والوجودية لشعوب المنطقة، والتي تمثل الصهيونية إحدى أبرز إحداثياتها.

غير أن التقزيم الحاصل لتلك المشاكل والقضايا في المنطقة، والنفخ في قربة القضايا الثانوية غير المصيرية المثقوبة، والتي مارست جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي دور العرابة فيه وصولاً إلى الفترة الراهنة . فترة تغيّر موازين القوى الدولية، وصعود قوى دولية جديدة وجدية في حل بؤر المشاكل حول العالم- يتضمن معنى واحداً اليوم يتصل بكون كلتا المنظمتين باتتا مفردَتين من مفردات انهيار النظام الرسمي العربي أمام عالم جديد آخذ بالتشكل في علاقاته الدولية والإقليمية، ولا بد للشعوب فيه أن تعيد تشكيل مفرداتها متجاوزةً نظمها السياسية الرسمية المنهارة.

أفانغارد لا يمكن اعتراضه

خلال تصريح صحفي، يوم الأربعاء الماضي، أوضح جنرال روسي أن قوات الصواريخ الإستراتيجية تمر حالياً بمرحلة خاصة من تاريخها، تتخلى فيها عن آخر المنظومات السوفييتية الصنع، لتحل محلها منظومات جديدة جرى تصميمها وتصنيعها في روسيا ما بعد العهد السوفييتي.

■ جمال جركس

ومن تلك الصواريخ الجديدة، صواريخ الجيل الخامس من طرازي «يارس» و«أفانغارد»، التي يمكن إطلاقها من منصات ثابتة ومتنقلة.

الرد على الدرع الأمريكية

أفاد الجنرال كاراكايف: أن فوجاً من صواريخ أفانغارد سيتم وضعه في حالة تأهب في مقاطعة أورينبورغ وسط روسيا نهاية العام الجاري. لتتسلم قوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية منظومات أفانغارد المطورة.

وأجرت وزارة الدفاع الروسية تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ أفانغارد، أواخر العام الماضي، من موقع في مقاطعة أورينبورغ باتجاه شبه جزيرة كامتشاتكا، حيث أصاب هدفاً على بعد نحو 6 آلاف كم من موقع الإطلاق.

بينما وصف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، صاروخ أفانغارد المزود برأس قتالي مجنّح فرط صوتي، بأنه جواب مناسب ولا نظير له على الدرع الصاروخية الأمريكية.

يمر مسار صاروخ أفانغارد الفرط صوتي الروسي على ارتفاع بضع عشرات من الكيلومترات داخل طبقات الجو الكثيفة. وقال قائد قوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية سيرغي كاراكايف: إن تصنيع مجمع أفانغارد الإستراتيجي المزود برأس مجنح فرط صوتي، أصبح رداً فعالاً على نشر منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية، وقد انتهت اختباراته بنجاح.

أوضح كاراكايف: أن الرأس المجنح يحلق نحو الهدف بسرعة فرط صوتية، بمسار ليس باليستي كما هو الحال بالنسبة إلى كل الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، بل على ارتفاع بضع عشرات من الكيلومترات في طبقات الجو الكثيفة. وأضاف كاراكايف أنه بمقدور الرأس المجنح القيام بمناورة عمودية وأفقية لتفادي مناطق مسؤولية كل المنظومات المعاصرة والواعدة للدرع الصاروخية.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام مختلف أنواع المناورات تمنع وسائل الدفاع المعادية من تحديد مسار الرأس الصاروخي الفرط صوتي وإرسال معلومات عن الهدف لاعتراضه. وأضاف قائد قوات الصواريخ الإستراتيجية: أن جسم الرأس المجنح الفرط صوتي مصنوع من المواد المركبة، لضمان مقاومته لدرجات الحرارة العالية، والتي تصل إلى آلاف الدرجات المئوية، بالإضافة إلى الحماية من أشعة الليزر.

سرعة تمنع الاعتراض

صرّح نائب رئيس الوزراء الروسي، يوري بوريسوف: أن الرأس القتالي يستطيع التسارع حتى 27 ماخ. ما يعادل 30 ألف كم في الساعة.

وفي حديث أدلى به لقناة روسيا-24، قال بوريسوف: أكد الاختبار الأخير لصاروخ أفانغارد أنه قد اقترب من سرعة 30 ماخ. وهي سرعة تمنع أي أحد من اعتراضه.

وبحسب بوريسوف، فإن الاختلاف المبدئي لصاروخ أفانغارد عن الصواريخ الأخرى يكمن في عجز أي أحد عن التنبؤ في المكان الذي سيصل إليه في اللحظة التالية. وبوسع الصاروخ القيام بمناورة في الاتجاهين الأفقي والعمودي. ومن الصعب جداً اكتشاف رأسه القتالي وتدميره.

منح الجنسية للمحيط الأوراسي

من جانب آخر، تواصل السلطات الروسية إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتسهيل إجراءات منح الجنسية للمواطنين الأوكرانيين الروس وغيرهم. وبنيت 3 مدن صناعية لإسكان الأوكرانيين في الأورال وسيبيريا.

بدأت تلك التسهيلات منتصف العام 2014، ولعل أبرز تلك التشريعات: هي القانون الذي يمنح الجنسية لكل من عاش أقرباؤه على أراضي الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفييتي، وهذا يشمل فنلندا وأجزاء من أوروبا الشرقية وجنوب شرق تركيا، وأجزاء من شمال العراق، وشمال إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى ومنغوليا وشمال الصين وألاسكا الأمريكية.

اتجاه السياسات الاقتصادية المصرية

تواصل مصر السياسات الرامية إلى تعزيز موقعها كمركز تبادل تجاري في الإقليم. وتحضر في هذا الاتجاه عدة خطوط تشكل معاً أهم السياسات الاقتصادية المصرية، وأبرزها:

■ قاسيون

أولاً: تعزيز قناة السويس، وتتجه مصر نحو تنفيذ مشروع عملاق لتنمية محور قناة السويس، استثماراً لموقع القناة الاستثنائي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. لتصبح قناة السويس مركزاً عالمياً يسهل حركة الملاحة والتجارة الدولية، بما يتكامل مع مبادرة الحزام والطريق التي تعتمد بالأساس على مفهوم الممرات الاقتصادية للتنمية.

ثانياً: تحاول مصر أن تلعب دور المركز لتوزيع الغاز الطبيعي في الإقليم رغم أنها تنتج جزءاً منه. وعقد الرئيس المصري في هذا المجال اجتماعاً مع شركة «نوبل إينيرجي» الأمريكية، التي ستعمل على اكتشاف مكامن الغاز الطبيعي وإنتاجه في مصر. كما تحاول مصر التحكم بتوزيع الغاز القادم من العراق وقبرص وغيرها، ووقعت الحكومة المصرية ونظيرتها القبرصية، اتفاقًا مشتركاً لتنفيذ مشروع إقامة خط أنابيب بحري مباشر من أجل نقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت القبرصي إلى مراكز الإسالة المصرية، وإعادة تصديره إلى الأسواق المختلفة.

ثالثاً: تعمل مصر على لعب دور المركز لتوزيع القمح الروسي في الإقليم وإنشاء منطقة صناعية في قناة السويس بالتعاون مع الروس.

من خلال ما سبق، تتجه مصر للتركيز على التجارة والسياحة والخدمات في حين لا يلقى تعزيز سبل الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي» الذي ينتج قيمة فائضة حقيقية التركيز نفسه. وفي حين تأمل الحكومة المصرية السير نحو تحقيق نسب نمو تبلغ 5 %. فمن غير المعروف إن كانت هذه النسبة حقيقية أولاً، وليست كبيرة كفاية ثانياً بالنسبة إلى بلد بحاجة إلى فرص عمل حقيقية بحجم مصر.

لم تفلح مكاسب الاقتصاد المصري الجديدة في تحسين مستوى المعيشة المتردي لغالبية المصريين حتى اللحظة.

منذ انطلاق ما يسمى برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2014 وتعويم الجنيه المصري في عام 2016 وأسعار جميع السلع والخدمات إلى ارتفاع في وقت تتراجع فيه القوة الشرائية لغالبية المصريين.

فبعد عملية التعويم التي ضاعفت سعر الدولار مقابل الجنيه المصري، تراجع مستوى الرواتب والأجور المقومة بالدولار بنسبة 100%. وزاد الطين بلة معدلات التضخم المرتفعة. ولم تفلح زيادات الأجور من تغيير أوضاع الناس. ويزداد عدد المصريين الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر ويحصلون على دخل تبلغ حصة الفرد فيه أقل من 30 دولاراً في الشهر وهو ما يعادل 500 جنيه مصري تقريباً.

واشنطن بين التصعيد والتراجع

يستكمل المسار الأمريكي بسياسته «الترامبية» بشق طريقه معبراً أكثر عن تفاقم الأزمة الرأسمالية، وتعمّق الانقسام داخل واشنطن، وتسارع التراجع والهزائم الأمريكية.

■ يزن بوظو

ففي مختلف الملفات المفتوحة دولياً تُصعّد واشنطن طرداً مع حدّة تزايد خطر الأزمة عليها كالمشكلة الإيرانية، ومع كل شرخ يُعمّق الإدارة الأمريكية ويزيد من تناقضاتها يتجلى ضعف الولايات المتحدة في العالم كالأزمة الفنزويلية التي افتعلتها، وبعد كل حُزمة هزائم تؤدي إلى خطوات تراجع، تضغط واشنطن على حلفائها لابتزازهم، أو طلباً منهم لمساندتها، كاليابان مؤخراً.

إيران وأمريكا إلى إعادة فتح قنوات دبلوماسية

على إثر المشروع الأمريكي بمحاولته تقويض طهران في برنامجها النووي وبتجارتها النفطية، وبمجمل نشاطها الاقتصادي الإقليمي والدولي، استمرت واشنطن بفرض العقوبات الاقتصادية عليها، والتصعيد اتجاهها واستفزازها عسكرياً حتى وصلت العلاقات الإيرانية- الأمريكية إلى أدنى مستوياتها، وقُطعت القنوات الدبلوماسية بين البلدين، وصولاً لتهديدات مباشرة بنشوب حرب بين طهران وحلفاء واشنطن في الخليج العربي.... إلّا أنه بعد كُل التصعيد السابق والذي أفضى إلى تصريحات إيرانية وسعودية بعدم رغبة البلدين بأي حرب الآن، واجهت الولايات المتحدة خطر تقارب هاتين الدولتين على إثر تهديد الحرب المشترك عليهما، فبدأت مؤخراً علامات التهدئة اتجاه إيران والمنطقة الخليجية ككل، حيث بيّنت صحيفة «وول ستريت» عن مساعٍ يبذلها مسؤولون أوروبيون وعرب، للتوسط بين الولايات المتحدة وإيران وتجنيب منطقة الخليج أي نزاع جديد، وأوضحت في تقرير نشرته عن دبلوماسيين غربيين، قولهم: إنه «على الرغم من قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب إرسال تعزيزات عسكرية جديدة إلى الشرق الأوسط، وموافقتها على بيع أسلحة للسعودية والإمارات، بذلت كلٌ من واشنطن وطهران مساعي أولية تعكس توجههما نحو إطلاق قنوات دبلوماسية تقليدية.» وأكدت الصحيفة أن إيران اشترطت عبر دبلوماسيين أوروبيين تخفيف العقوبات الأمريكية على صادراتها النفطية لبدء الحوار.

فنزويلا خارج المدى الأمريكي

بعد كل «الجعجعة» الأمريكية من رئيسها ووزير خارجيتها، وصولاً لأداتها «غوايدو»، وبعد كل الوعيد والتهديد والتصعيد، وبعد كل محاولات التحريض والتعبئة والانقلاب، فُرض على واشنطن وحلفائها الفنزويليين الاعتراف بالحكومة الفنزويلية ودخولهم في آلية الحوار كما حدث في مفاوضات السلام في أوسلو- النرويج بين الحكومة والمعارضة الفنزويلية، فبصرف النظر عن نتائج الاجتماع إلّا أن عقده وحضور ممثلين عن تلك «المعارضة» الفنزويلية يعتبر تراجعاً وإقراراً أمريكياً بالهزيمة بعد كل الامتناع والتعجرف السابق في هذا الملف. حيث يذكر أيضاً تصريح فلاديمير زايومسكي، سفير روسيا لدى كراكاس في نهاية الأسبوع الماضي، بأن قوات بلاده التي وصلت إلى فنزويلا في آذار الماضي، تساعد الجيش في تحضيراته لمواجهة التهديدات الأمريكية بـ«اللجوء إلى القوة». فلم يبق لدى واشنطن من أوراق تستخدمها في فنزويلا عوضاً عن محاولات تعميق الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية من خلال العقوبات الاقتصادية والحصار كي تدفع بالاحتجاجات الشعبية، بالإضافة إلى محاولات التعبئة والتحريض في، وعلى قيادات الجيش الفنزويلي.

حان دور اليابان

بعد العراقيل والمشاكل التي تواجه ترامب في الضغط على أوروبا وحلف الشمال الأطلسي باستيفاء ديون واشنطن منهم، وبعد كل ابتزازه لحلفائه في الخليج العربي و«الدفع مقابلَ الحماية»، يبدو أن الوقت قد حان لحليفته الصامتة «اليابان» بأن تقوم بالدفع، حيث بدأ ترامب أثناء زيارته إلى اليابان بالترويج للأسلحة الأمريكية بوصفها الأفضل، ومتحدثاً بالنيابة عن طوكيو وبشكل واثق بأنهم سوف يطلبونها مستقبلاً، داعياً بعدها اليابان على ضخ استثمارات أكبر في بلاده: «سوف ننظر أيضاً في طلبات أخرى مرتبطة بالمصانع» مؤكداً بأنه «حان الوقت للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التوقيت هو الأفضل».

السياسة والاقتصاد

بات يتضح جلياً في هذه المرحلة من الأزمة الرأسمالية، تلك العلاقة المباشرة والموحدة فيما بين السياسة والاقتصاد بشكل مباشر، وبالحالة الأمريكية: وقاحتها في إظهارها، نظراً لبنيتها الإمبريالية، حيث مع كل تأزم تزداد حدّة الخطاب الأمريكي بصرف النظر عن قيمته، ويتعاظم سلوكه الابتزازي نحو حلفائه بعد تقليم أظافره دولياً عن تصدير أزماته كالسابق.

الصورة عالمياً

• نظم العاملون في شركة «سكر الفيوم» المصرية إضراباً عن العمل صباح يوم السبت، احتجاجاً على استمرار إدارة الشركة في ما وصفوه بممارسة سياسات فاسدة قد تعرض الشركة للانهيار.

• أغلقت الجزائر منتصف ليلة السبت بتوقيت عاصمتها باب الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في الـ 4 من تموز المقبل، نظراً لعدم تقدم أي من المرشحين بالأوراق اللازمة.

• استمراراً لمواجهتها بقايا النظام، دعت قوى «إعلان الحرية والتغيير» السودانية المعارضة، إلى البدء بإضراب عام من أجل دفع المجلس العسكري لتسليم السلطة لحكومة مدنية انتقالية.

• تظاهر نحو ألف شخص في عاصمة النيجر نيامي ضد القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية في البلاد، والتي تتهم بعدم التحرك إزاء هجمات المتشددين الدموية وسط هتافات، «عاشت النيجر، عاش الجيش النيجري».

• شككت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في ديمومة الدولار الأمريكي، متسائلة: كيف سيصبح الدولار لو فرضت عقوبات على الولايات المتحدة يوماً واحداً فقط؟

• اعترف رئيس أركان الجيش الأوكراني الجديد، رسلان خومتشاك، بأن بلاده قامت بمغامرة غير محسوبة النتائج عندما استفزت روسيا في مضيق كيرتش، معتبراً أنه لم يكن ممكناً إرسال البحارة إلى هناك.

هل تتحول الحرب التجارية...

لقد تمّ انتخاب رجل الأعمال الملياردير ترامب لأنّه حمل شعار «لنجعل أمريكا عظيمة من جديد» الذي ضرب على مزاج العامة الغاضبين من التفكيك الصناعي لأمريكا، ومن الطريقة التي تنهب فيها وول ستريت كلّ شيء. لقد عكس انتخاب ترامب إقرار الطبقة الحاكمة الأمريكية بالحاجة لاتخاذ إجراءات ضد التراجع في المنافسة المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين على التكنولوجيا المتقدمة، وللتنافس على الأسواق / المواد الخام وازدياد التوترات الجيوسياسية.

■ د. ليون تريسك
تعريب: عروة درويش

جادل دين تشينغ من «مؤسسة هيريتاج» بأنّ قيادة الحزب الشيوعي الصيني يرون: بأنّ بلادهم تعيش في حقبة من المنافسة السلمية مع الولايات المتحدة. وبأنّ الصين لديها «فرصة إستراتيجية» تسمح لها بالتركيز على المجالات غير العسكرية «كقوّة وطنية شاملة». بكلمات أخرى، فإنّ هذه الحقبة هي حيث تتوافر فرصة تاريخية للحاق بالأمم الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، بل أكثر من ذلك الوصول لقيادة العالم في التصنيع والتكنولوجيا المتقدمة. وعليه فإنّ رفع معايير الحياة للسكان البالغ عددهم 1,4 مليار إنسان هي على رأس قائمة أولويات الرئيس تشي جينغبينغ.

تنظر قيادة الحزب الشيوعي الصيني إلى المستقبل بفترات العقود فيما يتعلق بتنمية اقتصاد وعلوم وجيش البلاد. في مؤتمر الحزب عام 2017، أعلن الرئيس تشي جينغبينغ بأنّ الهدف أن يصلوا عند منتصف القرن إلى «قائد عالمي بخصوص القوّة الوطنية الشاملة والتأثر الدولي».

مبادرة صنع في الصين 2025:

تمثّل مبادرة «صنع في الصين 2025»، التي تمّ إطلاقها في 2015، نقطة تحوّل في تصعيد التنافس الاقتصادي والعسكري بين الصين والولايات المتحدة. يرى صانعو السياسات الصينيون في المبادرة محاولة لتطوير شامل لكامل الاقتصاد بدءاً من الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وصولاً إلى الصناعات والخدمات التقليدية.

لاحظ سكوت كينيدي من مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية: بأنّ «الهدف من التطوير الشامل للصناعة الصينية هو جعلها أكثر فاعلية ومتكاملة بحيث يمكنها احتلال الأجزاء الأعلى من سلسلة الإنتاج العالمية. تُعرّف الخطة الهدف بأنّه رفع المحتوى المحلي للمواد والعناصر الأساسية إلى 40% في 2020 وإلى 70% بحلول 2025».

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مبادرة صنع في الصين 2025 بوصفها تهديداً حقيقياً سواء من ناحية قطّاع التكنولوجيا المتقدمة الأمريكي، أو للهيمنة العسكرية على الكوكب بالنيابة عن الشركات الرأسمالية.

فوفقاً لكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ تكنولوجيا المعلومات التي تريد الصين أن تصبح المهيمنة عليها تشمل: شبكات الجيل الخامس والذكاء الصنعي والغيوم الحاسوبية والحواسيب الكميّة وأشباه الموصلات. ويتم إظهار المخاوف من الهيمنة الصينية على قطاعات التكنولوجيا بوصفها تهديداً للاقتصاد والأمن القومي للولايات المتحدة ويجب إيقافه.

تنافس الاقتصاد التكنولوجي

إنّ الخوف ودقّ ناقوس الخطر من صعود الصين كمنافس للولايات المتحدة في مجال الصناعات التكنولوجية ليس أمراً خيالياً. فالكمبيوترات الصينية الخارقة هي من بين الأسرع في العالم، والصين اليوم هي أكبر منتج للكمبيوترات الخارقة في العالم. في عام 2017، من بين 500 كمبيوتر خارق كان هناك 202 كمبيوتر صيني بالمقارنة مع 143 كمبيوتراً أمريكياً. بعثة القمر الصينية وضع جدولها الزمني للهبوط على الجانب الأبعد من القمر، في حين أنّ التليسكوب الراديوي الأكبر في العالم موجود في الصين.

فكما قال رئيس محرري تقرير «أديلف» أليكس باريرا: «الولايات المتحدة وأوروبا متخلفان عن الركب من الناحية التكنولوجيّة. فالروبوتات وأنظمة الذكاء الصنعي والتعليم المؤتمت والحواسيب الكميّة وأجهزة الهاتف الذكية، جميعها تحدث في الصين وليس في الولايات المتحدة».

تزداد الهوة في مجال الاستثمار والأبحاث وتبني الذكاء الصنعي والتعلم العميق. قاد هذا كونغرس الولايات المتحدة إلى عقد جلسة استماع حول الخطر الاقتصادي الذي تشكله الصين على الولايات المتحدة. في الجلسة المعنونة باسم: «مقارعة الجهود الصينية وإبقاء أمريكا قائدة العالم في الابتكار والتطور التكنولوجي»، قال رئيس الجلسة عضو مجلس النواب الجمهوري هيرد في الكلمة الافتتاحية: إنّ الصين تريد «استبدالنا» كقائدة العالم في التكنولوجيا المتقدمة، وبأنّها مذنبة بسرقة «الحقوق الفكرية» التي تكلف اقتصاد الولايات المتحدة ما بين 225 و600 مليار دولار سنوياً.

إنّ اعتقال مينغ وانزو، المدير المالي لشركة هواوي، من قبل السلطات الكنديّة بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة، قد أخرج إلى العلن هذا الصراع المتنامي على التكنولوجيا بين الصين والولايات المتحدة. كما أنّه دليل على الإحباط الأمريكي من الصعود الصيني التكنولوجي الذي قد يؤدي إلى تغييب الولايات المتحدة في العشرين عاماً القادمة.

ففي عام 2018، أصبحت هواوي صانعة الهواتف الذكية الأولى في الصين، وتخطت شركة آبل ووضعتها في المرتبة الثانية كأكبر صانع هواتف في العالم. كانت عائداتها في 2017 أكبر من شركات عملاقة صينية مثل: علي- بابا وتينسنت وبايدو مجتمعة. أكثر من نصف هذه العائدات قادم من المبيعات في الخارج في أوروبا وآسيا. ازداد هذا النمو في العائدات في السنوات الأخيرة بسرعة أكبر من المنافسين الأمريكيين أمثال سيسكو. ففي عام 2012 كان لدى الشركتين ذات العائدات ولكن عائدات هواوي في 2017 قد تخطت بكثير عائدات سيسكو: 92 مليار دولار لهواوي مقارنة بـ 50 مليار دولار لسيسكو. وقد قال بلاك شميدت من بلومبيرغ: إنّ نمو عائدات هواوي: «قد نشر الرعب بين صانعي السياسات في الغرب».

يضغط مجمع الصناعات العسكرية الأمريكي على إدارة ترامب لحظر هواوي من توريد الحاملات اللاسلكية، بينما تقوم بالتطوير إلى شبكات الجيل الخامس. كما يخطط حلفاء أمريكا، مثل: أستراليا ونيوزلندا واليابان لوضع حد لتصاعد نجم هواوي في بلدانهم.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مبادرة صنع في الصين 2025 بوصفها تهديداً حقيقياً سواء من ناحية قطّاع التكنولوجيا المتقدمة الأمريكي أو للهيمنة العسكرية

التحديات التي تواجه ريادة الصين

إنّ فرض إدارة ترامب الرسوم الجمركية على الواردات الصينية يعكس جبهة أخرى في هذه الحرب التجارية بين القوتين العظيمتين. إنّ الرسوم الجمركية الأمريكية قد أذت بلا شك الاقتصاد الصيني الذي يواجه عدداً من التحديات، منها الحفاظ على نمو ناتج محلي إجمالي يتجاوز 6% لضمان الاستقرار الاجتماعي.

إنّ برنامجها الاقتصادي تحفزه أولوية تفادي عدم الاستقرار الاجتماعي في بلد ذات سكان متعلمين بشكل جيد ولديهم آمال كبرى مرتبطة بالثورة الاقتصادية في الأعوام الأربعين الماضية. ورغم الاستمرار في شراء فول الصويا في كانون الأول الماضي من الولايات المتحدة ، فهي بلا شك ترغب في رفع الرسوم الجمركية عنها في سبيل تعزيز اقتصادها.

إلى حرب أكثر إرعاباً؟

الاتكال المتبادل الصيني- الأمريكي حتى الآن

من جهة فإنّ كلتا الدوليتين تعتمدان على بعضهما البعض بشكل كبير، ومن جهة أخرى فهما متنافستان على الجبهات الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والعسكرية. السؤال هنا: فيما إن كان اتكالهما المتبادل على بعضهما البعض قوياً كفاية لتفادي أيّ تدهور إضافي في علاقتهما قد يؤدي لنشوب صراع عسكري؟.

الولايات المتحدة تعتمد على الصين في عدد من المجالات الرئيسة تتراوح ما بين البضائع الاستهلاكية زهيدة الثمن، التي يمكن للصناعات الصينية والأمريكية المرتكزة في الصين أن تقدمها للمستهلكين الأمريكيين. علاوة عن ذلك فإنّ الصين تلعب دوراً حيوياً في الائتمان الأمريكي الأجنبي حيث تملك الصين سندات خزينة أمريكية بقيمة تفوق ترليون دولار. يساعد الائتمان الأجنبي حكومة الولايات المتحدة على إدارة ديونها العامة التي تفوق 22 ترليون دولار، والتي تساعد على دفع نفقات آلتها الحربية الهائلة.

وبالمثل، فإنّ قطّاع التصنيع الصيني يعتمد على استمرار قدرة المستهلكين الأمريكيين المثقلين بالديون على شراء منتجاتها. كما يؤرق القادة الصينيون: أنّ صناعاتهم تعتمد في المجالات التكنولوجية الرئيسة بشدّة على المصادر الخارجية. فشركات صينية كبرى مثل: «ZTE» وهواوي وشركات كبرى مملوكة للدولة، مثل: بيترو تشاينا. لا تزال تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الغربية في العديد من المجالات الرئيسة.

والأكثر أهميّة من ذلك: أنّ القادة الصينيين يدركون بشكل حاد بأنّ عليهم أن يخطوا بحذر تجاه إدارة مشاكل الدَّين، وتحديداً في مجال الدَّين الشركاتي. وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فإنّ 15% من قروض المصارف لقطّاع الشركات «يشكل أكثر من 1,3 ترليون دولار» هي «في خطر»، أي: أنّ مكاسبها لا يمكنها أن تُغطي نفقات فوائدها. وهذا ما يجعل الحكومة الصينية حريصة جداً على تحفيز اقتصادها للمساعدة في حلّ أزمة ديونها. ومشاريع «الحزام والطريق» و«صنع في الصين 2025»، والتي ترى فيها الإمبراطورية الأمريكية تهديداً لها، هي أجزاء رئيسة متكاملة من محاولة تعزيز النمو الاقتصادي.

ورغم إمكانية توصل الصين والولايات المتحدة لاتفاق يحلّ بعض مشاكلهم قصيرة المدى، فهم في الغالب لن يتمكنوا من التوصل لاتفاق يحلّ تنافسهم طويل الأمد في المجال العسكري والتكنولوجي والاقتصادي.

مشاكل الولايات المتحدة الاقتصادية

رغم الفقاعة الاقتصادية الترامبية التي يتم التهليل لها، فإنّ الولايات المتحدة تواجه عدداً من المشاكل الاقتصادية البنيوية التي تهدد بتقويض حالتها كقوة عظمى لصالح منافسيها من أمثال الصين. والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة توضّح الأزمة الرأسمالية الغربية التي قد تهدد بتكثيف حدّة التنافس مع الصين.

ففي عام 1945 كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدائن الأكبر للعالم، وكذلك مركز ورشة عمله. كانت قادرة على إملاء شروط التجارة العالمية عبر اتفاقية بريتون وودز عام 1944 لصالحها. وأصبح الدولار الأمريكي عملة العالم الاحتياطية. وسمح هذا، إضافة لأسعار الصرف المثبتة بين جميع العملات والدولار، للولايات المتحدة بالهيمنة على الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق.

وفي انتقال سريع لعام 2019، سمحت الولايات المتحدة بانتقال جزء كبير من تصنيعها إلى الخارج إلى الصين وغيرها من الاقتصادات منخفضة الأجور. شركات عملاقة مثل: آبل، تنتج آيفون في الصين وتشحنها إلى الولايات المتحدة. تواجه الولايات المتحدة محاولات متزايدة من قبل دول أكثر فأكثر، وعلى رأسها الصين، لتخطي هيمنة الدولار على التجارة العالمية عبر صفقات تسمح لها بشراء البضائع والخدمات بعملتها المحلية.

تحولت الولايات المتحدة من دائن للعالم إلى دولة تغرق في ديون غير مدفوعة، من 22 ترليون دولار كدَين حكومي إلى ديون أسرية قياسية بقيمة 13,4 ترليون دولار.

منذ هجمات 11/9 قامت الولايات المتحدة برمي ما كان يطلق عليه اسم «متلازمة فيتنام». استخدمت قوتها العسكرية للدخول في دبلوماسية التهديد المباشر لتحارب النظام تلو الآخر، في محاولة لإعادة التأكيد على هيمنتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية على الشرق الأوسط والعالم.

بدلاً من الاستثمار في النظام التعليمي والبنية التحتية المتصدعة والاقتصاد غير المتوازن، انصاعت الطبقة الحاكمة الأمريكية لمطالب رأس المال المالي، وانتهجت مقاربة قصيرة النظر سعياً لتمكين وول ستريت وصناعة المال المغرورة من تحقيق أرباح هائلة على حساب بقية المجتمع. قاد هذا إلى لا مساواة هائلة في الثروة في أمريكا تهدد الاستقرار الاجتماعي طويل الأمد. البنك الفدرالي الاحتياطي الأمريكي، وهو البنك المركزي الأقوى في الكوكب، كرّس نفسه لدعم الأسواق المالية ليخلق تحويلات هائلة في الثروة غير مسبوقة في التاريخ.

قامت سياسة أسعار الفوائد المنخفضة للفدرالي، بالتزامن مع طباعة المال عبر برنامج «التسهيل الكمي»، بتغذية مجموعة من النشاطات الطفيلية المعتمدة على الديون منذ الأزمة المالية عام 2008. قاد هذا إلى موجة جنون الاستحواذ والاندماج «بقيمة تفوق 400 مليار دولار في 2018» وإعادة شراء الأسهم بقيمة تجاوزت 800 مليار دولار في 2018، ليتجاوز الإنفاق الرأسمالي لأول مرة منذ عام 2008.

يبدو بأنّ النخب الأمريكية المالية تفقد عقلها. فقيام الشركات بالاندماج والاستحواذ وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الإنفاق على الأبحاث والتطوير والاستثمار طويل الأمد يجب أن يكون محل عقاب لا مكافأة. يتجاسر الإعلام الأمريكي والسياسيون المملوكون للشركات بالتشكي من التنمية الصينية السريعة ويتخفون وراء التهديد الذي تشكله، ويقومون بفرض الرسوم الجمركية على الواردات الصينية.

رغم إمكانية توصل الصين والولايات المتحدة لاتفاقٍ يحلّ بعض مشاكلهم قصيرة المدى فهم في الغالب لن يتمكنوا من التوصل لاتفاق يحلّ تنافسهم طويل الأمد

الصين تلحق بالولايات المتحدة

لن تثني- لا سياسة التخويف الدبلوماسية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي ولا الرسوم الجمركية على البضائع- الصين عن الاستثمار بشكل كبير في الأبحاث والتطوير من أجل تحفيز الابتكار في اقتصادها، والذي سيهدد الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. من المقدر أن تتخطى الصين هذا العام الولايات المتحدة في كمية الأموال المخصصة للأبحاث والتطوير. ازداد الإنفاق الصيني على الأبحاث والتطوير بنسبة وسطية 18% منذ عام 2004، مقارنة بنسبة 4% سنوياً في الولايات المتحدة التي تخصص موارد أكبر بكثير على العسكرة.

إنّ الميزانية الحربية الأمريكية للعام المالي القادم ستكون 989 مليار دولار، أي أكبر بأربعة أضعاف من الصين التي تخصص 228 مليار دولار. إنّ الميزانية العسكرية الأمريكية هي أكبر من الميزانيات العسكرية للدول التسعة التي تليها بالترتيب مجتمعة.

دعونا نأخذ مثالين لنبين الإستراتيجية الاقتصادية الصينية التي ستتخطى الولايات المتحدة في مجالات حساسة. يُعد قطاع الاتصالات صناعة حساسة للاقتصاد الصناعي المعاصر. خلال ثلاثة أعوام، تخطّى الإنفاق الصيني على البنية التحتية للاتصالات مثيله في الولايات المتحدة بقرابة 24 مليار دولار. وهي تخطط لإنفاق 400 مليار دولار أخرى خلال الأعوام الخمسة القادمة لتربح السباق نحو أول من يستخدم تكنولوجيا الجيل الخامس اللاسلكية. لقد نشرت الصين بالفعل 350 ألف موقع خلوي من أجل الجيل الخامس في حين أنّ الولايات المتحدة نشرت فقط 30 ألفاً.

ومثالنا الآخر هو قطّاع التعليم. فوفقاً لـ«مؤسسة العلوم الوطنية»، فإنّ الصين تمنح اليوم شهادات دكتوراه في العلوم والهندسة بشكل يقارب أمريكا. وتقدّم الصين 22% من دارسي الهندسة والعلوم في العالم بالمقارنة مع 10% في الولايات المتحدة. في العام الماضي نشر العلماء الأمريكيون 409 آلاف ورقة بحثية في العلوم والطب والتكنولوجيا في مجلات علمية رئيسة، بينما نشر الصينيون 426 ألف.

لقد استطاعت الصين أن تلتزم باستثمارات هائلة طويلة الأمد في التنمية الاقتصادية. جميع المؤشرات تدلنا على أنّ الصين ستتخطى الولايات المتحدة قبل منتصف القرن حتى، لتصبح رائدة العالم في التكنولوجيا المتقدمة التي ستدعم اقتصادها.

لكنّ تقويض الهيمنة الأمريكية على العالم واقتصاده قد يحمل عواقب جيوسياسية خطيرة، فالولايات المتحدة لن تسمح بحدوث هذا وهي هادئة. وهو الأمر الذي يطرح سيناريوهات مرعبة. إنّ الكساد الرأسمالي العالمي القادم، والذي يقترب أكثر يوماً بعد يوم، سيفاقم من التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية بلا شك، وقد يصل في نقطة ما إلى توتر عسكري. ففي نهاية الأمر، الحروب والسياسة الخارجية هي مجرّد استمرار للسياسات الاقتصادية الداخلية.

الإنسانية: الجريدة الأولى التي أغلقها الاستعمار

(الانسانية) هي جريدتك ايها العامل فاقرأها واعطها لغيرك ليقرأها

الانسانية

للفقير على الغني
والعامل على الرأسمالي

العدد 1 السنة الاول

بيروت

الجمعة في 15 ايار سنة 25

انحدوا ايها العمال

الانسانية

صحيفة اسبوعية

انشئت خصيصاً لخدمة العمال والفلاحين والمدافعة عن حقوقهم وتنظيم صفوفهم

منشئ الجريدة

يوسف ابراهيم يزبك

رقم صندوق البريد

٦٦٢

اول ايار في بيروت

الانسانية

— يا ابن وطني ايوان —

آه عليها!
يقتلها ابناؤها ويحتكرها لصوصها ويحيتها اغتيالها.
وهي بين الابناء واللصوص والاغبياء، تدر الخيرات والنعم، بالرغم من انها معذبة مشوهة مسروقة!
ان في هذا العالم ظلماً دنيئاً يسببه الجشع والطمع

عشية اندلاع الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي، وفي فترة تصاعد حركة الإضرابات العمالية في سورية ولبنان، صدرت من بيروت بتاريخ 15 أيار 1925 أول جريدة شيوعية في سورية ولبنان.

■ آلان كرد

إلى حيفا والقاهرة

كُتب في أعلى الصفحة الأولى:
«الإنسانية هي جريدتك أيها العامل، فاقرأها وأعطها لغيرك ليقرأها، اتحدوا أيها العمال».
وعرفت الجريدة نفسها بهذه الكلمات:
«الإنسانية صحيفة أسبوعية أنشئت خصّيصاً لخدمة العمال والفلاحين، والمدافعة عن حقوقهم، وتنظيم صفوفهم».
صدر من الإنسانية 5 أعداد فقط، «العدد الأول 1925/5/15، والعدد الثاني 1925/5/24، والعدد الثالث 1925/5/31، والعدد الرابع 1925/6/7، والعدد الخامس 1925/6/15».
وطبع من العدد الأول 1000 نسخة، ومن العدد الثاني 1500 نسخة.
كان للجريدة مراسل في مصر «عامل التبغ نجيب الشمالي في الاسكندرية». وتبادلت الجريدة الرسائل مع جريدة «حيفا» العربية في فلسطين، ومع الشاعر بدوي الجبل في اللاذقية. وكانت توزّع في العديد من مناطق سورية ولبنان وفلسطين ومصر، مثل: بيروت وبكفيا ودمشق والشوير وطرابلس والقاهرة والاسكندرية واللاذقية وحلب واسكندرون وحيفا وغيرها.

الإضراب والتنظيم النقابي

ناضلت الجريدة من أجل تأسيس النقابات العمالية وتنظيم العمال في صفوفها. ونشر العدد الأول صورة لتظاهرات بيروت بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي 1925. وخبراً عن دعوة العمال للإضراب عن العمل في عيد العمال، وتقديم المطالب السبعة للعمال المضربين إلى الحكومة والاستمرار في النضال من أجل تلك المطالب.
في افتتاحية العدد الأول، كتب المؤرخ يوسف يزبك مُنشئ الجريدة ورئيس تحريرها:
«أنشأت هذه الجريدة وأنا عامل مظلوم في شعب مظلوم، يا أيها الحق المهضوم، يا عرق جبين العمال، وثمرة أتعاب الفلاحين، باسمك نكتب ولأجلك نجاهد، يا أيها العمال والفلاحون، يا عمال الأرض، يا صعاليك العالم كله اتحدوا».
نشرت «الإنسانية» سلسلة من المقالات المقتبسة من الجريدة العمالية التي كانت تصدر في القاهرة باسم «الحساب» ويشرف عليها الحزب الشيوعي المصري، ويرأس تحريرها المناضل الشيوعي رفيق جبور «لبناني من زحلة» حول كيفية تكوين النقابات للتعلم من الحركة النقابية المصرية.
وبدءاً من العدد الثاني للجريدة، طرحت قضايا العمال من تحديد ساعات العمل بـ 8 ساعات ولعمال الأعمال الشاقة 6 ساعات. وطالب العدد الثالث بتحديد الحد الأدنى للأجور، ومنع تأخير صرفها وتحديد حقوق العامل وواجباته. واستشهدت بتجارب نضالية ناجحة للحركة العمالية في العالم، وبمكاسب العمال في الاتحاد السوفييتي، جمهورية العمال والفلاحين الحمراء، فأثارت هذه المقالات حماساً واسعاً في صفوف العمال، حيث بدأ عمال المطابع والمستخدمون والساعاتيون وعمال التبغ وغيرهم يراسلون الجريدة حول ظروف العمل والحقوق الضائعة.
وفي العدد الخامس، أعيدت إلى الأذهان جمعية عمال المطابع التي تشكلت قبل الحرب العالمية الأولى، وانفرطت خلال الحرب. ونشط الشيوعيون لتأليف نقابة عمال المطابع في بيروت على أسس جديدة، تلك النقابة التي خاضت إضرابات واسعة منذ 1926. إضافة إلى نقابة عمال التبغ في بكفيا، ونقابة عمال زحلة، ونقابة عمال النسيج في دمشق، ونقابة سكة حديد دمشق– حماة وغيرها.

تاريخ الصحافة الشيوعية في سورية هو تاريخ نضال الشعب السوري قبل أي اعتبار

إغضاب الاستعمار البريطاني

أعلنت الجريدة حرباً ضد الاستعمار، ففي العدد الأول موادّ عن منع الاستعمار البريطاني للعمال العرب في فلسطين من الاحتفال بالأول من أيار. وفي العدد الثاني حملة ضد الاستعمار البريطاني، وأخبار عن الإضرابات العمالية في فلسطين.
أما العدد الثالث، فكتب احتجاجاً على الحرب الاستعمارية الفرنسية في المغرب، وتأييداً للتعاون الكفاحي بين النقابات السوفييتية والنقابات البريطانية، وحديثاً بين النائب الشيوعي الفرنسي آندريه برتون مع قائد ثورة الريف المغربية المعادية للاستعمارين الفرنسي والإسباني. وفي العدد الرابع خبر عن اعتقال 17 شيوعياً في مصر بينهم رفيق جبور.
خلال شهر واحد فقط، أغضبت الجريدة الاستعمار البريطاني، فصدر قرار من الاستعمار يمنع دخول الجريدة إلى مصر، بسبب كتاباتها البلشفية الشيوعية حسب تعليق جريدة الأهرام المصرية.

كتبت «الإنسانية» في عددها الخامس

«صعاليك الشرق يزأرون محتجين على الظلم الواقع على جريدتهم، والصحافة الحرة تعطف علينا، اتحدوا أيها العمال».
وقفت الإنسانية ضد الاستعمار الفرنسي في سورية ولبنان، حيث طالب العددان الثالث والرابع من العمال مقاطعة الانتخابات النيابية الطائفية التي ينظمها الاستعمار الفرنسي في لبنان، وكتبت الجريدة أن وجود فرنسا في الشرق هو وجود استعماري.
كما وقفت الجريدة ضد الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا، ودافعت عن الشيوعيين المعتقلين في سجون برلين وروما عام 1925.

فرنسا العلمانية تغلق الجريدة!

سرعان ما أثارت «الإنسانية» غضب الاستعمار الفرنسي في سورية ولبنان، بعدما حصدت غضب الاستعمار البريطاني في مصر، وصادرت الشرطة الاستعمارية الفرنسية العدد السادس، وهو قيد الطبع في بيروت. ومنعت الجريدة بالقرار رقم 205/س بتاريخ 17 حزيران 1925 بأمر المفوض السامي الفرنسي الجنرال ساراي.
شهر واحد فقط، لعبت خلاله هذه الجريدة المدهشة الرائدة دوراً هاماً جداً، على الصعيد السياسي والدعائي والتنظيمي، مما جعل المفوض السامي العلماني لا يتحملها أكثر من شهر واحد.

كلمة التاريخ

تاريخ الصحافة الشيوعية في سورية هو تاريخ نضال الشعب السوري قبل أي اعتبار. قاست ما قاساه، وسجلت محطات نضاله من أجل مستقبل أفضل.
تعرضت الصحف الشيوعية والعمالية في سورية إلى الإغلاق والمنع والمطاردة والتضييق، واعتقل محرروها مرات لا تحصى، منذ اعتقال خالد بكداش ورفاقه بدمشق أثناء تحرير جريدة «المطرقة والمنجل» بداية الثلاثينات.
ولكن كلمة الفصل في هذه القضايا كانت للتاريخ وحده، إذ تواصل صدور الصحف الشيوعية واحدة تلو الأخرى رغم كل الظروف، ورحل أصحاب تلك الظروف وضاعوا مثل الغبار. ففي النهاية تنتصر قطرة الماء على الصخور وتفتتها إلى ذرات دقيقة بلا تأثير.

المسرح الروماني في دمشق

لطالما ظنّ أغلب أهالي دمشق أنّ مدينتهم خلت عبر التاريخ من مسرح روماني فخم يماثل المسارح الضخمة في مثيلاتها من المدن العريقة، كتدمر وبصرى وروما. خاصة وأن مدينة دمشق تحتوي اليوم على أقدم معبد في العالم منذ ما يقارب خمسة آلاف عام.

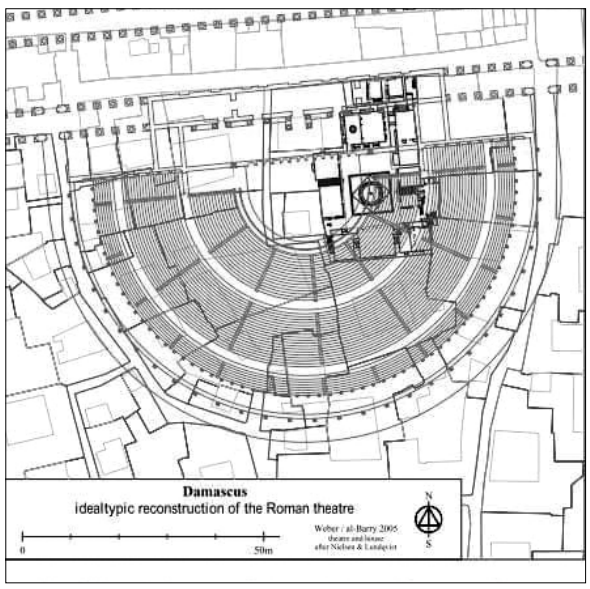

■ قاسيون

أثناء أعمال ترميميّة في بيت العقّاد وسط دمشق القديمة، اكتشفت آثار جدران رومانيّة، بيّنت الأبحاث فيما بعد أنّها تقع فوق المسرح الرومانيّ المدفون في المدينة القديمة، والاكتشاف حديث العهد، نُشرت فيه ورقة للمرة الأولى عام 2005 باللغة الألمانيّة، وما تزال المعلومات حول هذا الاكتشاف ضحلة.

في الصورة المرفقة مخطّط للمسرح الدمشقيّ الرومانيّ، وفي وسطه مخطّط بيت العقّاد بلون أزرق، وكان المسرح ضخماً من أربع طبقات لا يقلّ فخامة عن أكبر المسارح الرومانيّة المعروفة اليوم.

يعتقد معظم المؤرخين أن دمشق تمتعت في العهد الروماني بشوارع مستقيمة تتقاطع طولاً وعرضاً مشكلة زوايا قائمة، وهي في هذا الصدد تتبع نموذجاً يتكرر في العديد من المدن في العهد الكلاسيكي، أي: الهلنستي الروماني كما في أنطاكية وأفاميا وجرش وغيرها. أما عن شكل المدينة فقد كان أقرب إلى المستطيل منه إلى شكلها الحالي البيضوي. مع مرور الزمن وبداية العهد البيزنطي ضاقت شوارع المدينة وتعرجت واتخذ نسيجها العمراني بالتدريج هيئته التي حافظ عليها حتى القرن العشرين.

شككت مجلة أثرية ألمانية عام 2000 في هذه الفرضيات، وطرحت عوضاً عن ذلك فكرة جديدة ألا وهي: أن الفترة الإغريقية– الرومانية كانت على طولها «مئات السنين» مرحلة عابرة وشاذة في تطور المدن السورية عبر آلاف السنين، وأن المدينة العربية استرجعت بكل بساطة شكل المدينة الشرقية قبل العهد السلوقي.

كان الحصن أو المعسكر الروماني castrum يقع شمال غرب المدينة ويحتل قسماً من المكان الذي تشغله حالياً قلعة دمشق الأيوبية. ويقع المسرح الروماني جنوب الشارع المستقيم بين خان سليمان باشا وجامع هشام. بلغ قطره 93 متراً وكان يتسع ل 7000 إلى 9000 شخص. أما الصرح الأكبر من معالم دمشق الرومانية فهو معبد جوبيتر الدمشقي الذي بلغت مساحته 117000 متر مربع لقاء 16000 متر مربع للجامع الأموي حالياً.

أخبار ثقافية

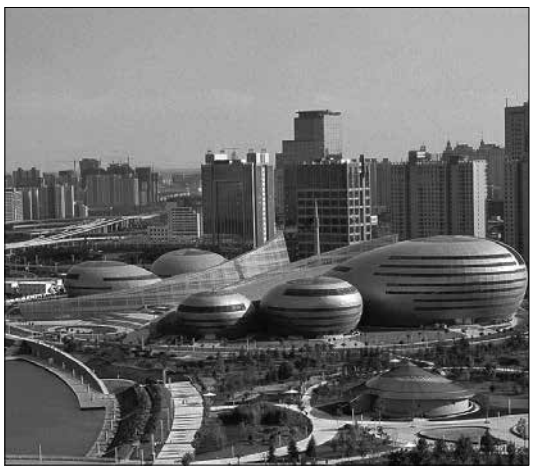

100 متحف في المدينة

تخطط مدينة تشنغتشو الصينية القديمة، حاضرة مقاطعة خنان في وسط الصين، ببناء أكثر من 100 متحف أثري جديد خلال ثلاث سنوات لدمج تاريخ المدينة وثقافتها في الحياة العصرية. وذلك وفقاً لخطة عمل أصدرتها حكومة المدينة مدتها ثلاث سنوات حول تطوير عمل المتاحف للتأكيد على وجود متحف واحد لكل 100 ألف مواطن. وتشتهر مدينة تشنغتشو، كونها واحدة من العواصم القديمة في الصين، وغناها بموارد الآثار الثقافية، حيث اكتشفت أكثر من 10 آلاف قطعة أثرية ثقافية حتى اليوم.

ملحمة مدينة كوربين

تلقي رواية «ملحمة مدينة كوربين» لمؤلفها الأديب الألباني واث قريشي الضوء على محطات من نضال ألبانيا بوجه الاحتلالين الفاشي والنازي الذي تعرضت له تلك البلاد إبان الحرب العالمية الثانية. تصنف الرواية ضمن الأدب النضالي الملحمي، وصدرت الطبعة العربية مؤخراً للمترجم عبد اللطيف الأرناؤوط، وتصور الرواية حياة الشعب الألباني في خط متنوع، ورصدت أوجه النضال السياسي والاجتماعي ضد الفاشية ومتابعة تشكل الوعي في مواجهة أعداء الداخل والخارج. وصدرت الرواية عن الهيئة العامة السورية للكتاب في 130 صفحة.

كانوا وكنا

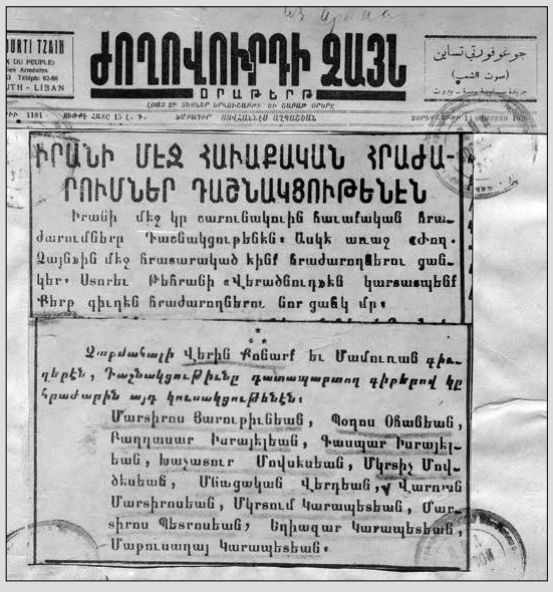

صدرت جريدة «جوغوفورتي تساين» اليومية باللغة الأرمنية في بيروت منذ عام 1938، وكانت توزع في مناطق مختلفة من سورية ولبنان بمعدل 4000 نسخة يومياً. منعها الاستعمار الفرنسي والحكم الفاشي من الصدور ولاحق محرريها عدة مرات. وكان يرأس تحريرها المناضل أوهانيس أغباشيان. في الصورة قصاصات من الصفحة الأولى للعدد 1181 بداية الأربعينات.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/05/26» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

صراع المفاهيم.. الجبهة الأخطر!

اللغة ليست فقط وسيلة تواصل، بل تتضمن أيضاً المفاهيم والتصورات حول الحياة وتعكس بشكل مجرد كيف ينظر مستخدموا أيّة لغة إلى واقعهم ووجودهم. واللغة: هي دائماً تعميم ما حسب السوفييتي فيغوتسكي، بما تتضمنه من مفاهيم، والتي لا تمثل واقعاً واحداً، بل هي تعكس التناقض في النظام الاجتماعي نفسه.

■ محمد المعوش

لهذا فإن اللغة في مفاهيمها تعيش وجودين متناقضين في ذات الوقت، المفاهيم السائدة من جانب، والتي تعكس مصالح القوى المحافظة والرجعية، والمفاهيم المكبوتة والضمنية من جانب آخر، والتي تعكس الحركة الموضوعية لجانب من الواقع، والتي تعبر عن مصالح وحاجات قوى التغيير التي يتم إخفاؤها وتشويهها من خلال المكبوت والمقموع. وهذا ليس بحثاً جديداً أبداً، ولكن من الضروري التركيز عليه دائماً من أجل التمييز بين الوجودين المتناقضين للمفاهيم خلال ممارسة الصراع الفكري والسياسي، فاختلاف المفاهيم نفسها يعني: اختلاف النظرة للظواهر التي تعكسها هذه المفاهيم. هذا التمييز أساس عندما تتعدد الظواهر وتتعقد ويصبح من الضروري تحديد الرموز اللغوية التي تعكس الجوهر الحقيقي للظواهر. أو كما يشدد مهدي عامل أن الفكر يبدأ بدرس في اللغة.

الصراع السياسي واللغة

يشدد عالم النفس السوفييتي ليونتييف على هذا الوجود المتناقض للمفاهيم. ويشير إلى أن المفهوم يعيش حياتَين في وعي الإنسان. واحدة تعكس حركته في البنية الإيديولوجية السائدة والتي تتحول نتيجة التربية وأجهزة الدعاية والتعليم السائد إلى أدوات يفكر فيها الإنسان، ويدرك فيها نفسه والعالم من حوله. أمّا الحياة الثانية التي تعيشها المفاهيم: هي الجانب الحقيقي المرتبط بحاجات الإنسان الفعلية وأهدافه المرتبطة بهذه الحاجات. ويعتبر ليونتييف: أن بين الحياتَين تناقض، هو التناقض الطبقي نفسه. ويجب على اللغة أن تحرر المفهوم المكبوت، وهذا لا يتم إلّا بصراع فكري سياسي بين اللغة السائدة في محاولتها تثبيت الواقع وتشويهه. لا بل إن عبر اللغة «أو تدميرها» يجري أيضاً ضرب التاريخ لما تمثله اللغة من امتداد تاريخي للشعوب.

الشوفينية واللغة

هكذا إذاً، ليس الصراع بين لغات متعددة كما يحاول الفكر السائد في شكله الشوفيني اليميني أن يظهر مسألة اللغة في محاولته التشديد على أفضلية لغة ما على الأخرى، أو في تركيزه على أنَّ اجتياح مجتمعاتنا يكمن خطره في تنوع اللغات «الغريبة» التي تنتشر فيها. بل الصراع: هو في كل لغة بحد ذاتها، بين أن تكون اللغة تعكس الواقع الحقيقي للظواهر وقوانينها، وما تتضمنه من سبل للتطور، وبين أن تكون لغة السلطة في محاولتها تغييب التناقضات تشويهها. فاللغة العربية، وأية لغة أخرى قد تساعدنا على أن نفهم العالم بشكلين متناقضين. فليست الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الروسية أو الصينية لغات تهدم ثقافتنا وتهدد وجودنا، بل إن مضمون اللغة السائد: هو الذي يجب أن يخضع للنقد في أية لغة كانت. والمطلوب: كشف وإنتاج الجانب التقدمي الذي يعكس واقعنا، وهي تصبح أيضاً مصدر غنى ثقافي لمتعلميه، وامتداداً للتاريخ المشترك للشعوب. مثلاً: قد نجد مقالاً مكتوباً باليابانية عن ضرورة مواجهة الحرب، بينما نجد مقالاً انبطاحياً رجعياً يدعو للمذهبية والتقسيم مكتوباً بالعربية، فأي المقالين أخطر؟! فما بالك إذا كان تنوع اللغات نابعاً من ثقافات البلاد نفسها، وليس من قارة مختلفة؟ كتنوع اللغات الشديد في منطقتنا.

أن مفهوماً واحداً قد يُحوّل النظرة للواقع كأن نقول إن في البلاد أزمة وطنية أو هجوم خارجي فالأول يتطلب تغيير والثاني لا!

الصين والحفاظ على اللغة

في تعارض مع الخوف من التعدد اللغوي الشوفيني المشار إليه أعلاه، وفي مسعى للحفاظ على التنوع اللغوي والحفاظ عليه ودوره في الحفاظ على الإرث التاريخي للبلاد وتنوع الثقافات وغناها، أطلقت الصين عام2015 مشروعاً للحفاظ على اللغات المهددة بالاندثار في البلاد، وحتى الآن تمكنت من الحفاظ على120 لغة من أصل130 لغة في الصين «متضمنة مئات اللهجات». وهناك اليوم أكثر من1500 مركز للتحقق والبحث في إطار المشروع، حسب مدير مركز الحفاظ على اللغات في الصين «ساو جيون». وقالت د. أرمغاردا بودبيرغ، المتخصصة ضمن الأونيسكو: إن الصين تبذل بشكل ضخم مجهوداً ووقتاً وطاقة لتوثيق اللغات وتقديمها في الصين وخارجها. يذكر أنه في أوروبا كان قد أطلق برنامج مشابه عام 2002، وفي العام2016 أطلقت الأونيسكو أطلس اللغات المهددة بالاندثار، وفي العام2018 عقد أول مؤتمر دولي للحفاظ على المصادر اللغوية في الصين، المؤتمر الذي أصدر أعلانا كوثيقة في مجال الحفاظ على اللغات المهددة بالاندثار.

مثال آخر مباشر!

في محاولتها لكي تتلاءم مع الظواهر البيئة الجديدة، قامت صحيفة الغارديان بتغيير العديد من المفاهيم التي تعكس القضية البيئية اليوم. فهي غيرت مثلاً مفهوم «التغيّر المناخي» إلى مفهوم «حالة الطوارئ المناخية» و«الأزمة المناخية» و«الانهيار البيئي»، وغيرت مفهوم «ازدياد دفء الأرض» إلى مفهوم «سخونة الأرض». وفي استبدال مفاهيم بأخرى، تقوم الغارديان بعكس الجوانب الخطيرة التي أصبحت فاضحة في العلوم ومهددة للبشرية. وذلك بدلاً من المفاهيم السابقة «المحايدة» و«السلبية» و«الأكثر لطافة» كما اعتبرها بعض الكتاب.

وبغض النظر عن نظرة الغارديان لعمق وسبب ظاهرة الكارثة المناخية، إلّا أن المثل المذكور دليلاً على أن مفهوماً واحداً قد يُحوّل النظرة للواقع، فما بالنا إذا كانت الظاهرة التي يعكسها معقدة ومن السهل إخفاء جوهرها؟ كالقول مثلاً: إن في البلاد أزمة وطنية بدل أن نقول: هناك هجوماً خارجياً فقط. الأول: يتطلب تغييراً. أما الثاني: فلا يتطلب ذلك.

وبما أن هذه الأيام هي ذكرى استشهاده، نكرر مجدداً اقتباساً من مهدي عامل حين يقول: والحرب على الجبهة الفكرية أخطر وأدهى، فقد يطربك خصمك بكلماته، فيشل فيك القدرة على النقد.